جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

Université kasdi merbah - Ouargla

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم علوم التسيير

Département des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية

تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر

من إعداد المترشح: حميداتو صالح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 20 سبتمبر 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. الدكتور/إبراهيم بختي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	رئيسا
أ. الدكتور/مسعود صديقي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مقررا
أ. الدكتور/باديس بن عيشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03- الجزائر	مناقشا
الدكتور/مسعود دراوسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مناقشا
الدكتور/ محمد بشير غوالي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مناقشا
الدكتور/ الأزهر عزة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي	مناقشا

الموسم الدراسي 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

Université kasdi merbah - Ouargla

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم علوم التسيير

Département des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية

تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر

من إعداد المترشح: حميداتو صالح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 20 سبتمبر 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. الدكتور/إبراهيم بختي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	رئيسا
أ. الدكتور/مسعود صديقي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مقررا
أ. الدكتور/باديس بن عيشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03- الجزائر	مناقشا
الدكتور/مسعود دراوسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مناقشا
الدكتور/ محمد بشير غوالي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مناقشا
الدكتور/ الأزهر عزة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي	مناقشا

الموسم الدراسي 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

روح **والدي** رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه . . .

أمي الحبيبة أمدها الله بطول العمر ووافر الصحة والعافية . . .

إخوتي وأخواتي الأعزاء . . . زملائي وأصدقائي الأوفياء

زوجتي . . . وزينة الحياة الدنيا أبنائي

حسين، عبير، لينة وصهيب

أعزهم الله وحفظهم

إلى كل من مدّ لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو حرف في حياتي

إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وأنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى . . .

قال تعالى: " . . . إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ . . . " سورة الرعد الآية 11

شكر وعرفان

" . . . رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الآية 19

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور **صديقي مسعود** المشرف على هذه الأطروحة، الذي منحني التوجيه والإرشاد والتشجيع بإخلاصه لي في النصيحة والرأي السديد.

الشكر موصول إلى أساتذتي الكرام **أعضاء لجنة المناقشة** على قبولهم وتفضلهم بالمشاركة في مناقشة هذا العمل والذي لا يكتمل إلا بملاحظاتهم وأرائهم.

الفضل ينسب لأهله دائماً، أتقدم بشكري الخالص إلى السادة مراجعي الحسابات أفراد عينة الدراسة الميدانية على مساهمتهم وتعاونهم وتوجيههم لنا لإتمام هذا العمل.

كما أوجه شكري وامتناني إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر الأساتذة **محكمي الاستبيان**، والدكتور **بن خليفة بالقاسم**، والأستاذ الخبير المحاسب **بن موسى عبد الكريم** على المساعدة في توزيع الاستبيان واسترداده.

والله ولي التوفيق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه مهنة المراجعة الخارجية نتيجة لنمو عمليات التجارة الإلكترونية، ومستوى قدرة مراجعي الحسابات على مراجعة شركات التجارة الإلكترونية، وما هي الصعوبات التي تواجههم في ذلك وسبل تذليلها.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود تجارة إلكترونية ناشئة في الجزائر تستدعي اهتمام المشرفين على المحاسبة والمراجعة للاستعداد لممارسة المهنة في ظل بيئة تكنولوجية.
- تؤثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.
- مراجعو الحسابات في الجزائر غير قادرين على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهاراتهم الحالية.

الكلمات المفتاحية: تجارة إلكترونية، تبادل إلكتروني للبيانات، مراجعة إلكترونية، ، خدمات تأكيد الثقة في المواقع الإلكترونية و في الأنظمة.

Abstact:

The aim of this study is to identify the challenges which facing the external audit profession, as a result of the growth of E-commerce operations. Also, the level of ability of auditors, to audit the E-commerce companies, and what are the difficulties that face in it, and the ways to reduce them.

The study found the following results:

- The existence of an emerging E-commerce in Algeria? requiring the attention of the accounting and auditing to prepare for practicing the profession in the light of technological environment.
- E-commerce effects on the traditional model of the audit.
- The auditors in Algeria aren't able to audit the companies accounts, which working in E-commerce environment, in the light of the current skills.

Keywords: E-commerce, interchange of electronic data, electronic audit, confidence-confirmation service in the web sit and in the systems.

الفهرس

العـــنوان	الصفحة
إهداء	III
شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	X- XI
قائمة الأشكال البيانية	XII
قائمة الملاحق	XII
قائمة المصطلحات	XIII
المقدمة	أ – ز
الفصل الأول: التجارة الإلكترونية، واقعها في الجزائر وعلاقتها بالمراجعة	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية	**03**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية	**03**
المطلب الثاني: خصائص وأشكال التجارة الإلكترونية	**05**
الفرع الأول: الخصائص الجوهرية للتجارة الإلكترونية	**05**
الفرع الثاني: أنماط (أشكال) التجارة الالكترونية	**06**
المطلب الثالث: أساليب قياس التجارة الإلكترونية	**07**
الفرع الأول: الأسلوب المباشر	**07**
الفرع الثاني: الأساليب غير المباشرة	**07**
المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية في الجزائر	**09**
تمهيد	**09**
المطلب الأول: واقع البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر	**09**
الفرع الأول: شبكة الهاتف	**09**
الفرع الثاني: الأنترنت	**14**

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لإنشاء وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر	15
الفرع الأول: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية: (ARPT)	15
الفرع الثاني: تشريعات منظمة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر	16
المطلب الثالث: أهم مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر	19
المبحث الثالث: علاقة التجارة الإلكترونية بالمراجعة	23
المطلب الأول: المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الإلكترونية	23
المطلب الثاني: مخاطر مهنة المراجعة وأدلة الإثبات في ظل التجارة الإلكترونية	25
الفرع الأول: المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية	25
الفرع الثاني: أدلة الإثبات في ظل اختلاف طرق التشغيل	27
المطلب الثالث: أثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات	31
الفرع الأول: بيان ممارسة المراجعة الدولي1013-التجارة الإلكترونية- الأثر على مراجعة البيانات المالية.	31
الفرع الثاني: أهم مظاهر تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات	33
المطلب الرابع: تحديات مهنة المراجعة الناشئة عن التجارة الإلكترونية	35
المبحث الرابع: المراجعة وخدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية	39
المطلب الأول: معايير المراجعة المتعارف عنها في ظل التجارة الإلكترونية	39
المطلب الثاني: المراجعة المستمرة مدخلا مناسبا للمراجعة الخارجية في ظل التجارة الإلكترونية	45
الفرع الأول: ماهية المراجعة المستمرة	45
الفرع الثاني: أهداف ومزايا المراجعة المستمرة ودواعي الطلب عليها	48
الفرع الثالث: مجال ونطاق المراجعة المستمرة	51
الفرع الرابع: مخرجات المراجعة المستمرة	52
المطلب الثالث: خدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية.	54
الفرع الأول: خدمة التأكيد على الثقة في المواقع التجارية (web trust service)	55
الفرع الثاني:خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية (sys trust)	59
المطلب الرابع: مبادئ ومعايير خدمة إضفاء الثقة	61
الفرع الأول: مبادئ تنظيم خدمة التأكيد على الثقة في المواقع الإلكترونية	61
الفرع الثاني: مبادئ تنظيم خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية	62
الفرع الثالث: مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية(التأكيد على الثقة)trust Service Principales and criteria	63
الفرع الرابع: المهارات المطلوبة في المراجع لأداء خدمات التأكيد على الثقة	65

خلاصة الفصل	**67**
الفصل الثاني: مرجعية الدراسة وموقع الدراسة الحالية منها	
تمهيد:	**69**
المبحث الأول: مرجعية الدراسة باللغة العربية	**70**
المطلب الأول: الرسائل الجامعية	**70**
الفرع الأول: الأطروحات	**70**
الفرع الثاني: المذكرات	**78**
المطلب الثاني: الدوريات و المؤتمرات	**83**
الفرع الأول: الدوريات	**83**
الفرع الثاني: المؤتمرات	**93**
المبحث الثاني: مرجعية الدراسة باللغة الأجنبية وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	**97**
المطلب الأول: مرجعية الدراسة باللغة الأجنبية	**97**
المطلب الثاني: موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة	**103**
خلاصة الفصل	**105**
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية	
تمهيد	**107**
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية	**108**
المطلب الأول: المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر	**108**
الفرع الأول: المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة قبل سنة 2010	**108**
الفرع الثاني: المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة بعد سنة 2010	**111**
المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	**112**
الفرع الأول: منهج و أدوات الدراسة الميدانية	**112**
الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة	**114**
المطلب الثالث: أداة الدراسة و خطوات تصميمها	**114**
الفرع الأول: إعداد أداة الدراسة (الاستبيان)	**114**
الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة	**116**
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان	**118**

المطلب الأول: المؤشرات الإحصائية الوصفية لإجابات عينة الدراسة	**118**
الفرع الأول: التوصيف الديمغرافي لعينة الدراسة	**118**
الفرع الثاني: تحليل نتائج إجابات عينة الدراسة	**120**
المطلب الثاني: تحليل اختبار فرضيات الدراسة.	**132**
الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	**132**
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	**133**
الفرع الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	**136**
الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	**137**
الفرع الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة	**138**
خلاصة الفصل	**139**
الخاتمة	**140**
قائمة المراجع	**144**
الملاحق	**152**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	مصفوفة كوبل	**06**
2.1	يبين تطور مشتركي الهاتف الثابت والنقال في الجزائر للسنوات 2002-2015	**10**
3.1	يوضح تطور معدلات الاختراق للهاتف (ثابت ونقال) للسنوات 2002 إلى .2015	**11**
4.1	يوضح تطور مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر سنوات 2002 إلى 2015	**11**
5.1	يوضح تطور مشتركي الخطوط الهاتفية الثابتة السلكية واللاسلكية في الجزائر للفترة 2002 إلى 2015	**12**
6.1	يوضح تطور عدد مشتركي الهواتف الخلوية ومعدلات الاختراق للفترة2000إلى2015 حسب المتعاملين	**13**
7.1	يوضح تطور عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	**14**
8.1	ترتيب أكبر ثلاث مواقع في 50 دولة عبر العالم	**20**
9.1	مخاطر المراجعة	**27**
10.1	مقارنة أدلة الإثبات في ضوء طرق التشغيل المختلفة	**28**
11.1	أهم صور التأثيرات الحتمية للتجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات	**34**

1.3	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	**113**
2.3	معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ	**117**
3.3	وصف عينة البحث تبعا للعوامل الديمغرافية.	**118**
4.3	يوضح نتائج السؤال المتعلق بقيام المراجع سابقاً بمراجعة حسابات شركات عاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.	**120**
5.3	يوضح نتائج السؤال المتعلق بقيام المراجع سابقاً بمراجعة حسابات شركات عاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.	**121**
6.3	يوضح نتائج السؤال المتعلق بعدد عمليات المراجعة التي قام بها المستجوب.	**121**
7.3	يوضح نتائج السؤال المتعلق بعدد عمليات المراجعة التي قام بها المكتب الذي يعمل فيه المستجوَب.	**122**
8.3	يوضح نتائج السؤال المتعلق بقيام المراجع بالتأكيد على الثقة في موقع شركات على شبكة الانترنت.	**122**
9.3	يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير التجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة	**123**
10.3	يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة	**125**
11.3	يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة	**126**
12.3	يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير التجارة الإلكترونية على المنتج النهائي لأعمال المراجعة	**128**
13.3	يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بأن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً و مسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية.	**129**
14.3	يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بمستوى القدرة و الكفاءة التي يتمتع بها مراجع الحسابات عند مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.	**131**
15.3	نتائج اختبار One-Sample Test أثر التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات	**134**
16.3	نتائج اختبار One-Sample Test لفرضية استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلا و مسؤولا عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية	**136**
17.3	نتائج اختبار One-Sample Test لفرضية أن لمراجعي الحسابات في الجزائر مستوى عال من القدرة لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، في ظل مهاراتهم الحالية	**137**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	يوضح تطور مشتركي الهاتف النقال والثابت للسنوات 2002 إلى 2015.	10
2.1	يوضح تطور معدلات الاختراق للهاتف(ثابت ونقال)في الجزائر للسنوات 2001 إلى2015	11
3.1	يوضح تطور مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر، ومعدلات الاختراق للسنوات 2002 إلى 2015	12
4.1	يوضح تطور مشتركي الهاتف حسب التكنولوجيا المستعملة(سلكية- لا سلكية) للسنوات 2001 -2015.	12
5.1	يوضح تطور عدد مشتركي الهواتف الخلوية ومعدلات الاختراق للفترة 2000 إلى 2015 حسب المتعاملين:	14
6.1	يوضح ختم إضفاء الثقة على المواقع التجارية	58
7.1	ختم التأكيد على الثقة في النظام الإلكتروني	61
1.3	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة	119
2.3	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	119
3.3	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	120

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استبيان موجه إلى ممارسي مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر	153
02	قائمة المقابلات الشخصية الشفوية	161
03	الأسئلة الرئيسية للمقابلات الشفوية	163
04	قائمة محكمي الاستبيان	166
05	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان	166
06	معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان	184
07	نتائج اختبار One-Sample Testلفرضيات الدراسة	185

قائمة المصطلحات

المصطلح	المرادف باللغة العربية
E-Commerce(Electronic commerce)	التجارة الإلكترونية
A2C(Administration to customer)	تجارة إلكترونية بين الحكومة و الأفراد
B2A(Business to Administration)	تجارة إلكترونية بين مؤسسة أعمال وحكومة
B2B(Business to Business)	تجارة إلكترونية بين مؤسسة أعمال ومؤسسة أعمال
B2C(Business to customer)	تجارة إلكترونية بين مؤسسة أعمال و الأفراد
CAPM(continuous Auditing process model)	نموذج المراجعة المستمرة
CAS(continuous Auditing Seal)	ختم المراجعة المستمرة
Digital signature	التوقيع الإلكتروني
E- Business	الأعمال الإلكترونية
EDP(Electronic Data process)	التشغيل الإلكتروني للبيانات
EU(Electronic Audit)	المراجعة الإلكترونية
Web trust	خدمة تأكيد الثقة في الموقع
Sys trust	خدمة تأكيد الثقة في النظام
w.w.w (world wide web)	الشبكة العالمية الموسعة
EDI(Electronic Data Interchange)	تبادل البيانات إلكترونياً
AICPA(The American Institute of Certified Public Accountants)	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي
CICA(The Canadian Institute of Chartered Accountants)	معهد المحاسبين القانونيين الكندي
WLL(Wireless Local Loop)	الحلقة المحلية اللاسلكية
CPA(Certified Public Accountant)	محاسب عام معتمد
CA(Chartered Accountant)	محاسب قانوني

المقدمة

1. تمهيد:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بالتجارة الالكترونية كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث لعبت ولازالت تلعب الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالإنترنيت دورا رئيسا ومهما كوسيط لاستكمال تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر، لذا فقد حصل تحولا كبيرا من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الإلكتروني الحديث، وأصبحت التجارة الالكترونية واقعاً ملموساً في ظل البيئة الحالية.

هذا وتسعى العديد من الدول إلى تعظيم دور التجارة الالكترونية خصوصا في ظل المتغيرات العالمية والتحديات الجديدة، ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا لتأثير هذه التجارة على الأسواق وأداء المؤسسات وقدرتها التنافسية، حيث يتوقع أن تكون التجارة الالكترونية هي أسلوب التجارة السائد بين المؤسسات والأفراد خلال هذا القرن في كافة أنحاء العالم.

ففي ظل التجارة الإلكترونية أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية أن تسعى إلى تدعيم مركزها التنافسي بالتكيف مع البيئة الإلكترونية، وذلك بتغيير نظامها المحاسبي جذريا أو تدريجيا والتركيز على ما يسمى بالمحاسبة الإلكترونية، فبعد ظهور مجموعة من التقنيات الحديثة في دنيا الأعمال ظهرت البيئة الإلكترونية كامتداد للتطور وكأحد أهم التحديات الجديدة أمام مهنتي المحاسبة والمراجعة.

لقد أدى انتشار تطبيقات التجارة الالكترونية إلى الاتجاه نحو التشغيل الفوري للبيانات فترتب على ذلك إدخالها وتشغيلها إلكترونيا لتنشر هذه المعلومات(المخرجات) بصورة مستمرة على أساس فوري إلكتروني مما يقتضي ضرورة مواكبة مهنة المراجعة لهذه التطورات من خلال تطوير أساليبها وأدواتها التي تمكن المراجع من الانتقال من عمليات الفحص والتقييم اليدوي والدوري إلى عمليات الفحص الالكتروني المستمر، إضافة إلى أن انتشار ممارسات التجارة الالكترونية أدى إلى إثارة مجموعة من التساؤلات بشأن مراجعة عمليات التجارة الالكترونية وأساليب مراجعة مواقعها ونظمها الالكترونية، ومسؤولية المراجع الخارجي تجاه ذلك.

وقد نتج عن ظهور التجارة الإلكترونية نوع جديد المؤسسات ليس له موقع محدد أو هيكل هرمي أو كيان مادي ملموس، وإنما يعتمد وجوده على شبكة الاتصال والتبادل التي يتم من خلالها أعماله. هذا النوع الجديد من المؤسسات أثر تأثيرا ملموسا على تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، الأمر الذي أحدث بدوره تأثيرا جوهرياً وحتمياً على مراجعة الحسابات. فمثلما أصبحت نظم المعلومات المحاسبية نظم غير يدوية، وأغلب المعاملات أصبحت غير ورقية في ظل التجارة الإلكترونية فإنه من الطبيعي أن تتأثر عملية مراجعة الحسابات التقليدية سواء فيما يتعلق بتخطيط أو تنفيذ أعمال المراجعة وجمع وتقييم أدلة الإثبات. وأصبح حتما على مهنة المحاسبة و المراجعة التكيف مع هذا النوع الجديد من التجارة، لذا قامت المنظمات المهنية والمعاهد والجامعات والجهات المنظمة للمهنة بإجراء الدراسات و الأبحاث لمساعدة مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة التحديات التي تواجهها بسبب ظهور التجارة الإلكترونية، ومن أهم هذه الدراسات إطلاق أول مشروع خاص بمراجعة أنظمة الشركات المتعاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، من طرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بالاشتراك مع معهد المحاسبين القانونيين الكندي(CICA)عام 2002.

2. الإشكالية الرئيسية:

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى بشتى الطرق والوسائل للخوض في التجارة الالكترونية سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، واستنادا إلى هذا الواقع الجديد كان لزاما على المراجع الخارجي في الجزائر أن يعمل على مواكبة هذا التوجه بشتى الطرق والوسائل. لذا كان من المنطق أن تكون مهنة المراجعة في الجزائر مستعدة لمراجعة تعاملات التجارة الإلكترونية ومواكبة النسق المتسارع والمتناغم مع هذا التطور التكنولوجي.

ومن هذا المنطلق جاءت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات في ظل آليات ومداخل الاستجابة الحتمية لهذا الأثر؟ وما مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية في ظل مهاراتهم الحالية؟

ولتحليل هذه الإشكالية والإحاطة بمجمل الموضوع يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في الجزائر في ظل التجارة الالكترونية؟
2. إلى أي مدى يمكن أن تنعكس آثار التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات؟
3. هل لمراجعي الحسابات المعرفة الكافية بالمراجعة المستمرة الإلكترونية ودورها في ملائمة التقارير المنشورة إلكترونياً؟
4. ما مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهاراتهم الحالية؟
5. ما هي المعوقات التي تقف أمام قدرة مراجعي الحسابات على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية؟

3. فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية هذا البحث نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

1. يمارس مراجعو الحسابات في الجزائر مهام مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة إلكترونية بصفة عادية؛
2. تؤثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات؛
3. إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلا ومسؤولا عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية؛
4. يمتلك مراجعو الحسابات في الجزائر مستوى عال من القدرة لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، في ظل مهاراتهم الحالية؛
5. توجد تحديات معرفية و مهنية و تنظيمية تواجه مراجعي الحسابات للعمل في بيئة إلكترونية.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية مهنة المراجعة نفسها، وأهمية التجارة الإلكترونية، والدور الذي تلعبانه في بيئة الأعمال التي تعد ركيزة الاقتصاد في أي دولة. وحيث إن مهنة المراجعة الخارجية يتم اعتماد نتائجها كأساس في اتخاذ القرارات، وبالتالي ضرورة معرفة دورها ومدى كفايته في التعامل مع البيئة التجارية الجديدة، فدراسة واقع الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، ومعرفة الصعوبات التي تحول دون تمكنه من أداء هذه المهمة بكل عناية وكفاءة، تعد من الأهمية بمكان في توصيف هذا العجز، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، الشيء الذي سيساهم بشكل جوهري في نمو عمليات التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال إضفاء الثقة للمعلومات المحاسبية المتعلقة بتعاملات بيئة التجارة الإلكترونية، والتحكم وتنظيم هذه التجارة بما يفيد الاقتصاد الوطني.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه مهنة المراجعة الخارجية نتيجة لنمو عمليات التجارة الإلكترونية، وهذا من خلال التعرف على خصائص هذا النوع من النشاط، وإيضاح التحديات والفرص التي تفرضها التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة،وما تتطلب من ضرورة إلمام مراجع الحسابات في الجزائر بتقنيات التجارة الإلكترونية، وبأحدث الإجراءات والأساليب المستخدمة في مجال مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، ووضع هذه الإجراءات في إطار يعكس متطلبات مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.

وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة في العناصر التالية:

1. توضيح مفهوم التجارة الالكترونية وأثرها على مراجعة الحسابات؛
2. معرفة واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر،
3. توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية، ومحاولة إسقاط ذلك على واقع البيئة الجزائرية واقتراح المعالجات اللازمة لمواجهة هذه التحديات؛
4. التعرف على آليات ومداخل الاستجابة الحتمية لأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات،
5. لفت انتباه الهيئات المشرفة على المحاسبة والمراجعة لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية.

6. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بهدف التأكد من صحة الفرضيات والإجابة على إشكالية الدراسة، ونظرا لطبيعة الموضوع الذي يقتضي الوصف والتحليل، تم إتباع المنهج الوصفي ، كما تم إتباع المنهج التاريخي والذي استخدمه الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي كان لها الاثر الكبير في تصميم طريقة البحث و منهجه. مع الاستعانة بعدة أدوات للحصول على المعلومات الضرورية للدراسة، وأهمها:

- ✓ المسح المكتبي؛ وذلك بالاطلاع على المصادر والمراجع المكتبية، والدوريات والملتقيات العلمية المتخصصة في كل من التجارة الإلكترونية وإشكالية مراجعتها، ومجمل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

- ✓ الاستبيان؛ والذي يعتبر الأداة الأساسية في الدراسة الميدانية بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من مصادرها الأصلية، وقد تم تصميمه انطلاقا من الجانب النظري والاعتماد على الدراسات السابقة، ثم وزع على أفراد عينة الدراسة بعدما تم تعديله وفق آراء المحكمين.
- ✓ المقابلة؛ تم تدعيم الدراسة بمقابلة و مناقشة قدامى الممارسين وبعض المسؤولين عن تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر، إيمانا منا بجدوى هذا المنهج، حيث تم طرح جملة من الأسئلة تتمحور حول واقع ومستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر وكذا تأثيرها على مهنة المراجعة، ومعرفة الصعوبات التي تحول دون مقدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات شركات التجارة الإلكترونية والبحث عن سبل تذليلها و الرفع من مستوى قدرة مراجعي الحسابات في هذا الموضوع.
- ✓ الأدوات الإحصائية؛ تم التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية باستخدام الحاسب الآلي وفق برنامج إكسل (Microsoft Office Excel)، وبالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية إصدار رقم19 (Statistical package for social sciences).

7. مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لموضوع الدراسة بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية وأهم هذه الاعتبارات نذكر:

1. اهتمام الباحث بموضوع المراجعة كونها تدخل ضمن تخصصه؛
2. كون موضوع البحث من المواضيع المطروحة في الساحة المهنية حالياً، في سياق الإصلاحات التي تشهدها مهنتي المحاسبة و المراجعة؛
3. التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي أدت إلى ظهور التجارة الالكترونية؛
4. التحديات المفروضة على مهنة المراجعة في الجزائر في ظل التحولات التي تشهدها المهنة من جهة، وتنامي ظاهرة التجارة الالكترونية من جهة أخرى؛
5. حرص الباحث على لفت انتباه المشرفين على مهنة المحاسبة والمراجعة لوضع التشريعات اللازمة وتحضير الكفاءات القادرة على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.
6. الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية.

8. حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بوظيفة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، و بالأخص موضوع مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، ومستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات شركات التجارة الإلكترونية في ظل مؤهلاتهم الحالية، مع التطرق إلى واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر.

الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في البيئة الجزائرية، على المراجعين الممارسين لمهنة مراجعة الحسابات (خبراء محاسبين ومحافظي حسابات)، المتحصلين على الاعتمادات قبل صدور القانون 10-01، باعتبار أن مخرجات هذا الأخير من ممارسين

مازالت لم تر النور بعد. أجريت الدراسة على عينة عشوائية (388 ممارس) من مراجعي الحسابات المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وضعية موقفة بتاريخ 31 ديسمبر 2015، و المحددة بالقرار رقم 23 بتاريخ 28-02-2016.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الحالية في السداسي الثاني من سنة 2016 إلى غاية منتصف شهر جانفي2017 على ممارسي مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر (اختيرت هذه الفترة عمدا لأنها الفترة الأقل ضغطاً مهنيا على مراجعي الحسابات خلال السنة، وخاصة الأشهر أكتوبر، نوفمبر وديسمبر)، أما المقابلات كانت خلال الفترة ديسمبر 2016 إلى غاية جانفي 2017.

9. هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاث فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** تم فيه التطرق إلى الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال أربع مباحث، خصص المبحث الأول للأسس النظرية للتجارة الإلكترونية، أما الثاني فتطرق إلى التجارة الإلكترونية في الجزائر، والمبحث الثالث تناول موضوع علاقة التجارة الإلكترونية بالمراجعة، في حين المبحث الأخير تم تخصيصه للمراجعة وخدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية.
- **الفصل الثاني:** تم فيه التطرق إلى مرجعية الدراسة وما يميزها عن غيرها من الدراسات السابقة، وذلك من خلال مبحثين، خصص المبحث الأول للدراسات التي جاءت باللغة العربية، في حين تطرق المبحث الثاني للدراسات السابقة التي جاءت باللغة الإنجليزية، مع وإبراز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.
- **الفصل الثالث:** خصص للدراسة الميدانية، احتوى على مبحثين، جاء في المبحث الأول الإطار العام للدراسة الميدانية من خلال تعرضه إلى المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر وتوضيح الإطار المنهجي للدراسة ،ثم أداة الدراسة وخطوات تصميمها. بينما تطرق الباحث في المبحث الثاني إلى التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان، وذلك من خلال التطرق إلى المؤشرات الاحصائية الوصفية لإجابات عينة الدراسة، ثم دراسة نتائج اختبار الفرضيات.

10. صعوبات الدراسة:

أثناء إعداد هذه الدراسة واجهت الباحث عدة صعوبات أهمها:

- التطور المتسارع والتغير المستمر في إحصائيات خدمة الانترنت في الجزائر، الذي تم اعتماده كمؤشر لقياس التجارة الإلكترونية. مما اضطر الباحث إلى عدم متابعة هذه التغيرات، والتوقف عند سنة 2015، لأن ما تم التوصل إليه مؤشر إيجابي على وجود تجارة إلكترونية في الجزائر و ذات آفاق مستقبلية واعدة.
- قلة المراجع و الدراسات التي تناولت أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة في الجزائر.
- التباعد الجغرافي لأفراد العينة، حيث تم اختيارهم من أغلب أرجاء الوطن، مع التركيز على العاصمة ووهران وسطيف لاحتمالية وجود مكاتب مراجعة تراجع عمليات التجارة الإلكترونية.
- التجاوب السلبي لبعض أفراد عينة الدراسة في ملء الاستبيان مما أدى إلى التقليل من حجم العينة. (أغلب الاستمارات المتحصل عليها كانت نتيجة تدخل وسطاء من ممارسي المهنة).

- صعوبة التواصل مع ممارسي مهنة المراجعة لعدم إلمامهم بمصطلحات التجارة الإلكترونية، والخدمات الجديدة التي جاءت نتيجة نمو التجارة الالكترونية.
- الخلط الكبير في المصطلحات، وعدم توحيدها خاصة عند الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية مثل التصديق، التوكيد، التأكيد، الموثوقية، التأكيد على الثقة...الخ.

الفصل الأول

التجارة الإلكترونية، واقعها في الجزائر وعلاقتها بالمراجعة

تمهيد:

من المتفق عليه أن مراجعة الحسابات خدمة مهنية تصديقية ذات مردود إيجابي من وجهة نظر المهتمين بها، خاصة مستخدمي القوائم المالية، لأنها تقدم لهم تأكيدا إيجابيا بشأن إمكانية الاعتماد على الثقة في المعلومات المالية التي توصلها لهم هذه القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، ومن المعروف علمياً ومهنياً أيضا أن مراجعة الحسابات تتأثر بالضرورة بمتغيرات بيئة الممارسة المهنية، خاصة تلك المتغيرات المؤثرة جوهريا في ممارسات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية، مثل تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية التي تحتل واحدا من موضوعي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي الذي يقوم على حقيقتين: التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات، فتقنية المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الالكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري، حيث شهدت بداية التسعينيات من القرن الماضي تطورا ملموسا للتجارة الإلكترونية وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي أحدث تأثيرا جوهريا وحتميا أيضا على عملية مراجعة الحسابات.

واستجابة لهذه التأثيرات على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات فقد استحدثت نماذج متطورة للمراجعة أهمها ما يعرف بالمراجعة المستمرة الإلكترونية والعمل على تطوير تشكيلة خدمات جديدة سواء للمراجع أو للمحاسب، لتشمل خدمات التأكيد على الثقة في موقع العميل على الأنترنت (Web trust) والتأكيد على كفاءة وفعّالية نظام المعلومات المحاسبي الفوري (Sys trust).

مما سبق يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية.
- ✓ المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية في الجزائر.
- ✓ المبحث الثالث: علاقة التجارة الإلكترونية بالمراجعة.
- ✓ المبحث الرابع: المراجعة وخدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية

لقد مَكن اختراع شبكة الإنترنت من إزالة الحدود بين الدول، وجعل العالم أشبه بالقرية الواحدة، وظهر ضمن هذا الاختراع آليات وأدوات تعامل متعددة الأشكال والأغراض، تعد التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الإنترنت، ورافق ظهورها تغير جوهري في بيئة الأعمال.

تم التطرق في هذا المبحث إلى الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية وذلك من خلال ثلاث مطالب خصص المطلب الأول لدراسة ماهية التجارة الإلكترونية،أما المطلب الثاني تم فيه دراسة خصائص وأشكال التجارة الإلكترونية. والمطلب الثالث تناول التجارة الإلكترونية و المفاهيم المشابهة لها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية

أن الدارس لأدبيات التجارة الإلكترونية يجد لها عدة تعريفات ومفاهيم ندرج أهمها حسب حداثة مصارها كما يلي:

1. "التجارة الالكترونية تعبير يمكن أن نقسمه إلى مقطعين، حيث أن الأول منه، وهو "التجارة" يشير إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد، وتحكمه عدة قواعد وأنظمة، أما المقطع الثاني، أي "الإلكترونية"، فهو يشير إلى وصف لمجال أداء مهنة التجارة ويقصد به: ذلك الأداء والنشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الالكترونية، وفي مقدمتها الإنترنت".[1]
2. "التجارة الالكترونية تمثل شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تفاعل أطراف التبادل إلكترونياً، بدلا من التبادل المادي أو الاتصال المادي المباشر".[2]

من خلال هذا التعريف يتبين أن التجارة الالكترونية عملية تجارية سواء كان موضوعها سلعة أو خدمة أو أداء عمل ولكن يجب أن يتم بوجود وسيط إلكتروني يعوض العلاقة المباشرة بين الأطراف.

3. "التجارة الإلكترونية هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال استخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى، ويشمل ذلك:"[3]

- ✓ عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات.
- ✓ سداد الالتزامات المالية ودفعها.
- ✓ إبرام العقود وعقد الصفقات.
- ✓ التفاوض والتفاعل بين المشتري والبائع.
- ✓ علاقات العملاء التي تدعم عمليات البيع والشراء وخدمات ما بعد البيع.
- ✓ المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات.
- ✓ الإعلان عن السلع والبضائع والخدمات.

1- عامر إبراهيم قندليجي، **التجارة الالكترونية وتطبيقاتها**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2015، ص:29.

2- سعد غالب ياسمين، بشير عباس العلاق، **التجارة الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2009،ص125.

3 - خيري مصطفى كتانة، **التجارة الإلكترونية**، دار المسيرة،ط1، عمان 2009، ص52-51.

- ✓ الدعم افني للسلع التي يشتريها الزبائن.
- ✓ تبادل البيانات الكترونيا((Electronic Data Interchange (EDI) بما في ذلك:
  - التعاملات المصرفية.
  - الفواتير الالكترونية.
  - الاستعلام عن السلع.
  - كتالوجات الأسعار.
  - المراسلات الآلية المرتبطة بعمليات البيع والشراء.

أشار هذا التعريف إلى جميع العمليات التي تتم في التجارة الإلكترونية، والتي تمثل مجموعة متنوعة من العمليات المتصلة بعقد الصفقات التجارية من خلال وسائل الاتصال الإلكتروني، وخاصة الأنترنت.

كما قدمت مجموعة المنظمات الدولية المهتمة بالاقتصاد والتجارة تعريفات للتجارة الالكترونية نوجز أهمها فيما يلي:

1. تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI)

Organisation mondial de la Propriété intellectuelle

"التجارة الالكترونية في شكلها الواسع تشمل كل الوسائل الالكترونية المستخدمة لغرض التجارة".[1]

2. تعريف جمعية التجارة والخدمات على الخط (ACSEL)

Association pour le Commerce et les services en ligne

"التجارة الإلكترونية هي مجموعة التبادلات التجارية، التي تتم عبر شبكة اتصالات".[2]

3. تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

"التجارة الإلكترونية مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وترويج وبيع المنتجات من خلال شبكات الاتصال، ومنه أمثلته السلع الموزعة إلكترونيا: الكتب، القطع الموسيقية"[3]

تعود أسباب تعدد التعريفات إلى:

- ✓ تنوع واختلاف تطبيقات التجارة الالكترونية.
- ✓ تباين الأطراف المشاركة في التجارة الالكترونية، إذ تعد التجارة الإلكترونية مفهوماً واسعاً يشمل أي نشاط أو تعاملات تجارية تتحقق بين أطراف متعددة عبر الوسائل الإلكترونية.
- ✓ إدراج التجارة الإلكترونية في نطاق أوسع هو مفهوم الاقتصاد الرقمي.
- ✓ النظر إلى التجارة الإلكترونية من زوايا مختلفة حسب وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة.

1- الموقع الالكتروني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية على الرابطwww.wipo.int تاريخ الاطلاع04 /12 /2014 على الساعة 14.

2- www.aftel.Fr تاريخ الاطلاع 04 /12 /2014 على الساعة 12.

3- www.wto.org/Fr/e-commerceتاريخ الاطلاع04 /12 /2014 على الساعة 10.

المطلب الثاني: خصائص وأشكال التجارة الإلكترونية

الفرع الأول: الخصائص الجوهرية للتجارة الإلكترونية[1]:

لقد أسهمت التجارة الالكترونية في تجاوز العديد من عيوب التسويق التقليدي، وسنرى فيما يلي الخصائص الفريدة للتجارة الإلكترونية، وهي التي تمثل تحديا لفكرة الأعمال التقليدية، وبذات الوقت تعكس المبررات التي تكمن وراء الاهتمام الكبير بها.

أولاً– خاصية كلية الوجود:

وهي تعني أنها متاحة في كل مكان، وفي جميع الأوقات، فهي تحرر السوق من مجرد كونه مكاناً عادياً ومقيدا إلى الشكل الذي يسمح للزبون بالتسوق من حاسبه الشخصي أو منزله، أو حتى من مكان عمله، بحيث يتحول مكان السوق (Market place)، إلى فضاء السوق(Market Space)، فالسلعة أو الخدمة المعروضة على الأنترنت لا تحتاج إلى أن تستهدف سوقا محددا جغرافيا بحد ذاته، بل بالعكس فإن إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح لمؤسسة صغيرة باقتحام أسواق والتعامل مع مستخدمي الأنترنت من كل أنحاء العالم سواء كانوا مؤسسات أو أفراد.

ثانياً– الوصول العالمي:

تتيح تكنولوجيا التجارة الإلكترونية للمعاملات التجارية إمكانية تجاوز الحدود الدولية إلى أبعد ما يكون بطريقة فاعلة جداً، حيث يشير الوصول إلى العدد الكلي من المستفيدين و الزبائن الذين يمكن للتجارة الإلكترونية استقطابهم والحصول عليهم.

ثالثاً– المعايير العالمية:

تعد هذه الخاصية من الخصائص غير الاعتيادية المهمة جدا للتجارة الإلكترونية، إذ أن المعايير التقنية للأنترنت للتعامل مع تطبيقات التجارة الإلكترونية تتصف بالعالمية حيث أنها تكون مشتركة بين جميع دول العالم، بالمقابل فإن أغلب تكنولوجيا التجارة التقليدية تختلف من دولة إلى أخرى، إذن عالمية المعايير التقنية للتجارة الإلكترونية أسهمت بشكل كبير في تقليص تكاليف الدخول إلى الأسواق، وتقليص تكلفة البحث عن المنتجات، فإيجاد سوق عالمي واحد يتم فيه عرض الأسعار وأصناف المنتجات، تسمح للزبائن معرفة الأسعار وشروط التوزيع، وغيرها من المعلومات الهامة لمنتج محدد في أي موقع في العالم.

رابعاً– الإثراء:

الإثراء ويقصد به التوفيق بين عدد الزبائن الذين تستطيع المؤسسة الوصول إليهم ، ومدى قدرتها على تزويدهم بالخدمات والمعلومات التي يحتاجونها، في ظل التجارة التقليدية نجد محدودية الموارد، وقيود التكلفة أدت إلى وجود علاقة عكسية بين الوصول والإثراء، حيث لأنه كلما زاد عدد الزبائن الذين تريد المؤسسة أن تصل إليهم انخفض مستوى الخدمات والمعلومات التي يمكنها تقديمها إليهم، بالمقابل في ظل تطبيقات التجارة الالكترونية فقد أصبح بإمكان المؤسسة زيادة عدد الزبائن الذين يمكن الوصول إليهم، وفي نفس الوقت تقديم الخدمات والمعلومات اللازمة لهذا العدد.

1- محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الالكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة**،ط1، دار الثقافة، عمان، 2010،، ص:58-64 (بتصرف) .

خامساً– التفاعلية:

إن تكنولوجيا التجارة الإلكترونية تفاعلية، إذ أنها تسمح بالاتصال في اتجاهين بين التاجر والزبون، فالتفاعلية تسمح بالتفاعل الفوري (Online) للتعامل مع الزبون بطريقة مشابهة للتعامل بأسلوب (وجهاً لوجه) لكن على نطاق عالمي وبشكل واسع.

سادساً– كثافة المعلومات:

نقصد بها كمية المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق ونوعيتها، فالأنترنت يساهم بشكل كبير في زيادة كثافة المعلومات المتاحة للمشاركين عن السوق والزبائن والتجار وغيرها من الجهات ذات العلاقة. لقد أسهمت تطبيقات التجارة الالكترونية في تقليص تكلفة جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها، وكذلك زادت من دقة هذه المعلومات وموثوقيتها ففي ظل التجارة الإلكترونية، أصبحت المعلومات أكثر غزارة ووفرة وأقل تكلفة وأعلى جودة.

سابعاً– غياب المعاملات الورقية والقدرة على التواصل مع أكثر من جهة[1] : تتم المعاملات دون وجود مستندات ورقية حيث أن كل العمليات تتم بطريقة إلكترونيه، هذه الوسائل الالكترونية تسمح بالقدرة على التواصل مع أكثر من جهة وفي نفس الوقت، بحيث يمكن للعاقد إرسال رسالة إلى عدد من الجهات المختلفة دون الحاجة إلى تكرار الارسال في كل مرة.

الفرع الثاني– أنماط (أشكال) التجارة الالكترونية:

إن اتساع مفهوم التجارة الالكترونية ليشمل إنجاز مختلف الأعمال عن طريق الأنترنت، حيث تشتمل أطراف التعامل ليس فقط على الشركات والمستهلكين، بل ويضاف إليها الحكومة أيضا، حيث تستمل على طائفة واسعة من الأعمال التجارية وتبادل المعلومات ويمكن توضيح هذا المفهوم شديد الاتساع، باستعمال المصفوفة التي قدمها كوبل (Coppel). [2]

الجدول(1.1) مصفوفة كوبل

	حكومة (G)	شركة (B)	مستهلك (C)
حكومة (G)	G2G	G2B	G2C
شركة (B)	B2G	B2B	B2C
مستهلك (C)	C2G	C2B	C2C

1- سليمان عبد الرزاق أبو مصطفى، **التجارة الالكترونية في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص57.

2- مصطفى يوسف كافي، **التجارة الالكترونية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010، ص13.

المطلب الثالث: أساليب قياس التجارة الإلكترونية

لمعرفة حجم التجارة الإلكترونية في أي بلد، ومدى تأثيرها في الحياة الاقتصادية تجدر بنا الإشارة لعرفة أساليب قياسها، لنعتمدها كمؤشرات في دراسة واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر.

الفرع الأول: الأسلوب المباشر:

يمكن قياس التجارة الالكترونية بتحديد قيمة ما يعقد من صفقات تجارية عبر شبكة الأنترنت[1]، ولكن بالرغم من واقعية هذا الأسلوب إلا أن ما يعاب عليه استحالة الفصل بين الاتصالات عبر الأنترنت مما هو تجاري وغير تجاري، مما يضطر بمؤسسات البحث إلى إجراء مسح ميداني على الأطراف الفاعلة في التجارة الإلكترونية للحصول على إحصائيات للأفراد وللمؤسسات التي تعقد صفقات تجارية عبر الأنترنت لغرض التمييز بين طبيعة الاستعمال لشبكة الأنترنت والحصول على إحصائيات حول المؤسسات التي تقوم بعمليات شراء وبيع عبر شبكة الأنترنت، وكذلك حجم إنفاق الأفراد من عملياتهم التجارية عبر الأنترنت.

الفرع الثاني: الأساليب غير المباشرة:

تتمثل هذه الأساليب في جمع بيانات عن استخدام تقنية المعلومات والاتصال باعتبارها البنية التحتية التكنولوجية لقيام التجارة الإلكترونية، بالمقارنة بالأسلوب المباشر يتمثل هذا الأسلوب بسهولة تحصيله من مصادر مختلفة مما يسهل عملية تقدير حجم التجارة الإلكترونية، وما يعاب على هذا الأسلوب أن هذه المؤشرات لا تعطينا قيمة فعلية للتجارة الإلكترونية، فهي مؤشرات تعبر عن إمكانيات متاحة واحتمالات مرتقبة لقيام التجارة الإلكترونية، أكثر مما تعبر عن واقع فعلي للتجارة الإلكترونية، ومن بين هذه المؤشرات:

أولاً– عدد مستخدمي الأنترنت*:

تعتبر شبكة الأنترنت داعم رئيسي لقيام التجارة الإلكترونية، فلا يمكن تصور تجارة إلكترونية دون أنترنت فميلاد تجارة إلكترونية ونموها لا بد أن يكون محفزا من قبل شبكة دولية لا مركزية قادرة على تلبية احتياجات التجارة الإلكترونية.

ولقياس مدى توفر خدمة الأنترنت في بلد ما فإننا نستعمل مؤشر "معدل الاختراق (الانتشار)، الذي يسمح بقياس النسبة المئوية لمستخدمي الأنترنت في بلد ما".

$$\text{معدل الاختراق}2 = \frac{\text{عدد المستخدمين}\clubsuit \text{ أو المشتركين}\clubsuit\clubsuit}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

1- إبراهيم العيسوي، **التجارة الإلكترونية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2003، ص:43.

*وهو المؤشر الذي سوف نستعمله في قياس حجم التجارة الإلكترونية في هذه الدراسة.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،" الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لأغراض التنمية المؤشرات الأساسية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"،2007، متوفر على الموقع:www.escwa.un.org

♣مستخدم شبكة الأنترنت هو كل من تتوفر لديه إمكانية النفاذ إلى الأنترنت دون دفع المقابل مباشرة.

♣♣المشترك في خدمة الأنترنت هو الذي يدفع مقابل النفاذ إلى الأنترنت.

ثانياً– عدد الحواسيب الشخصية:

تعد أجهزة الكمبيوتر من الوسائط الأساسية لدعم التجارة الإلكترونية لما تتميز به من قدرة عالية في التعامل ومعالجة الكم الهائل للبيانات في فترة زمنية قصيرة مما يسهل عمليات التجارة الإلكترونية. ونقصد بالحواسيب الشخصية عدد الحواسيب المثبتة في أي بلد، حيث تشمل الحواسيب الشخصية، والحواسيب المحمولة، والحواسيب الصغيرة المتصلة بشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية[1].

ويحسب هذا المؤشر من خلال"ضرب بيانات الشحن السنوية* بمعدل فترة حياة الحاسوب قبل الاستبدال".

عدد الحواسيب الشخصية = عدد الحواسيب المباعة سنوياً × معدل فترة حياة الحاسوب

تتباين فترة حياة الحاسوب بين الدول المتقدمة والفقيرة للأسباب التالية:

1. انخفاض أسعار الحواسيب في الدول المتقدمة، مما يشجع على شرائها واستبدالها.
2. ظهور البرامج الحديثة باستمرار.
3. الصيانة.

ثالثاً– عدد مشتركي الهاتف الثابت والمحمول:

يرتبط رواج التجارة الإلكترونية وتطورها بمدى توفر شبكة اتصالات حديثة ومتطورة، ونظرا لأهمية ما تحمله إحصائيات هذه الشبكات لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية يصبح ضروريا حساب إجمالي الخطوط التي توفر خدمة الأنترنت من خطوط ثابتة وأخرى نقالة، فمؤشر الكثافة الهاتفية إذن يعبر عن عدد المشتركين في الشبكة الهاتفية (ثابتة ونقالة) منسوباً إلى عدد السكان.

$$\text{الكثافة الهاتفية (نسبة انتشار الهاتف)} = \frac{\text{عدد المشتركين في الهاتف}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

إن ارتفاع عدد مشتركي الهواتف المحمولة (رغم استعمالها في التواصل غير التجاري) فهي مؤشر إيجابي على إرتفاع عدد المواقع التجارية وزيادة حجم الترويج الإلكتروني، ودافع لظهور ما يعرف بالتجارة الإلكترونية النقالة.

رابعاً– عدد مضيفي الأنترنت:

مضيف الأنترنت هو: "نظام كمبيوتر له عنوان بروتكول إنترنت متصل بالشبكة IP adress، حيث يقوم باستضافة مواقع لمن يرغب، وذلك بتخصيص مساحات تخزينية لها على الخادم الخاص بهذا النظام، وقد تجمع بعض الشركات بين صفة مقدم الخدمة وصفة مضيف المواقع"[2].

ونظرا لدور المضيف في مساعدة الشركات ذات الخبرة المتواضعة في مجال التجارة الإلكترونية في بناء وإدارة مواقع خاصة بها تستعمل لعمليات التجارة الإلكترونية، فيعتبر هذا المؤشر ذو دلالة كبيرة على واقع وحجم التجارة الإلكترونية.

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"
www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ictd-07-tech1-a-pdf

*بيانات الشحن السنوية: يقصد بها عدد الحواسيب المباعة سنوياً.

2- إبراهيم العيسوي، **التجارة الإلكترونية**، المكتبة الأكاديمية، مرجع سابق، ص:29.

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد: في هذا المبحث تم التطرق إلى التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال ثلاث مطالب، المطلب الأول عالج فيه الباحث واقع البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر، أما المطلب الثاني خصص للجهود المبذولة لإنشاء وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر،والتي كللت بمجموعة من المواقع الإلكترونية التي تمارس التجارة الإلكتروني ولو بصفة جزئية، وهي موضوع المطلب الثالث.

المطلب الأول: واقع البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر

إن ضرورة إيجاد بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو السبيل الوحيد لتحقيق تقدم في مجال التجارة الإلكترونية.وباعتبار الأنترنت مؤشراً لدراسة البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، نجد أن معظم الخدمات التي تقدم عن طريق الأنترنت في الوقت الراهن تعتمد أساساً على الخطوط الهاتفية المنتشرة عبر الوطن، والتي قد تكون أليافاً بصرية أو خطوطاً لاسلكية سواء بالأقمار الصناعية أو بتقنية البث كموجات الراديو الحديثة أو الذبذبات المعتمدة في خدمات الهاتف النقال، أو تكون عبارة عن خطوط تقليدية متمثلة في كابلات الهواتف المعروفة، فالشبكة الهاتفية تعتبر أهم بنية تحتية لخدمات الأنترنت في الجزائر، لذلك من الطبيعي إمكانية ربط خدمات الأنترنت بمدى انتشار الخطوط الهاتفية، وعدد مشتركي خدمات الهاتف[1].

الفرع الأول: شبكة الهاتف:

لدراسة واقع الهاتف و الأنترنت في الجزائر كان لزاماً علينا أن نعرج عن الشركة الرائدة و المحتكرة لهذا القطاع وهي شركة اتصالات الجزائر.

اتصالات الجزائر: تعتبر الشركة ذات أسهم "اتصالات الجزائر"، أهم شركة في قطاع الاتصالات في الجزائر، تأسست بموجب القانون 2000-03 بتاريخ 05 أوت 2000، والذي فصل بين أنشطة البريد، وخدمات الاتصال، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، عملت على تقديم خدمات الاتصال في مستوى تطلعات العملاء ومقتضيات المرحلة الراهنة في تطوير قطاع تكنولوجيا الاتصالات، حيث شهدت تطورا كبيرا منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا.

عملت اتصالات الجزائر على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها فيما يلي: 1 المردودية، 2 الفعالية، 3 جودة الخدمات وتتمثل أهم أنشطتها فيما يلي:

- ✓ توفير خدمات الاتصال التي تضمن تحويل وتبادل الرسائل الصوتية والرسائل النصية، والبيانات الرقمية وكذا الإعلام السمعي البصري.
- ✓ تطوير واستغلال وإدارة الشبكات المرتبطة مع كل المتعاملين بالشبكة.
- ✓ تنمية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال:
  - زيادة توفير خدمات الهاتف وخدمات الاتصال.
  - تقديم خدمات ذات جودة عالية وبمقاييس دولية.

1- محمد ميلود غزيل، **معوقات تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل معالجتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010/2009، ص:247. (بتصرف)

- التكفل بإنشاء شبكة وطنية قوية للاتصالات.

ولتحقيق هذه الأهداف قسمت الشركة إلى ثلاث فروع رئيسية هي:[1].

1. فرع اتصالات الجزائر للهاتف النقال ATM mobilis
2. فرع اتصالات الجزائر للإنترنت ATM Djawab
3. فرع اتصالات الجزائر للأقمار الصناعية ATM RevSat

وفي هذا الصياغ شهدت شبكة الهاتف تطورا كبيرا، تجسد في العدد الهائل لمشتركي الهاتف الثابت والنقال لكل المتعاملين فعلى سبيل المثال تطور عدد مستخدمي الهاتف (نقال و ثابت) من 35.70 مليون مشترك خلال سنة 2010 إلى 46.49 مليون مشترك خلال سنة 2015، بزيادة تصل إلى 7.67 %.

والجدول الموالي يوضح تطور مشتركي الهاتف النقال والثابت للسنوات 2002 إلى 2015.

جدول (2.1) يبين تطور مشتركي الهاتف الثابت والنقال في الجزائر للسنوات 2002-2015

الوحدة بالمليون

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مشتركي الهاتف الثابت	1.950	2.079	2.487	2.572	2.841	3.068	3.069	2.576	2.923	3.059	3.289	3.13	3.099	3.268
مشتركي الهاتف النقال	0.450	1.447	4.882	13.661	20.998	27.563	27.031	32.730	32.780	35.621	37.531	39.52	43.30	43.22
مجموع مشتركي الهاتف الثابت والنقال	2.400	3.526	7369.	16.233	23.839	30.631	30.101	35.306	35.703	38.680	40.820	46.65	46.40	46.49

المصدر: تقارير سلطة الضبط للبريد و المواصلات للسنوات 2010 إلى 2015.

ولتوضيح ذلك بيانيا يمكننا تقديم الشكل التالي:

الشكل (1.1) يوضح تطور مشتركي الهاتف النقال والثابت للسنوات 2001 إلى 2015[2].

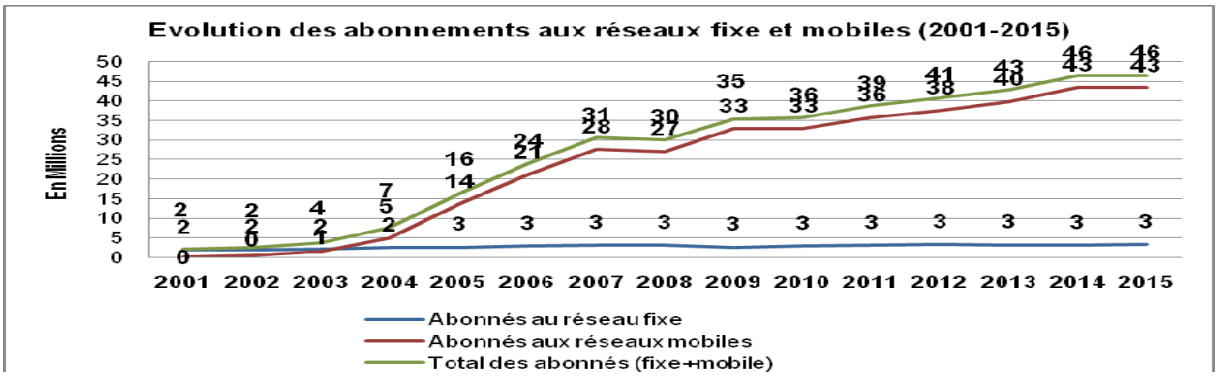

المصدر: تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنة 2015

1- موقع إتصالات الجزائرwww.Algerietelecom.dz تاريخ الإطلاع20ديسمبر2014 على الساعة 14.

2- تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنة 2015 ص34.

أما الكثافة الهاتفية والتي تمثل عدد مشتركي الهاتف الثابت والنقال لكل 100 ساكن فبلغت خلال سنة 2015 نسبة 107% للهاتف النقال و 8.09% للهاتف الثابت، ونسبة اختراق إجمالية 115.09%

الجدول (3.1) يوضح تطور معدلات الاختراق للهاتف (ثابت ونقال) للسنوات 2002 إلى 2015.

الوحدة: بالنسبة المئوية(%)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل الاختراق الهاتف الثابت	6	7	8	8	9	9	8.97	7.22	8.05	8.29	8.70	8.11	7.86	8.09
معدل الاختراق الهاتف النقال	2	5	15	42	64	82	79.04	91.68	90.30	96.52	99.30	102	109.6	107
مجموع معدل الاختراق الهاتف الثابت والنقال	8	12	23	50	73	91	88.01	98.90	98.35	104.81	108	110.11	117.46	115.09

المصدر: تقارير سلطة الضبط للبريد والمواصلات للسنوات 2010 إلى 2015.

ولتوضيح ما جاء اعلاه يمكننا إعداد الشكل الموالي الذي يوضح تطور معدلات الإختراق للهاتف الثابت والنقال في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2015:

الشكل(2.1)يوضح تطور معدلات الاختراق للهاتف(ثابت ونقال)في الجزائر للسنوات2001إلى2015[1]

المصدر: تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنة 2015، ص35.

أولاً– الهاتف الثابت:

عند نهاية سنة 2012، أحصت الجزائر 3.289 مليون مشترك بزيادة قدرها 7.5% عن سنة 2011، والتي بلغ عدد المشتركين فيها 3.059 مليون مشترك، وبكثافة قدرها 8.7% خلال سنة 2012[2].

الجدول (4.1) يوضح تطور مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر سنوات 2002 إلى 2015[3].

الوحدة: مليون

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مشتركي الهاتف الثابت	1.950	2.079	2.487	2.572	2.841	3.068	3.069	2.576	2.923	3.059	3.289	3.138	3.099	3.268

المصدر: تقارير سلطة الضبط للبريد و المواصلات للسنوات 2010 إلى2015

1- تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنة 2015 ص34.

2- تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنة 2015 ص36.

3- تقارير سلطة الضبط للبريد والمواصلات للسنوات 2010إلى 2015.

الشكل(3.1)يوضح تطور مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر، ومعدلات الاختراق للسنوات2002إلى 2015[1].

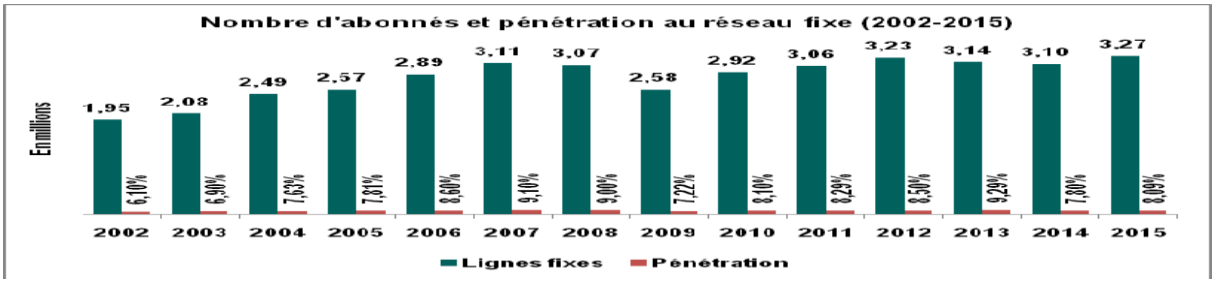

المصدر: تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنة 2015، ص36.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ثبات نسبي لمشتركي الهاتف الثابت منذ فتح سوق الهاتف النقال وذلك للخدمات المقدمة التي يقدمها الهاتف النقال (الحركة mobilite، الرسائل النصية SMS، انترنت متنقل internetmobile...إلخ)

أ. تطور عدد مشتركي الخطوط الهاتفية الثابتة السلكية واللاسلكية:

بغية تدارك العجز والتأخر في مجال خطوط الهاتف الثابت، وللتغلب على مشكل نقص الكثافة السكانية والعوامل الطبيعية من تضاريس وصحراء، بذلت الجزائر جهودا للرفع من الكثافة الهاتفية وذلك من خلال تكنولوجيا "الحلقة المحلية اللاسلكية".WIRELESS LOCAL LOOP (WLL)خاصة في المناطق البعيدة والقرى والجبال.

الجدول(5.1)يوضح تطور مشتركي الخطوط الهاتفية الثابتة السلكية و اللاسلكية في الجزائر للفترة 2002 إلى 2015.

الوحدة :مليون

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الخطوط السلكية	1.35	2.08	2.34	2.31	2.22	2.21	2.37	2.00	2.27	2.54	2.76	3.14	2.83	3.01
الخطوط اللاسلكية	-	-	-	0.17	0.26	0.62	0.86	0.70	0.58	0.49	0.53	0.46	0.27	0.25

المصدر: تقرير سلطة الضبط للبريد و المواصلات لسنوات2010 إلى 2015.

مما سبق يمكننا إعداد الشكل التالي الذي يوضح تطور مشتركي الهاتف حسب التكنولوجيا المستعملة (سلكية- لا سلكية).

الشكل(4.1)يوضح تطور مشتركي الهاتف حسب التكنولوجيا المستعملة (سلكية- لا سلكية) للسنوات 2001 -2015.

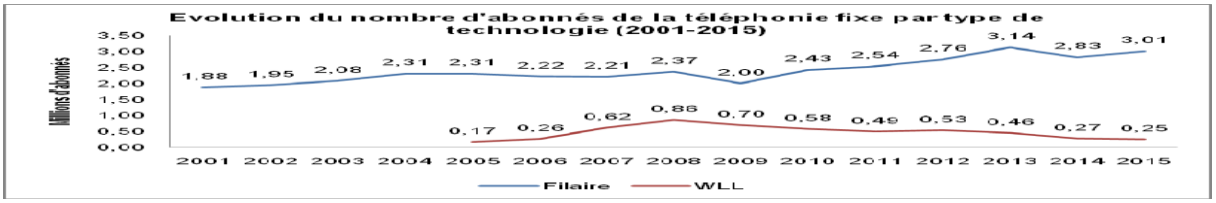

المصدر: تقرير سلطة الضبط البريد والمواصلات لسنة 2015، ص36

ثانياً- الهاتف الخلوي:

إن إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات من خلال إصدار القانون 2000-03 بتاريخ 05-أوت 2000 والذي على أثره انتهى احتكار الدولة لقطاع البريد والمواصلات، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء "سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية

1- تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنة 2012 ص44.

واللاسلكية" ARPT "Autorité de Régulation de la Poste et des télécommunications" سنة 2001، حيث شرعت هذه الأخيرة في ممارسة مهامها ومنح رخص استغلال الشبكة الهاتفية النقالة، فقد حصلت "أوراسكوم للاتصالات على الرخصة الثانية للهاتف المحمول في 31جويلية2001[1] من خلال شركة "جيزي"، في حين أطلقت الجزائرية للاتصالات شركتها "موبيليس"، مما أدى إلى احتدام المنافسة وتحسن الخدمات لجلب اكبر عدد من المشتركين، حيث تحسنت الكثافة الهاتفية، ومما زاد شدة المنافسة حصول "الشركة الوطنية الكويتية" على رخصة استغلال في 11جانفي2004 من خلال شركته "نجمة"، في هذا الوضع التنافسي الحاد عمل كل متعامل على طرح عروض أكثر جاذبية الشيء الذي زاد من الكثافة الهاتفية للنقال.

الجدول (6.1) يوضح تطور عدد مشتركي الهواتف الخلوية ومعدلات الاختراق للفترة 2000 إلى 2015 حسب المتعاملين: (ATM*OTAWTA***).**

السنوات	عدد المشتركين			مجموع المشتركين	معدلات الاختراق %
	ATM	OTA	WTA		
2000	86000	-	-	86.000	0.28
2001	100000	-	-	100.000	0.32
2002	135204	315040	-	450.244	1.5
2003	167662	1279265	-	1.446.927	4.67
2004	1176485	3418367	287562	4.882.414	15.26
2005	4907960	7276834	1476561	13.661.355	41.52
2006	7476104	10530826	2991024	20.997.954	63.60
2007	9692762	13382253	4487706	27.031.472	81.50
2008	7703689	14108857	5218926	32.729.824	79.04
2009	10079500	14617642	8032682	32.729.824	91.68
2010	9446774	15087393	8245998	32.780.165	90.30
2011	1.0515.914	16595233	8504779	35.615.926	96.52
2012	10.822.884	17.845.669	9059150	37.527.703	99.28
2013	12.538.475	17.585.327	9.506.545	39.630.347	102.40
2014	13.022.295	18.612.148	11.663.731	43.298.174	109.62
2015	14.318.169	16.611.115	12.298.360	43.227.644	107.00

المصدر: تقارير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنوات 2010 إلى 2015.

1- www.arpt.dz/ar/doc/pub/bult/arpt-bulletin-N5-6Art.pdf-1
*"ATM" Algérie télécom mobile
**"OTA" orascomtélécom Algérie
***"WTA" Wataniatélécom Algérie

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكننا إنجاز الشكل التالي:

الشكل (5.1) يوضح تطور عدد مشتركي الهواتف الخلوية ومعدلات الاختراق للفترة 2000 إلى 2015 حسب المتعاملين: (ATM-OTA-WTA)

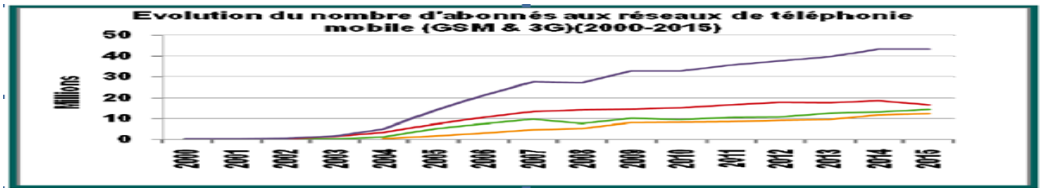

المصدر: تقرير سلطة الضبط البريد والمواصلات لسنة 2015، ص40 .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر في سوق الهاتف النقال إلى أن وصل سنة 2014 إلى 34.298.194، حيث شهد بعدها ثباتا نسبياً خاصة خلال سنة 2015.

الفرع الثاني: الأنترنت:

فيما يتعلق بتقديم خدمات الأنترنت، ظل القطاع محتكرا إلى غاية صدور القانون98-257في25 أوت 1998، الذي فتح الباب أمام مزودي خدمات الأنترنت الخواص والعموميين، مما ساهم بشكل ملحوظ في تطور عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر.

الجدول (7.1) يوضح تطور عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد مستخدمي الأنترنت	150.000	200.000	500.000	700.000	1.500.000	1.920.000	2.460.000	3.500.000	4.100.000
السنوات	2009	2010	2011	/	/	/	/	/	/
عدد مستخدمي الأنترنت	4.700.000	5.649.000	7.768.000	/	/	/	/	/	/

المصدر:www.startimes.com تاريخ الاطلاع 15-04-2015 على الساعة 22.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع الهائل لعدد مستخدمي الأنترنت، حيث كان عددهم سنة 2000 لا يتعدى 150.000 مستخدم، ونظرا للجهود المبذولة لتطوير خدمات الأنترنت والتي انجر عنها التغيرات المتسارعة والمستمرة في مجال نمو عدد المستخدمين إلى أن بلغت خلال سنة2011 ما يقارب8مليون مشترك[1].

أولاً- آليات تحسين خدمة الأنترنت في الجزائر

أ – إطلاق عروض "إدوم" ذات التدفق العالي:

لتحسين خدمة الأنترنت في الجزائر أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر مجموعة عروضها الجديدة "إدوم" للأنترنت ذات التدفق العالي لتحل محل العروض السابقة التي تقدمها المؤسسة على غرار فوري، إيزي، وأنيس بالنسبة للزبائن الخواص، بالموازاة مع مضاعفة حجم التدفق للزبائن الأقل من1ميغا أوكتات، وإن هذه العروض خطوة في إطار الإستراتيجية الهادفة إلى تحديث الشبكات وتحسين الخدمات، وحسب الرئيس المدير العام لمؤسسة اتصالات الجزائر فإن هذه العروض تتمثل في 4 خيارات أساسية تسمح للزبائن بالاختيار بين تدفق يتراوح بين 1 إلى 8 ميغا بايت، وأكد الرئيس المدير العام على إستراتيجية التعويض التدريجي للكوابل النحاسية

1- www.startimes.com تاريخ الاطلاع 15-04-2015 على الساعة 22.

بالألياف البصرية، حيث عوضت المؤسسة 900 ألف رابط، وأدت مضاعفة الجهود في هذا المجال إلى تعويض 700 ألف رابط خلال الثلاثي الأول لسنة 2014[1].

ب – إطلاق عروض الأنترنت فائق السرعة عبر تكنولوجيا الجيل الرابع:

للاستجابة للطلب المتزايد على الأنترنت ذو السرعة الفائقة أطلقت اتصالات الجزائر رسميا عروضها الخاصة بالأنترنت فائق السرعة عبر تكنولوجيا الجيل الرابع الموجهة للمناطق الريفية وذات المساحات الشاسعة، حيث كشفت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال السيدة زهرة دردوري أن الجيل الرابع سيساهم في فك العزلة الرقمية.

بدأ تسويق عروض الجيل الرابع ابتداء من الفاتح ماي2014، حيث يهدف لبلوغ 2مليون ربط في أفاق2016.

و تأتي هذه التكنولوجية أو ما يعرف ب LTE التي تنشر في 48 ولاية من البلاد لتضاف إلى مجموعة العروض الخاصة بتكنولوجيا النفاذ بهدف توفير خدمة الانترنت في المناطق التي لا تتوفر على خدمة ADSL وإلى تأمين خطوط الانترنت للمهنيين والاستجابة للطلبات الخاصة بالإنترنت الفائق السرعة.

من جانبه الرئيس المدير العام للاتصالات الجزائر أزواو مهمل قال أن الجيل الرابع سيسمح بتعميم سريع للأنترنت ذو التدفق العالي والعالي جداً سيما في مناطق الجنوب والمناطق الحدودية والريفية كما ستسمح التكنولوجية بتطوير نسبة الربط بالأنترنت في الجزائر والاستجابة للطلب المتزايد على الانترنت ذو السرعة الفائقة و تعزيز مكانة شركة اتصالات الجزائر الريادية في المجال التكنولوجي محلياً.

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لإنشاء وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال أهم معالم التنمية الاقتصادية خاصة وأن الجزائر تمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيا في السوق الجزائرية، فالجزائر تطمح إلى توسيع وتطوير هذه التكنولوجيا وذلك برسم إستراتيجية واضحة المعالم، ووضع تشريعات وهياكل ومؤسسات بغية إيجاد إطار عمل منظم، وتوفير البيئة المناسبة لتطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي تحفيز التجارة الإلكترونية. ومن أهم الجهود المبذولة على الصعيد التشريعي والهيكلي والمؤسساتي ما يلي:

الفرع الأول: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية: (ARPT)

أولاً– مفهومها: هي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تأسست سنة 2001 في إطار تحرير سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .وقد تم عرض هذين الأخيرين للمنافسة وتشجيع مشاركة الاستثمار الخاص في هذه الأسواق بتخصيص من القانون رقم 2000–03 المؤرخ في الخامس أوت 2000 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.[2]

1 -http://www.elkhabar.com/ar/economie23 تاريخ الاطلاع 12–12–2014 على الساعة

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 48 بتاريخ 06 اوت 2000، المتضمنة القانون رقم 2000– 03 المؤرخ في05 اوت 2000.

ثانياً–مهام سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية:

تتمثل المهام الرئيسية لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فيما يلي:[1]

- ✓ منح تصريحات التشغيل واعتماد معدات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع المواصفات والمعايير التي يجب أن تستجيب لها؛
- ✓ تحديد قواعد لمتعاملي شبكات الاتصالات العامة بهدف تسعير الخدمات المقدمة للجمهور؛
- ✓ إدارة صندوق الخدمة الشاملة؛
- ✓ القيام بالمراقبة بموجب القانون ودفاتر شروط المتعاملين؛
- ✓ البت في النزاعات المتعلقة بالربط البيني؛
- ✓ التحكيم في المنازعات التي تنشأ بين المتعاملين فيما بينهم أو مع المستخدمين؛
- ✓ تقديم الرأي بشأن جميع المسائل المتعلقة بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ولاسيما تلك المتعلقة بتحديد الأسعار القصوى للخدمة الشاملة، لغرض أو لضرورة تكييف التشريعات لاستراتيجيات التنمية؛
- ✓ المشاركة في إعداد الموقف الجزائري في المفاوضات الدولية وذلك في مجالي البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ السهر على احترام الإطار والترتيبات التنظيمية لنشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ السهر على وجود منافسة فعّالة على مستوى سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ اتخاذ جميع التدابير لتعزيز أو استعادة المنافسة على مستوى أسواقها؛
- ✓ السهر على تطبيق دفاتر الشروط بالطريقة ذاتها بالنسبة لجميع المتعاملين وضمان المساواة فيما بينهم؛
- ✓ السهر على توفير تقاسم الهياكل التحتية للمواصلات السلكية واللاسلكية في ظل احترام حق الملكية؛
- ✓ تخطيط وإدارة وتخصيص ومراقبة استخدام الترددات في النطاقات المقدمة لها مع احترام مبدأ عدم التمييز؛
- ✓ وضع خطة الاتصال الهاتفي ، ومراجعة طلبات الأرقام وتخصيصها للمتعاملين؛
- ✓ الموافقة على العروض المرجعية للربط البيني؛
- ✓ تسيير إجراء مناقصة لمنح تراخيص إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات العامة التي تخضع لنظام الترخيص

الفرع الثاني: تشريعات منظمة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر:

حرص المشرع الجزائري على سن جملة من القوانين لتنظيم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهي:

أولا: سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

أصدرت الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998[2]، والذي جاء لضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنت واستغلالها وفك احتكار الدولة لهذا القطاع الحساس، وأعطى الفرصة للمنافسة بين مزودي خدمات الأنترنت الخواص

1 موقع سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية / www.arpt.dz/ar/arpt/bref تاريخ الاطلاع: 15 افريل 2015 على الساعة 21.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 63 بتاريخ 2008/08/21، ص:05.

والعموميين، وقد تضمن المرسوم تعريف خدمات الأنترنت وحقوق مقدمي الخدمات وإجراءات الحصول على الرخصة وغيرها من الإجراءات التنظيمية والإجرائية لتنظيم خدمات الأنترنت، وقد عدل هذا المرسوم سنة 2000 بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 بتاريخ 2000/10/14.[1]

ثانياً- الإثبات الإلكتروني:

عالج المشرع الجزائري قضية الإثبات في المعاملات الإلكترونية بإصدار القانون 05-10 بتاريخ 25 جوان 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني.[2]

حيث أشار القانون إلى أن الإثبات ينتج من الكتابة بحروف متسلسلة وأرقام وعلامات مهما كانت الوسيلة المستعملة للكتابة (قرص صلب، قرص مرن أو أي شكل من الرسائل الإلكترونية)

ثالثاً- التوقيع الإلكتروني: منح المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني حجية في الإثبات يقابل حجية التوقيع المكتوب في صورته التقليدية، وقدم المرسوم التنفيذي رقم07-162 المؤرخ في 30-05-2007 تعريف التوقيع الإلكتروني من خلال المادة327 قانون مدني جزائري المعدلة بالقانون رقم05-10 والمؤرخ في20 جوان 2005 التي نصت على ما يلي: "...ويعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر".*

كما قدم المرسوم التنفيذي رقم07-162المؤرخ في2007/05/30 تعريف التوقيع الإلكتروني والمصطلحات المرتبطة به (الموقع، معطيات إنشاء موقع إلكتروني، متطلبات التوقيع الإلكتروني المؤمن، جهاز فحص التوقيع الإلكتروني، معطيات فحص التوقيع الإلكتروني).[3]

رابعاً- التصديق الإلكتروني:

تتم المعاملات الإلكترونية عبر شبكة مفتوحة بين طرفين (أو مجموعة أطراف) لا يعرفان بعضهما البعض وبالتالي لا بد من تدخل طرف ثالث متمثل في هيئات التصديق الإلكتروني لتوفير مناخ من الثقة وضمان سلامة المبادلات الإلكترونية.

إن ممارسة نشاط التصديق الإلكتروني في الجزائر يتطلب الحصول على رخصة سلطة الضبط للبريد والمواصلات ARPT، وهذا وفقا للمادة الثالثة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 2007/05/30.

مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني هم عبارة عن طرف ثالث محايد يسلم شهادات إلكترونية أو يقدم خدمات أخرى في مجال التوقيع الإلكتروني[4]. أما الشهادة الإلكترونية فهي وثيقة في شكل إلكتروني تثبت الصلة بين معطيات فحص التوقيع الإلكتروني و الموقع.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 60 بتاريخ 2000/10/15، ص:15.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 64 بتاريخ 2005/06/26، ص:24.

* المادة 323 مكرر1: "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها"

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 37 بتاريخ 07 جوان 2007، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 07-162 مؤرخ في 30 ماي2007 .

4المادة 08 من القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية.

أكدت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال إيمان هدى فرعون الخميس 16 جوان 2016، أن قطاعها يسعى إلى إدخال هيئة التصديق الإلكتروني حيز الخدمة خلال سنة 2017. وأشارت أن هيئة التصديق الإلكتروني تعد ركيزة أساسية في مجال تنمية الإقتصاد الرقمي، كما يعتبر التشريع الخاص بالتصديق الإلكتروني ضروري للمضي قدماً في تطبيق الدفع الإلكتروني.[1]

خامساً– مشروع الجزائر الإلكترونية 2013*:

سعت الجزائر إلى توسيع وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال برنامج تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أفق 2013، هذا البرنامج خُطط له أن يمس كل القطاعات ويهدف إلى الارتقاء بالجزائر إلى مصاف البلدان المتطورة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ويرتكز هذا المشروع على تنمية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال نظرا لدوره الفعّال في تحريك الاقتصاد الوطني وجعله اقتصاد إلكتروني، وهَدف هذا المشروع إلى تعميم استعمال هذه التكنولوجيا وخاصة الربط بالأنترنت وتضمن المشروع13 محورا رئيسيا تركز خاصة على ثلاث مواضيع هي: الإدارة الإلكترونية، المؤسسة الإلكترونية، والمواطن الإلكتروني، وقد حددت مدة هذه الإستراتيجية ب 5 سنوات (2009-2013).

سادساً– الدفع الإلكتروني:

إن أكبر مشكل لازالت تعاني منه الجزائر هو نظام الدفع الإلكتروني في قطاع مازالت تتحكم فيه البنوك العمومية، التي لازالت تسير بطريقة بدائية مقارنة ببنوك العالم الأخرى، حيث إن البنوك الجزائرية لازالت تعتمد على الصك والدفع النقدي، ولم تطور نظام دفع إلكتروني بأتم معنى الكلمة، حيث يقتصر على بعض المحلات الكبرى التي تتعامل بهذه الطريقة.[2] ويبقى على الجزائر، وعلى كل الفاعلين، العمل من أجل تطوير البيع عبر الأنترنت لما يمنحه من حرية وسهولة في التعامل، سواء للزبون أو التاجر والمؤسسة. ولكن نموه وتطوّره يتطلب تداخل عدة فواعل في النظام الاقتصادي لابد أن تكون في مستوى التحديات التكنولوجية المستقبلية، حتى لا يبقى هذا النظام مجرد حلم يراود الجزائريين ليصبحوا في مصاف مواطني الدول الأخرى.

فالخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول يرى أن التجارة الإلكترونية لن تُصبح واقعًا ملموسًا ما لم تتكيّف البنوك مع التطوّرات التكنولوجية التي يشهدها العالم، وهو أمر يتطلّب، وفق قوله، إصلاحات اقتصادية ومالية عميقة تمسّ المنظومة الاقتصادية برمّتها، بحيث "تفضي إلى إصلاحات مصرفية وتحرير للتجارة، وهو ما سينعكس على سوق التجارة الإلكترونية بشكل آلي".

سابعاً– المشروع التمهيدي للتجارة الإلكترونية:

كشفت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال يوم29 مارس 2016، بأن فريق عمل بوزارتها يعكف على إعداد المسودة الخاصة بالمشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية و التي سيتم إرسالها، حال الانتهاء منها، إلى الوزارات المعنية من أجل إثرائها.

1- aljazairalyoum.com تاريخ الإطلاع 16 جوان 2016 على الساعة 23.

*للحصول على نص برنامج الجزائر الإلكترونية متوفر على الموقع www.mptic.dz.com

2-http://www.elkhabar.com/ar/autres/consomateur/342039.html.2014 تاريخ الإطلاع 10 ديسمبر

ورجحت الوزيرة أن يدخل هذا النوع من المعاملات التجارية حيز التطبيق «بسرعة و بدون مشاكل»، مباشرة بعد منح بنك الجزائر الضوء الأخضر بشأنها و ذلك عقب مصادقة غرفتي البرلمان على النص المذكور[1].

المطلب الثالث : أهم مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

يُبدي الجزائريون اهتمامًا كبيرًا بالتعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت، التي تشهد تناميًا مضطردًا في عدد المواقع المتخصّصة في هذا المجال. تظهر بيانات موقع "أليكسا" المتخصّص في إحصائيات وترتيب مواقع الأنترنت، أن موقع "واد كنيس" الخاص بعرض الخدمات التجارية هو الأكثر تصفحًا في الجزائر، إذ يأتي في المرتبة الرابعة مباشرةً بعد "فيسبوك" و"غوغل" و"يوتوب"، متفوّقًا بذلك على الكثير من مواقع المؤسّسات الإعلامية الجزائرية الشهيرة، وهو ما يؤكّد أن الخدمات التجارية تحتلّ صدارة اهتمامات الجزائريين على الشبكة العنكبوتية. وسنقدم على سبيل المثال لا الحصر مجموعة من المواقع التي استطاعت تحقيق بعض النجاحات باقتحامها عالم التجارة الإلكترونية في نشاطها أو في جزء منه.

1-موقع واد كنيس :[2] www.ouedkniss.com

بدأت تجربة موقع "واد كنيس"، الذي استمدّ تسميته من سوق "واد كنيس" الشهيرة بالجزائر العاصمة، عام 2006، كمغامرة خاضها خمسة شبّان من بلدية القبة بالعاصمة لم تتجاوز أعمارهم آنذاك العشرين سنة، لعرض المنتجات الحديثة والقديمة بمختلف أنواعها للبيع أو الإيجار على الانترنت، قبل أن يحتل المرتبة الأولى في الجزائر من حيث الانتشار، ويصبح الوجهة المفضّلة للباحثين عن البيع أو الشراء أو الاستئجار، حيث يتجاوز عدد زائريه 250 ألفًا يوميا، إضافة إلى أربعة ملايين معجب على صفحته الرسمية على "فيسبوك"

وحسب الدراسة التي قامت بها الشركة الأمريكية"وورلد ستارت آب ريبورت" خلال سنة 2014 والتي تم فيها تصنيف أكبر ثلاث مواقع في 50 دولة عبر العالم، بناءً على تجميع المعلومات من مصادر الأنترنت وبيانات الأسواق المالية وكذا معلومات الشركات المعنية بالتصنيف وكذا مندوبي المؤسسة الأمريكية عبر الدول المعنية بالبحث. فإن موقع "واد كنيس" يعتبر الأغلى في الجزائر ب 3.5 مليون دولار، متبوعاً بموقع "الجلفة إنفو" بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب موقع "الشروق أون لاين" بقيمة واحد مليون دولار[3]. الجدول الموالي يوضح ترتيب أكبر ثلاث مواقع في 50 دولة عبر العالم.

1 -www.annasronline.com.23 تاريخ الإطلاع 16 جوان 2016 على الساعة

2- موقع واد كنيسwww.ouedkniss.comتاريخ الإطلاع 20 أفريل 2015 على الساعة 9 صباحاً.

3- http://tech.48dz.comتاريخ الإطلاع 24 أفريل 2015.

الجدول (8.1) ترتيب أكبر ثلاث مواقع في 50 دولة عبر العالم

المصدر: http://tech.48dz.com

2- موقع الجلفة إنفو:

يعتبرثاني أغلى موقع الكتروني بالجزائر بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي، تأسس سنة 2006. تصدّر منذ بداياته بفضل منتدياته العامة ترتيب المواقع الإلكترونية الأكثر تصفحا من طرف الجزائريين، حيث صُنّف شهر ماي 2007 كخامس موقع جزائري باللغة العربية، ليحتلّ المرتبة الثالثة وطنياً في ماي 2011، ثم ليرتقي شهر نوفمبر 2012 إلى المرتبة الثانية بعد موقع "الشروق أون لاين" و متقدّما على موقع جريدة الخبر اليومي.

تنشط مؤسسة "الجلفة إنفو" في إطار القوانين الجزائرية بسجل تجاري في ميادين مختلفة لها علاقة بالصحافة والإشهار والدراسات. ويُعتبر الموقع الإلكتروني "الجلفة إنفو" من أوائل المواقع الإلكترونية الرائدة في ميادين مختلفة مثل "منتديات الجلفة" التي تحتوي على أكثر من نصف مليون منتسب و قد حازت جائزة أفضل منتدى في الجزائر سنة 2012، والجريدة الإلكترونية "الجلفة إنفو للأخبار" وكذا شبكة "إعلانات الجزائر" التي تم تأسيسها نهاية 2013، فضلا عن موقع "Djelfa.org" الذي يُعتبر واجهة تراثية وسياحية باللغة الفرنسية لولاية الجلفة.

3- موقع إشريلي :

ويبدو أن نجاح تجربة "واد كنيس" أثار شهية الكثيرين لاقتحام عالم التجارة والإشهار عبر الانترنت، والذي ظلّ إلى وقت قريب غير مكتشف في الجزائر، حيث ظهرت العشرات من المواقع الإلكترونية المتخصّصة في عرض المنتجات والخدمات عبر الشبكة، بدءًا بالملابس والسلع الاستهلاكية والتجهيزات الكهرومنزلية، وصولاً إلى السيارات والعقارات والخدمات بمختلف أنواعها.ولا تقف الخدمات المقترحة على الشبكة العنكبوتية عند حدود عرض السلع على المستهلك، بل باتت العديد من المواقع والمؤسّسات تقترح توصيل الطلبيات إلى عنوان المتعامل. قادتنا عملية البحث عبر الانترنت إلى بعض المواقع التي تقدّم هذه الخدمات، ومنها موقع "أشريلي" الذي يعرض سلعًا استهلاكية ويقوم بتوصيلها إلى الزبائن.

ويقول مدير الموقع، عبد الرزاق بن جردة، إن فكرة "إشريلي" تبلورت لديه حين كان موظّفًا في إحدى الشركات الكبيرة، ولم يكن متّسع من الوقت للتسوّق، حينها تساءل عن سبب غياب مؤسّسات توصل الطلبيات إلى الزبون، وهو ما دفعه إلى إطلاق الموقع عام 2012، بمبادرة شخصية منه، بهدف "تحسين نوعية عيش الجزائريين وتوفير عناء البحث والتسوّق وتضييع الوقت."[1]

4-موقع أسواق الجزائر [2]: www.dzsoq.dz

أَسس هذا الموقع الخبير الجزائري سالم يوسف الذي عمل في مصر خلال السنوات 2001 و 2003 مدير لشركة مواقع، بعد أن كان مدربا لأسواق المال في المملكة العربية السعودية، و بعد دخوله إلى الجزائر صمم هذا الموقع بعناية كبيرة جدا بلغة البي اش بي. هذا الموقع "دي زاد سوق" في مستوى المواقع العالمية من حيث التصميم و التفاعلية ومستوى التقنية و الأرضية البرامجية التي يتمتع بها، حيث حضي بتخطيط تقني وإستراتيجي من حيث الأمن و السلامة و سهولة الاستعمال. يختص الموقع بالبيع بالمزادات العلنية عبر الأنترنت كما يوفر كذلك عروض أخرى كالإعلان ضمن صفحاته، و يعرض خدمات الدفع الإلكتروني مثل بطاقات فيزا كارد وماستر كارد التي لقيت إقبالا كبيرا لاستعمالها في الدفع الإلكتروني عبر المواقع العالمية.[3]ولتوسيع دائرة نشاطه يوفر الموقع خدماته عبر واجهتين واحدة باللغة العربية و الأخرى بالفرنسية.

5-موقع الخطوط الجوية الجزائرية :www.airalgerie.dz[4]

من خلال موقعها الإلكتروني تقوم شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتقديم مجموعة من الخدمات لزبائنها، باعتبارها تختص بالنقل الجوي فهي تمكن زبائنها من تحديد رغباتهم من حيث نوع النقل وشروطه وتحديد الفترة التي يرغبون السفر فيها حيث تقوم بالحجوزات اللازمة.

يستطيع الزائر عبر هذا الموقع الاطلاع على دليل الفنادق التي قد يحتاجها الزبون في جميع أنحاء العالم من خلال قاعدة البيانات التي توضح أرقام هواتف ومواقع وإيمايلات و عناوين هذه الفنادق. يحجز الزبون من خلال هذا الموقع ويحصل على تذكرة إلكترونية تثبت إ تمام عملية الحجز بعد تلقيه رسالة عن طريق الإيمايل تطلعه على تفاصيل الصفقة. أما الدفع فقد يكون إلكترونياً أو تقليدياً.

6-موقعي الشروق و الخبر:

يعدان من أهم مواقع الجرائد الصحفية في الجزائر حيث يحضيان بأعداد هائلة من الزوار بفضل توفير الجريدتين الإلكترونيتين لعدة امتيازات عبر موقعيهما كوجود صفحة رئيسية لأهم الأخبار، وروابط العناوين الفرعية وبعض الأحداث المصورة بالفيديو، كما نجد روابط تحميل الجريدة بصيغة pdf مجانا ودون عناء التنقل إلى الأكشاك. كما يمكّن الموقعان من إمكانية الاطلاع على أرشيف الجرائد، زد على هذا فتح مساحة للنقاش عبر منتدياتهما، هذه الخصائص ساهمت في رفع عدد الزوار لهذين الموقعين.

1- موقع الرائد http://elraaed.com/ara/watan/44059 تاريخ الإطلاع 14 ديسمبر 2014.

2- موقع أسواق الجزائر:www.dzsoq.dz

3- محمد ميلود غزيل، مرجع سابق، ص: 323.

4موقع الخطوط الجوية الجزائرية :www.airalgerie.dz

7-وقعي ''نشري في النت'' و''كتابي''[1]

في شهر جانفي 2013 أعلنت شركة "سيبرماركت"، بالشراكة والتعاون مع الشركة الفرنسية أوكتاف* عن إطلاق موقعين افتراضيين للتجارة الإلكترونية في الجزائر،تسمح هذه المواقع الجديدة بتوفير منتجات صناعية مختلفة للزبون الجزائري عن بعد وبمقاييس دولية، مع مراعاة عائق الدفع الإلكتروني الغائب في المرحلة الأولى.

وكشف ميشال بينت، مسؤول شركة أوكتاف في ندوة صحفية بمقر هيئة "يوبيفرانس"، عن فحوى المشروع الجديد الذي يسمح بضمان تسويق افتراضي مؤمن وتسليم السلع والبضائع عبر سلسلة وقنوات محدّدة، تصل في نهايتها إلى الزبون النهائي بعد طلبها عبر الأنترنت، مشيرا إلى أن الموقعين "نشري في النت" و"كتابي" عبارة عن مشروع لإطلاق التجارة الإلكترونية التي ستعرف، خلال السنوات الخمس المقبلة، رواجا كبيرا، على غرار ما عرفه الهاتف النقال في الجزائر، حيث يرتقب تسجيل ما بين 400 إلى 500 موقع للتجارة الإلكترونية بنشاط قوي من مجموع 4000 إلى 5000 موقع منتظر2.

1جريدة الخبر اليومية الجزائرية عدد 24 جانفي 2013 متوفر في الموقعhttp://www.elkhabar.com/ar/economie/319882.html تاريخ الإطلاع 12 ديسمبر 2014.

* شركة أوكتاف مؤسسة فرنسية متخصصة في مجال التجارة الإلكترونية والتسيير التجاري تأسست سنة 1996 وباشرت العمل في الجزائر منذ نوفمبر 2011.

2جريدة الخبر اليومية الجزائرية عدد 24 جانفي 2013.

المبحث الثالث: علاقة التجارة الإلكترونية بالمراجعة

الهدف من خلال هذا المبحث هو التعرف على تأثير تطبيقات التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات، والمتطلبات التي يجب على المراجع الوفاء بها ليتمكن من تنفيذ مراجعة التجارة الإلكترونية بالشكل السليم والمطلوب، ومواجهة التحديات الجديدة المواكبة للتطور التقني للمعلومات والنمو المتسارع في سوق التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الإلكترونية

إن عمل محافظ الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية يتطلب تأهيلا علميا يتناسب وحجم التطورات التقنية وإمكانية التعامل مع الوسائل وتقنيات المعلومات التي يتطلبها العمل في بيئة التجارة الإلكترونية وذلك من خلال:

1- ضرورة التزود بالمعرفة التقنية: لكي يواكب محافظ الحسابات التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الإلكترونية أصبح لزاما عليه الإلمام بالمفاهيم الحديثة المترابطة مع التطور السريع في مجال التجارة الإلكترونية وهي[1]:

- ✓ التواقيع الإلكترونية الرقمية Digital/ Electronic Signatures
- ✓ اتفاقيات تبادل البيانات: Data Exchange Protocols
- ✓ عمليات إلكترونية آمنة: Secure Electronic Transactions
- ✓ الترخيص الإلكتروني: ElectronicLicensing
- ✓ البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية والعمومية Public and Privatekey infrastructures
- ✓ رموز العمليات Token Transactions
- ✓ البطاقات الذكية Smart Cards
- ✓ النقد الإلكتروني Electronic Cash
- ✓ نقطة البيع Point of sale
- ✓ أية أمور أخرى مستحدثة.

كما يجب على محافظ الحسابات أن يكون على علم ودراية بالتطورات الحديثة في المجتمع و يواكبها، وأن يستفيد من تلك المتغيرات في تطوير أدائه وتحسينه حتى يقدم خدمة ذات جودة عالية.

ومن أهم تلك التطورات المعاصرة التي تتعلق بمحافظة الحسابات ما يلي:

- ✓ التشغيل الإلكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات.
- ✓ استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في اختيار وتقويم العينة.
- ✓ الجودة الشاملة لخدمة مراقبة الحسابات.
- ✓ الاستفادة من شبكات المعلومات العالمية والإقليمية في توصيل المعلومات.

1-نعيم دهمش وظاهر شاهر القشي، **مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية**،مجلة إربد للبحوث العلمية،المجلد الثاني،العدد الثاني،جامعة إربد الأهلية،2004،ص19

2- الدخول في دورات تدريبية متخصصة: يتوجب على مراجع الحسابات الدخول في دورات تدريبية متخصصة في تقنيات المعلومات وذلك من أجل[1]:

- ✓ التعرف على مجالات استخدام تقنيات المعلومات في مراقبة الحسابات.
- ✓ التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بمراجعة الحسابات التي يمكن أن يعدها مراجع الحسابات أو الزبون أو البرامج الجاهزة لأغراض المراجعة.
- ✓ التعرف على مجالات تطوير مهنة مراقبة الحسابات في بيئة تقنيات المعلومات وما ينتج عنها من ظهور خدمات جديدة يمكن أن يقوم بها مراجع الحسابات.

3- مواصلة التعليم المستمر: يتوجب على مراجع الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة والمراجعة في سبيل التعرف على أهم التطورات التي تحصل في هذا المجال، ولكي لا يكون المراجع بمعزل عنها.

وتعتبر قضية تطوير المهارات والمعرفة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية من أهم التحديات التي انعكست على بيئة الأعمال، الأمر الذي دفع بالكثير من التنظيمات المهنية الدولية والمحلية لإعداد وإصدار عديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم المحاسبي والتأهيل المهني للمراجع على غرار جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي أصدرت سلسلة التعليم المحاسبي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، كما أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين عام 1996 دليل التعليم الدولي رقم (11) بعنوان تحديات الكفاية بتكنولوجيا المعلومات في المقررات والمناهج المحاسبية، وقد أوصى الدليل الدولي رقم (11) كجزء من التأهيل المهني المحاسبي بضرورة توافر المعرفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتي تدور حول أربع مجالات رئيسية لعمل المحاسبين في مجتمع الأعمال على النحو التالي[2]:

1. المحاسب كمستخدم لتكنولوجيا المعلومات.
2. دور المحاسب كمدير لنظم المعلومات.
3. دور المحاسب كمصمم لنظم المعلومات.
4. دور المحاسب كمقيم لنظم المعلومات.

أصبحت قضية تأهيل المراجع أكثر إلحاحاً من ذي قبل، حيث يوجد رأيان بشأن تأهيله كما يلي:[3]

الرأي الأول: يرى بعدم ضرورة أن يكون المراجع ملماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورها المختلفة وخاصة التداول الإلكتروني للبيانات نظراً لتعقد هذه النظم، ويمكنه الاستعانة بالخبراء في هذا المجال.

1- زياد هاشم السقا، ناظم حسن رشيد، **متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة الموصل، المجلد السابع العدد 20، الفصل الثالث لسنة 2012، ص 48.

2- أمين السيد لطفي، **دراسات تطبيقية في المراجعة**، الدار الجامعية القاهرة، 2009، ص311.

3- غادة عمر محمد عبد العزيز، **إطار مقترح لمراجعة الأداء الإداري للأنشطة التسويقية الإلكترونية من قبل مراجع الحسابات الخارجي**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الأزهر- فرع البنات، كلية التجارة، القاهرة، 2010، ص: 74-75.

أما الرأي الثاني: يرى أهمية التأهيل والتدريب المستمر للمراجع خاصة عندما يمتد نطاق عمله ليشمل مجالات جديدة لم يسبق أدائها من قبل، وفي ذات الوقت يمكن للمراجع الاستعانة ببعض المتخصصين في تلك المجالات الجديدة كمعاونين له.

ويتفق الباحث مع الرأي الثاني بضرورة تأهيل المراجع وإعداده لكي يساير التطورات الحديثة في البيئة المحيطة إلى جانب الاستعانة ببعض المتخصصين في هذا المجال بحيث يصبحوا ضمن فريق عمل المراجعة، وفي هذه الحالة فإن التأهيل الملائم للمراجع وخبرته سوف تمكنه من الإشراف على هؤلاء المتخصصين وأداء عملية المراجعة بكفاءة وعلى درجة عالية من الجودة.

يرى الباحث كذلك بضرورة زيادة اهتمام مكاتب المراجعة بتطوير برامج تدريب نظرية و عملية للمراجعين على مشاكل ممارسة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى اهتمام المراجعين أنفسهم بقضية التأهيل. إذا فعملية تأهيل المراجع ترجع لعدة أطراف (مكاتب المراجعة - الهيئات العلمية و المهنية - المراجع نفسه)، وإذا لم تتعاون كافة الأطراف في تحقيق ذلك فلن يستطيع المراجع القيام بدور إيجابي وفعّال في عملية المراجعة ولن تستطيع مهنة المراجعة مسايرة التغيرات الحديثة في البيئة المحيطة.

المطلب الثاني: مخاطر مهنة المراجعة، وأدلة الإثبات في ظل التجارة الإلكترونية

الفرع الأول: المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية

باعتبار أن جميع الصفقات في التجارة الإلكترونية تتم من خلال الحاسب الآلي بداية من أمر الشراء وانتهاءًا بالدفع والاستلام هذا الأمر يؤدي بلا شك إلى زيادة حالات الغش لأن أي تعديلات في المستندات أو السجلات قد لا تترك أي أثر مادي يمكن اكتشافه، ونظرا لغياب المستندات الورقية فقد يؤدي هذا إلى ارتفاع خطر المعلومات. وبما أن مخاطر التجارة الإلكترونية تتفاوت من صناعة إلى أخرى فإنه يتعين على المراجع جمع معلومات بخصوص الصناعة عموما، وأهداف التجارة الإلكترونية للمؤسسة وإستراتيجية إنجاز هذه الأهداف. هذه المعلومات تساعد في تنفيذ تقييم المستوى العالي لمخاطر الأعمال.

تعد مخاطر المراجعة من العوامل الهامة التي يتعين على المراجع أخذها في الاعتبار، سواء عند اختيار العميل أو عند تخطيط عملية المراجعة، أو عند تصميم إجراءات المراجعة، وكذلك عند تجميع الأدلة وتقييمها وتكمن هذه المخاطر في أن يبدي المراجع رأيا غير سليم. وعلى المراجع أن يتفادى احتمال الوقوع في تلك المخاطر، أو أن يخفضها إلى أدنى حد ممكن، وذلك ببذل العناية المهنية المناسبة، مع تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها.

قبل تحديد مخاطر المراجعة ينبغي التعرف على ماهية مخاطر المراجعة، فقد عرفها معيار المراجعة الدولي رقم 400 بعنوان (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) بأنها:" المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري."[1]

ومخاطر المراجعة دائما تكون موجودة عندما تكون المراجعة غير مخطط لها بعناية، ويمكن اختصار هذه المخاطر فيما يلي[2]:

1نفسه، ص: 75.

2- منهل مجيد أحمد، **إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات – دراسة استطلاعية لبيان آراء عينة مختارة من مراقبي الحسابات في العراق-** أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ، جامعة سانت كلمنتس العالمية، مكتب الموصل، العراق، 2011، ص ص111-112 (بتصرف).

1. المخاطر الموروثة أو المتأصلة (Inherited Risk).
2. مخاطر الرقابة (Control Risk).
3. مخاطر الاكتشاف (Detection Risk)

1. **المخاطر الموروثة (المتأصلة):** هي عبارة عن أخطاء مادية أو أخطاء احتيال في نظام المحاسبة المستخدم في وضع الكشوفات المالية، فنسبة الخطر الموروث (المتأصل) تتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، فضلا عن طبيعة نظام التشغيل المطبق، النظام المباشر الفوري يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداء عملية المراجعة، فالمعاملات تُدخِل من مواقع بعيدة، ويتم تخزين المعاملات والأرصدة داخلياً، ومن ثم قلّت الحاجة إلى المستندات الورقية نظرا لإدخال البيانات مباشرة إلى النظام، وهذا يؤثر في طبيعة إجراءات التحقق المطلوبة ومداها وتوقيتها[1].

يرى الباحث أن المراجع لا يمكنه السيطرة على المخاطر الموروثة، ولكن يمكنه تقييمها وتقييم إجراءات التحقق للتوصل إلى مستوى مقبول من مخاطر عدم الاكتشاف مخفِضاً بذلك مخاطر المراجعة إلى أدنى مستوى مقبول.

2. **مخاطر الرقابة:** إن مخاطر الرقابة هي مخاطر احتمالية أن تفشل نشاطات الرقابة الداخلية في منع أو كشف الأخطاء المادية في الكشوفات المالية. وإن المراجع لا يستطيع أن يدير هذه المخاطر ولكنه يستطيع فقط أن يقيم نظام الرقابة الداخلية ويقيم احتمالية فشله، حيث تبدأ مهمة المراجع الخارجي في تقييم المخاطر الرقابية لمنع وكشف وتصحيح الأخطاء المحتملة والاحتيال.
3. **مخاطر الاكتشاف:**وهي المخاطر التي تنشأ عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراجع في اكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات، وهي مخاطر ناتجة عن فشل إجراءات المراجعة الخارجية في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها قد دخلت في نظام المحاسبة والتي لم يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية[2]، فنجد أن مخاطر الاكتشاف عكس المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة، حيث يكون المراجع هو المسؤول عن أداء عملية جمع الأدلة التي تدير عملية الاكتشاف.

يرى الباحث أن خطر الاكتشاف يعكس مدى فعّالية إجراءات المراجعة التي يطبقها المراجع. حيث يمكن للمراجع التحكم في خطر الاكتشاف من خلال زيادة أو تخفيض حجم الاختبارات الأساسية، وذلك في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

1- أحمد عبد الله عمر العمودي، **أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة– دراسة ميدانية في اليمن**– أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2006، ص72.

2- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **المراجعة الالكترونية في أسواق المال**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص92.

ويمكن تلخيص مخاطر المراجعة في الجدول التالي:

الجدول(9.1) مخاطر المراجعة

المخاطر	الطبيعة	المصدر
مخاطر متأصلة ومخاطر الرقابة	قد تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية.	أهداف/ عمليات المؤسسة وتصميم/ تنفيذ الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية
مخاطر الاكتشاف	قد يخفق المراجع في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.	طبيعة ومدى الإجراءات التي قام المراجع بتأديتها.

المصدر: Guide to Using ISAs in the Audits of Small and Medium Sized Entities, third Edition, Volume 1-core concepts, 2011, P 36.

متاح على الموقعifac.org/publications

ولتقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول يتطلب من المراجع: – تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية*، وحصر مخاطر الاكتشاف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أداء الإجراءات التي تستجيب إلى المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية، وعلى كل من مستوى البيانات المالية ومستوى التوكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.

الفرع الثاني: أدلة الإثبات في ظل اختلاف طرق التشغيل

أولاً– أثر التجارة الإلكترونية على أدلة الإثبات:

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تشغيل البيانات وتمام الصفقات بدءًا باستخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات ووصولاً إلى استخدام الأنترنت في المعاملات الاقتصادية (التجارة الإلكترونية)، نتج عنه آثار جوهرية على بيئة المراجعة والتي أهمها:

- ✓ غياب المدخلات من المستندات الورقية؛
- ✓ غياب المخرجات الملموسة؛
- ✓ اختصار الدورة المحاسبية؛
- ✓ الدليل المتاح دليل إلكتروني.

وقد أثر ذلك على شكل أدلة الإثبات كما يظهر في الجدول التالي:

* تعرف معايير التدقيق الدولي مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى التوكيد بأنها تتألف من مكونين اثنين: مخاطر متأصلة ومخاطر الرقابة. وبناءاً على ذلك لا تشير معايير التدقيق الدولي إلى المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة بشكل منفصل، ولكن إلى تقييم موحد يدعى " مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية".

جدول(10.1) مقارنة أدلة الاثبات في ضوء طرق التشغيل المختلفة

الدليل	تشغيل يدوي	تشغيل إلكتروني	تجارة إلكترونية
1- حسب مصدر الحصول عليه: **مصادر داخلية:** **المستندات القانونية**	جميع التعاقدات القانونية، تأخذ الشكل الورقي.	لن تختلف التعاقدات القانونية أو شكلها عن التشغيل اليدوي.	تأخذ التعاقدات الشكل الرقمي (الإلكتروني)، تتم من خلال موقع الشركة على شبكة الأنترنت، ويتم اعتمادها باستخدام التوقيعات الرقمية.
مستندات المؤسسة	تشمل فواتير البيع، أوامر الشراء، الشيكات الملغاة،...الخ	نفس المستندات وتكون في شكل ورقي، يمكن أن تحتفظ المؤسسة بنسخ إلكترونية على الحاسب.	تأخذ الشكل الرقمي، تتم جميع التعاملات من خلال موقع المؤسسة على الأنترنت، حيث يتم إرسال واستقبال الفواتير وأوامر الشراء عن طريق الانترنت.
مستندات المحاسبة	كل المستندات والدفاتر الخاصة بالدورة المحاسبية	اقتصرت الدورة المحاسبية على مجرد إدخال البيانات ثم إنتاج التقارير وبالتالي جميع خطوات التشغيل لا يمنك تتبعها	يتم التشغيل إلكترونياً، مصدر البيانات يكون أيضاً في شكل إلكتروني، لا يكون متاح إلا في فترة قصيرة، وكذلك التقارير التي يتم عرضها من خلال موقع المؤسسة.
المستندات الخاصة بالتخطيط والرقابة	تشمل تقارير الاستلام، مستندات حركة المخزون، بحوث التسويق وتقرير الانحرافات...الخ	لا تختلف كثيرا عن التشغيل اليدوي.	قد لا توجد حركة المخزون، أو المخازن تقارير الانحرافات وبحوث التسويق وغيرها أصبحت إلكترونياً.
- مصادر خارجية: **مستندات خاصة بالمؤسسة**	تشكل عقود الشراء، فواتير البيع، أوامر العملاء والقروض...الخ	لن تختلف عن التشغيل اليدوي.	كلها عقود رقمية موقعة بالتوقيع الرقمي، تتم من خلال موقع المؤسسة.
المستندات التي أنشأها طرف ثالث	مثل القوائم الموثقة من البنوك، الردود الموثقة من العملاء، المراسلات الموثقة من جهة قانونية...الخ	لن تختلف عن التشغيل اليدوي.	يمكن أن تكون إلكترونية أو ورقية حسب النظام الذي يتبعه الطرف الثالث.

المعلومات العامة الخاصة بالمؤسسة	مثل إحصائيات الصناعة، وتقارير معدلات الائتمان	لن تختلف عن التشغيل اليدوي.	تكون متاحة عن طريق شبكة الأنترنت.
2- حسب إجراءات الحصول عليها: الفحص المادي	الجرد أو الفحص الذي يقوم به المراجع للأصول الملموسة	لن تختلف عن التشغيل اليدوي.	قد لا يكون موجود، حيث أن المؤسسة يمكن أن تكون مجرد موقع على شبكة الأنترنت فقط، ولا يوجد لها مقر، وبالتالي تفتقر للأصول الملموسة.
المصادقات	رد كتابي أو شفوي من طرف ثالث محايد للتحقق من صحة المعلومات التي يطلبها المراجع.	لن تختلف عن التشغيل اليدوي.	ترسل المصادقات عن طريق البريد الإلكتروني، ويستقبل الرد بنفس الطريقة، وهذا يوفر الوقت والتكلفة للمراجع.
التوثيق	فحص مستندات ودفاتر العميل التي تدعم المعلومات الموجودة بالقوائم المالية.	لا يوجد سوى مستندات أصل القيد أو مصادر البيانات والتقرير النهائي،	مستند القيد و التقرير يكون في شكل رقمي، ويكون متاح في موقع المؤسسة لفترة محددة.
الملاحظة	تستخدم طوال فترة المراجعة	بالإضافة لما هو موجود في التشغيل اليدوي، يكون على المراجع ملاحظة تشغيل نظام معلومات المؤسسة لتحديد أي انحرافات فيه.	على المراجع ملاحظة موقع المؤسسة على الشبكة، والتأكد من عدم وجود تغييرات أو انحرافات غير مرخص بها.
الإجراءات التحليلية	استخدام المقارنات والعلاقات لتحديد مدى منطقية رصيد حساب معين أو بيان ما.	يمكن أن تتم من خلال استخدام برامج خاصة على الحاسب الآلي	تتم من خلال نظام معلومات المراجع، الذي يكون على اتصال مباشر بنظام معلومات المؤسسة وينتج تقارير بالاستثناءات الناتجة عن الأنشطة غير العادية.
الاستفسار من العميل	الحصول على معلومات مكتوبة أو شفوية من العميل	لن تختلف عن التشغيل اليدوي.	يمكن أن يتم الاستفسار من خلال موقع الشركة أو باستخدام البريد الإلكتروني.
إعادة التشغيل	إعادة تشغيل عينة من العمليات	تتم باستخدام برنامج خاص بالمراجع	يمكن أن تتم من خلال نظام معلومات المراجع.

إجراءات أخرى	/	-المراجعة حول الحاسب، المراجعة مع استخدام الحاسب، برامج المراجعة العامة بالكمبيوتر، الحاسبات الشخصية المعاونة للمراجعة	- نموذج المراجعة الدورية. - نموذج المراجعة المستمرة.

المصدر: أيمن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010 ص182 – 188.

ثانياً– تحديد أدلة الإثبات المطلوبة في مراجعة التجارة الإلكترونية:

لن يستطيع المراجع الخارجي إبداء رأيه إلا إذا توفر لديه عدد من أدلة الإثبات أو القرائن التي يمكنه الاستفادة منها والاعتماد عليها في التعبير عن رأيه، فهذه الأدلة التي يستند إليها المراجع تعزز رأيه، وتطمئنه إلى أن يبدي هذا الرأي المبني على وجود إثباتات مؤيدة تدعمه.

ونتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات التجارية أصبحت المستندات مخزنة في ملفات إلكترونية، ولم تعد في مستندات ورقية.

وهنا يثور التساؤل عن مفهوم أدلة الإثبات والقرائن بشكل عام وعن الخصائص النوعية الواجب توافرها في الأدلة الإلكترونية والتوقيت المناسب للحصول عليها.

وطبقا لتعريف مجمع المحاسبين الكندي (CICA)، فإن أدلة الإثبات الإلكترونية[1]:"هي معلومات تم نقلها وتشغيلها والاحتفاظ بها أو حيازتها عن طريق وسائل إلكترونية ويستخدمها المراجع لتقويم تأكيدات تدعيم الإدارة بالقوائم المالية".

خصائص أدلة الإثبات الإلكترونية:

حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPAضرورة أن تتوافر في أدلة الإثبات الخصائص التالية[2]:

1– الصلاحية: ليكون المستند الإلكتروني صالحاً كدليل إثبات يجب أن تتوفر فيه ما يلي:

أ– أن يكون موقعاً إسوة بالمستند الورقي، إلا أن التوقيع يكون إلكترونياً، ويقصد بالتوقيع الإلكتروني" مجموعة من الحروف، أو الرموز، أو الإشارات ذات طابع منفرد يسمح بالتحقق من شخصية مرسل المستند ويميزه عن غيره".

ب– تتزايد صلاحية المستند الإلكتروني بوجود البصمة الإلكترونية، ويقصد بها رقم البريد الذي يحمله المستند المرسل عن طريق شبكة المعلومات الدولية والذي يحدد عنوان مرسل المستند.

ج– لكي يكون المستند الإلكتروني صالحاً يجب أن تكون الكتابة بالشكل الذي يسمح بالتحديد الواضح لأطراف المعاملة التجارية، كما يجب حفظ الكتابة الإلكترونية بالشروط و الظروف التي تضمن سلامتها وبقائها دون تحريف أو تعديل.

1-Paul Caster & Dino Verardo, **Technology Changes the Form and Competence of Audit Evidence**, The CPA Journal, vol77, no1, January 2007, pp: 1-2.

2- غادة عمر محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 82.

وعليه فإن صلاحية المستند الإلكتروني تعتمد على درجة الاقتناع به، وأن يكون مرتبط بالموضوع قيد المراجعة، وأن يصل شخص أو أكثر لنفس النتيجة أو الرأي من خلال استخدام نفس المستند الإلكتروني.

2- **الاكتمال**: يقصد بالاكتمال أن تكون كافة المستندات الإلكترونية الصالحة كافية لتكوين وإبداء الرأي. فقد يحدث أن تكون المستندات المتوفرة صالحة، ولكنها غير كافية، وعدم كفاية أدلة الإثبات يُعَرض المراجع للمساءلة القانونية باعتبارها دليل على إهماله في ممارسة مهنته. فأدلة الإثبات تعطي أساس منطقي لتكوين رأي موضوعي، بمعنى وجود معلومات قوية بصورة كافية إذا كانت مؤيدة بأدلة إثبات كافية.

يرى الباحث أن حد الاكتمال يختلف من مراجع لآخر وفقاً للخبرة المهنية المكتسبة ومن مؤسسة لأخرى.

3- **التوقيت المناسب**: ويقصد به تحديد الفترة الزمنية التي يتم من خلالها الحصول على أدلة الإثبات في التعاملات الإلكترونية على درجة كبيرة من الأهمية وخاصة في ظل تحقيق الصلاحية و الاكتمال.

المطلب الثالث: أثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات

الفرع الأول: بيان ممارسة المراجعة الدولي1013–التجارة الإلكترونية– الأثر على مراجعة البيانات المالية.

أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) بياناً، من قبل لجنة تطبيقات المراجعة الدولية (IAPC) التابعة للاتحاد في مارس 2002، وهو البيان الدولي رقم 1013[1]. التجارة الإلكترونية: الأثر في مراجعة البيانات المالية.

هدَف البيان إلى توفير الإرشاد لمساعدة مراجعي البيانات المالية للشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية لمعالجة بعض الأخطار الجديدة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، كما يهدف أيضا إلى تعزيز الإدراك وتحديد مستوى المهارات المطلوبة لتقييم تأثير التجارة الإلكترونية على المراجعة، إن مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم تأثير التجارة الإلكترونية في المراجعة يتفاوت وفقا لمستوى تعقيد نشاطات التجارة الإلكترونية للشركة، ويأخذ المراجعون في اعتبارهم فيما إذا كان فريق عمل المراجعة المعين لمراجعة شركات التجارة الإلكترونية لديه المعرفة المناسبة بتقنية المعلومات والأنترنت من أجل إدراك ما يلي[2]:

1. في حال احتمال تأثير ذلك على البيانات المالية.

- ✓ إستراتيجية وأنشطة التجارة الإلكترونية للمؤسسة.
- ✓ التكنولوجيا المستخدمة لتسهيل نشاطات المؤسسة في التجارة الإلكترونية ومهارات ومعرفة موظفي المؤسسة بتكنولوجيا المعلومات.
- ✓ المخاطر المتعلقة باستخدام المؤسسة للتجارة الإلكترونية، ومنهاجها لمعالجة تلك المخاطر، وبخاصة كفاية نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك البنية التحتية للأمن، والضوابط الرقابية ذات العلاقة، حيث أنها تؤثر على عملية الإفصاح والإبلاغ المالي.

2. تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة، وتقييم دليل المراجعة.

1- The international Auditing Practice Statement (IAPS) 1013- Electronic- Commerce : Effect on the Audit of Financial Statement, March 2002.

2- أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص143، 144.

3. مراعاة تأثير اعتماد المؤسسة على نشاطات التجارة الإلكترونية في قدرتها على الاستمرارية.

- ✓ في بعض الحالات قد يقرر المراجع أن يستخدم خبير ليقوم بالعمل، مثلا استخدام خبير لفحص محاولات الاختراق للحواجز الأمنية لنظام المؤسسة الأمني (اختبار قابلية الاختراق أو الدخول). عندها يجب على المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية دمج عمل الخبير مع أعمال الآخرين المشتركين في عملية المراجعة، وما هي الإجراءات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالمخاطر التي تم تحديدها من خلال عمل الخبير1.

من خلال هذا البيان يتبين بأن إستراتيجية التجارة الإلكترونية للمؤسسة قد تؤثر في أمن السجلات المالية والاكتمال والاعتمادية على البيانات المالية المنتجة، إضافة إلى أن بيان ممارسة مراجعة الحسابات الدولي رقم 1013 سيساعد المراجعين لقضايا التجارة الإلكترونية بالتركيز على التالي2:

- مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم تأثير التجارة الإلكترونية في المراجعة.
- مدى المعرفة التي يجب أن تكون لدى المراجع حول بيئة عمل الوحدة ونشاطها وصناعتها.
- تأثير السجلات الإلكترونية في دليل المراجعة.
- مخاطر العمل، وأخطار تنظيمية وقانونية وأخطار أخرى تواجهها الوحدات التي تمارس نشاطات التجارة الإلكترونية.
- الأخذ في الاعتبار الرقابة الداخلية، مثل البنية التحتية لأمن الوحدة وسلامة الصفقة.

إن معرفة المراجع بعمل المؤسسة أساسي لتقييم أهمية التجارة الإلكترونية ومخاطرها، حيث يستخدم المراجع درايته بالعمل لتحديد تلك الأحداث والعمليات التجارية والممارسات المتعلقة بمخاطر العمل التي تثيرها أنشطة التجارة الإلكترونية، وغالبا يستخدم المراجع ضوابط الرقابة الداخلية للتخفيف من تلك المخاطر ولضمان الدخول للقيود ذات العلاقة باحتياجات المؤسسة، ولأغراض عملية المراجعة وأيضا لصيانة نزاهة إجراءات الرقابة في بيئة التجارة الإلكترونية التي تتصف بالتغير السريع. ويتم تصميم الضوابط الرقابية ذات العلاقة بنزاهة العملية التجارة في بيئة التجارة الإلكترونية من أجل الآتي[3]:

- ✓ صلاحية المدخل.
- ✓ منع نسخ أو إلغاء العمليات التجارية.
- ✓ ضمان بنود العملية التجارية التي سبق وإن تمت الموافقة عليها قبل معالجة الطلبية بما في ذلك التسليم وبنود الاعتماد.
- ✓ التمييز بين عميل يستعرض المعلومات فقط على الشبكة، وبين الطلبات الفعلية و التأكد من أن أي طرف في العملية التجارية لن يستطيع الإنكار لاحقا، أنه سبق ووافق على البنود المحددة (عدم الإنكار).
- ✓ منع المعالجة غير الوافية للعملية التجارية بالتأكد من إتمام كل الخطوات وتسجيلها.
- ✓ التأكد من توزيع تفاصيل العملية التجارية بشكل مناسب بين الأنظمة المتعددة.

1- جمانة مصطفى البداينة، **تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا عمان، الأردن، 2010، ص82.

2- أحمد عبدالله عمر العمودي، **أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة**، مرجع سابق، ص136.

3- جمانة مصطفى البداينة، **تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص82.

- ✓ التأكد من أن السجلات محفوظة جيدا، مدعمة وآمنة.

ونخلص إلى أن البيان (IAPS1013) قد حدد أهم الأمور التكنولوجية الواجب على المراجع فهمها جيدا عند إدراكه لآثارها التقنية على عملية المراجعة والمتمثلة فيما يلي[1]:

- ✓ المخاطر المحتملة للوحدة محل المراجعة، استخدامها الأنترنت في التجارة الإلكترونية وبيان مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعتمد وإمكانية مراقبة هذه المخاطر.
- ✓ التعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على استقلالية الوحدة محل المراجعة، ومدى استمراريتها في تأدية أنشطتها.
- ✓ إمكانية التعرف على إجراءات المراجعة في ظل تلك البيئة التكنولوجية وتقييم أدلة الإثبات فيها.
- ✓ بيان ضرورة دراسة المراجع لبيئة الرقابة الداخلية.
- ✓ ضرورة إلمام مراجع الحسابات بالأنظمة والقوانين وسياسات إصدار المعلومات والضوابط الأمنية المطلوبة عند تنفيذه لمهامه (التأكد من التسجيل الإلكتروني وإرسال المصادقات، وسلامة التوقيع الإلكتروني).

وتجدر الإشارة بأن البيان (1013) له علاقة بتطبيق معيار التدقيق الدولي (300) المرسوم: التخطيط لعملية تدقيق البيانات المالية، ومعيار التدقيق الدولي (315) الموسوم: فهم المنشأة (المؤسسة) وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، ومعيار التدقيق الدولي (330) إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة[2].

الفرع الثاني: أهم مظاهر تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات

من خلال إستعراض بيان المراجعة الدولي التجارة الإلكترونية: الأثر في مراجعة البيانات المالية. يمكننا استنتاج أهم مظاهر تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، حيث أن مراجعة الحسابات كعملية منظمة تتكون من أربع مراحل رئيسية وهي:1- مرحلة قبول التكليف، 2- مرحلة تخطيط أعمال المراجعة، 3- مرحلة تنفيذ أعمال المراجعة، 4- مرحلة تحديد النتائج وإعداد التقرير، وسنرى في الجدول التالي أهم مظاهر التأثير الحتمي للتجارة الإلكترونية على مكونات النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من خلال التأثير على كل مرحلة كما يلي:

1- منهل مجيد أحمد، **إعادة هندية مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات**، مرجع سابق، ص156.

2- أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، مرجع سابق، صص140-141.

الجدول(11.1) أهم صور التأثيرات الحتمية للتجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات

مراحل عملية مراجعة الحسابات	أهم صور تأثير التجارة الإلكترونية
1- مرحلة قبول التكليف والتخطيط المبدئي لأعمال المراجعة	✓ اعتماد العميل على نظام معلومات محاسبي فوري يؤثر على قرار قبول التكليف. ✓ مراجعة المعلومات المالية الفورية تحتاج لخبرات مهنية مؤهلة ومدربة فهل تتوافر لدى المراجع ومساعديه. ✓ قدرة المكتب على استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الفورية تؤثر في قبول قرار التكليف. ✓ كيف يستخدم المراجع شبكة الأنترنت في إنجاز أعمال المراجعة الفورية وتوصيل نتائج المراجعة من شأنه أن يؤثر في قراره بقبول التكليف. ✓ مستوى خطر التكليف بالمراجعة المستمرة المقدر يؤثر في قرار قبول التكليف.
2- مرحلة تخطيط أعمال المراجعة	✓ توجد أنواع جديدة من مخاطر المراجعة مرتبطة بالتجارة الإلكترونية يجب تقدير مستواها ✓ يلزم تعديل برنامج المراجعة لمواكبة متطلبات عمليات التحقق الفورية المستمرة. ✓ توجد رقابات داخلية مهمة في ظل التجارة الإلكترونية، خاصة على أمن وسلامة المعلومات وحيازة والحفاظ على البرامج الجاهزة وأدوات تكنولوجيا المعلومات. ✓ معرفة مظاهر الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية في ظل التجارة الإلكترونية، وكيف يتم تحديدها والتقرير عنها؟ ✓ ما هي أنواع اختبارات الرقابة في ظل التجارة الإلكترونية؟ ✓ كيف يتم تخطيط مستوى خطر الاكتشاف عند وضع برنامج المراجعة المستمرة؟ ✓ كيف تعد خطة المراجعة موجهة نحو خطر الرقابة؟ ✓ كيف تعد خطة المراجعة بحيث يتحول الاهتمام من التحقق من عناصر المركز المالي إلى مراجعة نظم المعلومات ونتائج العمليات؟
3- مرحلة أداء أعمال المراجعة	✓ تصبح الأدلة الواجب جمعها غير ورقية. ✓ ما هي إجراءات جمع الأدلة الإلكترونية ومتطلبات الحكم عليها؟ ✓ كيف يتحقق المراجع من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى شركة تتعامل تجارياً إلكترونياً. ✓ ما هي أنواع الاختبارات الأساسية الجديدة؟ ✓ ما هي الإجراءات الإلكترونية للمراجعة المستمرة؟
4- مرحلة بلورة نتائج المراجعة وإعداد وعرض التقرير	✓ تحتاج الأدلة الإلكترونية لخبرة خاصة للحكم على مدى كفايتها وملائمتها. ✓ تؤثر التجارة الإلكترونية على تقييم مراقب الحسابات لفرض الاستمرار. ✓ كيف يكتشف المراجع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في ظل التجارة الإلكترونية؟ ✓ هل يجب أن يبدي المراجع رأياً في مدى سلامة نظم التجارة الإلكتروني للعميل؟

✓ ما صورة ومحتوى رأي المراجع على المعلومات المالية الأساسية الفورية والاستثناءات الجوهرية؟ ✓ ما دلالة ختم المراجعة المستمرة على موقع شركة العميل؟ ✓ ما هو تاريخ تقرير المراجع عن أعمال المراجعة المستمرة؟ وما مدة صلاحية الختم على الموقع الخاص بالشركة؟ ✓ إلى أي مدى تتأثر النواحي الشكلية والفنية لتقرير المراجع في ظل التجارة الإلكترونية؟	

المصدر: عبد الوهاب نصر علي، دراسة الآثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على نموذج مراجعة الحسابات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد 40، مارس 2003، ص ص39-40.

المطلب الرابع: تحديات مهنة المراجعة الناشئة عن التجارة الإلكترونية

إن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية من أهم التحديات التي تواجه مهنة المراجعة، فمستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الإلكترونية من أبرز التحديات التي انعكست على بيئة الأعمال، الأمر الذي دفع العديد من التنظيمات المهنية لإصدار العديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم المحاسبي والتأهيل المهني للمراجع.

ويمكن عرض التحديات الناشئة عن التجارة الإلكترونية والتي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة كما يلي[1]:

1. التأهيل العلمي والعملي:

إن قضية تطوير المهارات والمعرفة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية من أهم التحديات التي انعكست على بيئة الأعمال، ونظرا لأن مكاتب المراجعة تمثل جزءا من المنظمات التي لها دور فاعل في المنظومة الاقتصادية، فإنه لزاما عليها أن تعمل على تطوير أدائها لكي يواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجيا المتلاحقة من خلال الاقتصاد المعرفي حتى يكون المراجعين قادرين على مواكبة التطورات في أنظمة المعلومات. كما أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه يجب على المحاسبين والمراجعين زيادة تأهيل وتطوير أنفسهم للتعامل مع أنظمة وتقنيات الأنترنت، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، وأن المناهج المحاسبية غير مواكبة للتطورات المستمرة في تقنية المعلومات وإن برامج المحاسبة على الرغم من أنها تشمل العديد من الأمور المحاسبية إلا أنها بحاجة إلى سعة الأفق في التعليم المحاسبي وإدراك تأثيرات التقنية والعولمة باعتبار أن تطوير مناهج التعليم المحاسبي هو المدخل الصحيح لتطوير المهنة،

كما أوصى كذلك المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإعادة هندسة برامج المحاسبة في الجامعات على ضوء المتغيرات البيئية المحيطة[2].

1- عمر إقبال المشهداني، إبراهيم جويفل العبادي، **التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية**، مداخلة قدمت للملتقي العلمي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانه،26/27أفريل2011. متاح على الموقع http://iefpedia.com تاريخ الإطلاع 20 جانفي 2015.

2- نفسه.

2. الضرائب:

أثارت مسألة فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية العديد من التحديات منها عدم وجود آليات محددة لإخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة وصعوبة إثبات التعاملات والعقود التي تتم إلكترونياً، إضافة للبعد المكاني للأنشطة الخاضعة للضريبة وقصور التشريعات عن تنظيم آليات ضريبية وجمركية متعلقة بالتجارة الإلكترونية.

فالتجارة الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري وهذا يعني احتمال الكشف على مصدر النشاط، كذلك فإن الأعمال الإلكترونية المتحركة من حيث خوادمها التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأقل عبئاً والأكثر تشجيعا،هذا ما تنبهت إليه أمريكا فقررت عدم فرض الضرائب على أنشطة الأعمال والتجارة الإلكترونية كما أن فرض الضرائب على هذا النمط في التعاملات التجارية الجديدة يتطلب استراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع لما تثيره قواعد محاسبتها والتعرف على حقائق الدخل المتأتي منها من تحديات ومشكلات، هذا إلى جانب حاجة المسائل الضريبية على التجارة الإلكترونية إلى تعاون وتنسيق دولي بسبب الطبيعة العابرة للحدود لصفقات التجارة الإلكترونية:

إذن يمكن تلخيص أهم هذه التحديات بما يلي[1]:

1. التجارة الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري وهذا يعني احتمال عدم الكشف عن مصدر النشاط؛
2. مشكلة النظام القانوني المختص بالعلاقات والالتزامات الضريبية؛
3. التجارة الإلكترونية المتحركة من حيث خوادمها التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأكثر تشجيعاً؛
4. فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية يتطلب وجود تعاونا وتنسيقا إقليميا ودوليا؛
5. صعوبة حصر التعاملات والتعاقدات الإلكترونية وإثباتها وصعوبة التعرف على حجم الأموال المتبادلة في شأنها[2].

3. الاعتراف بالإيراد[3]:

يتحقق الايراد بشكل عام عندما يتحقق شرطا الاكتساب والتبادل، بمعنى أن هناك وعداً بالدفع حالا أو مستقبلا من المشتري مقابل وعد من الشركة بتقديم السلعة أو الخدمة، هذا ما جاءت به نشرة لجنة الأوراق المالية الأمريكية SEC رقم 101 بأنه لا يجوز الاعتراف بالإيراد إلا إذا تحقق أو هناك إمكانية تحقيقه، وتم اكتسابه وفقا للمعايير التالية:

1. وجود دلائل مقنعة بالإثبات؛
2. تحديد سعر البيع من قبل البائع للمشتري؛
3. تم تسليم البضاعة أو تم تأدية الخدمة؛
4. عملية التحصيل مؤمنة بشكل معقول.

1- دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، **التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص225.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات التجارة الإلكترونية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص247.

3- ظاهر شاهر يوسف القشي، **مدى فاعلية المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003، ص90.

وعليه فالإيراد المتولد عبر قنوات التجارة الإلكترونية لا يتماشى مع بعض شروط الاعتراف بالإيراد، فالمعيار الأمريكي رقم 48 وضمن الشرط رقم (02) منه "أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزما بالدفع"، يجعل الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع مستحيلا، والسبب أن عملية الدفع ضمن آلية التجارة الإلكترونية، آلية محفوفة بالمخاطر وقد تكون إذا ما تم التلاعب بها عملية وهمية ويقابلها خروج حقيقي للبضائع من عند التاجر.

وبالنسبة للشرط رقم (03) وفي نفس المعيار "أن يتحمل المشتري مخاطرة الخسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة"، وفي حالة التلاعب، فمن هو المشتري؟ مجهول، والمتحمل لهذه الخسارة هو الشركة البائعة.

إذن ففي ظل الظروف التكنولوجية العالية وغياب الأمان وإمكانية اختراق الشركة من قبل الغير، جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها وتمثل تحديا كبيرا يواجه مهنة المحاسبة والمراجعة.

4. النشر الإلكتروني لتقارير الأعمال:

وبالرغم من المزايا العديدة التي وفرها النشر الإلكتروني* للتقارير المالية والتي نذكر أهمها[1]:

1. التفاعلية: حيث يؤثر المشاركون في عملية النشر الإلكتروني على أدوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات.
2. اللاجماهيرية: حيث يمكن توجيه النشر الإلكتروني إلى فرد أو مجموعة معينة من الأفراد.
3. اللاتزامنية: حيث يمكن عن طريق النشر الإلكتروني القيام بالنشاط الاتصالي في الوقت المناسب للفرد دون ارتباط بالأفراد الآخرين.
4. الحركية: وتعني إمكانية نقل المعلومات عن طريق النشر الإلكترونية من مكان لأخر بكل يسر وسهولة.
5. القابلية للتحويل: القدرة على نقل المعلومات عن طريق النشر الإلكتروني لها من وسيط لآخر.
6. الشيوع: أي الانتشار حول العالم وداخل كل طبقة من طبقات المجتمع.
7. العالمية(الكونية):على أساس أن البيئة الأساسية الجديدة للنشر الإلكتروني ووسائل الاتصال أصبحت عالمية.
8. القضاء على مركزية وسائل الإعلام والاتصال.

رغم هذه المزايا إلا أنه رافق ذلك العديد من التحديات فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني للتقارير المالية ومن تلك التحديات[2]:

1. لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في موقعها على شبكة الأنترنت أو الربط بين بياناتها المالية المراجَعة وغير المراجعة، وهذا قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين.
2. تعرض البيانات المنشورة على الأنترنت سواء كانت مراجعة أو غير مراجعة للتلاعب والتغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تأمين الموقع الإلكتروني.
3. تعرض البيانات المالية المنشورة على الموقع والتي تم مراجعتها للتلاعب والتغيير من قبل صاحب الشركة نفسه.

* النشر الإلكتروني للمعلومات يقصد به قيام الوحدات بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف نشر سريع وفوري للمعلومات المالية (التقارير المالية السنوية التقارير المالية المرحلية، تقارير مراقبي الحسابات بيانات مقارنة، معلومات غير مالية..الخ)

1- محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، مرجع سابق، ص345.

2- عبيد سعد المطيري، **مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، تحديات وقضايا معاصرة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص33.

4. مسؤولية المراجع عن مراقبة ومتابعة التحديثات المتتالية الحاصلة في موقع شبكة شركة العميل.

وفي ظل التحديات السابقة تنشأ حاجة ملحة إلى ما يلي[1]:

1. ضرورة أن يكون تقرير المراجع خاضعاً للرقابة المحكمة، بحيث يتم الربط بين تقرير المراجع على موقع شركة العميل وموقع المراجع حتى يتمكن هذا الأخير من السيطرة والرقابة على شكل ومحتوى ونطاق تقريره.
2. ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة لضمان أمن وخصوصية المعلومات وحماية تقرير المراجع.
3. ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية وواضعي المعايير لصياغة إرشادات ومعايير تنظم عملية النشر الإلكتروني للتقارير، ومعالجة القضايا والتحديات التي تعترض المهنة وتأثيرها على دقة ومصداقية المعلومات.

و**استجابة** لهذه المطالب استحدثت بيئة تقنية المعلومات وأنشطة التجارة الإلكترونية خدمات جديدة تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعة، وهذه الخدمات أدت إلى **إحداث تغيرات في ممارسة وتنظيم المهنة** وهي خدمات التوكيد والمراجعة المستمرة*، وهي أهم آليات ومداخل الاستجابة الحتمية لأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.

1- ديالا جهاد الإبراهيم، **دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الإلكترونية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق،2012، ص64.

* سنتطرق بالتفصيل لخدمات التوكيد والمراجعة المستمرة في المبحث القادم.

المبحث الرابع: المراجعة وخدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية

لقد أثرت التجارة الإلكترونية على مداخل وأساليب المراجعة الخارجية من جهة وعلى تشكيلة خدمات المراجع الخارجي من جهة أخرى وأدائه لخدمات مهنية تصديقية و غير تصديقية جديدة، ولهذا أدركت الهيئات المهنية العالمية في وقت مبكر أهمية وضع إرشادات حول دور المهنة في الاستجابة للتطورات التقنية والاستخدامات المتزايدة لها، وكان أول تلك المشاريع في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق معهد المحاسبين القانونيين (AICPA)، الذي قام بإصدار عدد من الدراسات كان أهمها تقرير "إليوت"(Elliot)في عام1996 والخاص بالخدمات التوكيدية(Assurance Services)،والذي دار حول إعادة التفكير في خدمات المراجع الخارجي.

وعليه فقد تم تقديم هذا المبحث في أربع مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: معايير المراجعة المتعارف عنها في ظل التجارة الإلكترونية

نتناول في هذا المطلب معايير المراجعة المتعارف عنها ومدى انسجامها مع التجارة الإلكترونية

أولاً– مفهوم المراجعة:

وردت عدة تعاريف للمراجعة من طرف المنظمات المهنية المختصة وكذا بعض المؤلفين نذكر أهمها فيما يلي:

1. جاء تعريف المراجعة على لسان جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)* كما يلي: "المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[1].

2. أما المراجعة من الناحية المهنية فهي "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة"[(2)].

أما في ظل عمليات التجارة الإلكترونية يمكن تعريف المراجعة بأنها "عملية فحص الأدلة المادية والإلكترونية ونظم المعلومات، ونظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية فحصا فنيا محايدا، للتحقق من صحة العمليات وفقا للمعايير الموضوعة، بغرض التحقق من سلامة القوائم المالية"[3].

*AAA: American Accounting Association

1- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان الأردن، 2006، ص:13.

2- خالد أمين عبدالله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، مطبعة الاتحاد، عمان، الأردن، 1980، ص:10.

3- مجدي أحمد السيد الجعبري، **مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 2012، ص:95.

ثانياً– معايير المراجعة المتعارف عنها ومدى انسجامها مع التجارة الإلكترونية:

لقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) بواسطة مجلس معايير المراجعة (ASB) قائمة بمعايير التدقيق، أطلق عليها "معاير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً" وقد اعتبرت هذه المعايير عامة أو مقبولة عموما أو متعارف عليها، على اعتبار أنها تمثل الحد الأدنى الذي يعتمد عليه من قبل مراجع الحسابات، حيث نالت القبول العام في مختلف بلدان العالم وهي تشمل[1]:

1. المعايير الشخصية، وتتضمن معيار التأهيل العلمي والفني، معيار الاستقلالية ومعيار بذل العناية المهنية المعقولة أو المناسبة.
2. معايير العمل الميداني، وتتضمن معيار التخطيط للعمل والإشراف على المساعدين، معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية،ومعيار كفاية أدلة الإثبات.
3. معايير التقرير، وتتضمن معيار إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، معيار الثبات والاستمرار في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات ومعيار إبداء الرأي.

فيما يلي سندرس بعض هذه المعايير (القواعد) ونرى مدى تأثير التجارة الإلكترونية عليها:

1– المعايير الشخصية:

1–1 معيار التأهيل العلمي والكفاءة المهنية:

ويتطلب هذا المعيار ثلاث شروط لنجاحه وهي:

أ–توفر هيكل من المعلومات المتخصصة المتطورة.

ب– توفر عملية تعليمية مستمرة لتوفير وتأمين هذه المعلومات للأعضاء لضمان إطلاعهم عليها واستخدامها في الممارسات العملية.

ج – توفر مستوى من المؤهلات المهنية والكفاءة العلمية التي تحكُم عملية دخول المهنة.*

أما في ظل عمليات التجارة الإلكترونية واستخدام التقنيات الحديثة فالتأهيل العلمي والعملي للمراجع سوف يتطلب تأهيلاً علمياً وعملياً يتناسب مع حجم التطورات التقنية وإمكانية التعامل مع وسائل تقنيات الاتصال الحديثة وذلك من خلال:

1. ضرورة التزود بالمعرفة التقنية لمواكبة التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الحديثة، والإلمام بالمعلومات والتقنيات الضرورية المصاحبة لهذا التقدم التقني[2].
2. الدخول في دورات تدريبية متخصصة في تقنيات المعلومات في سبيل[3]:
   - التعرف على مجالات استخدام تقنيات المعلومات في المراجعة.
   - التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بالمراجعة التي يمكن أن يُعدها مراقب الحسابات أو الزبون أو البرامج الجاهزة لأغراض مراجعة الحسابات.

1– أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص53–56 (بتصرف).

* راجع القانون 10–01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يوليو 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، سنة 2010.

2– محمد احمد السيد الجعبري، **مدى كفاية الإطار النظري للمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص 99 (بتصرف).

3– زياد هاشم السقا، ناظم حسن الرشيد، **متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق**، مرجع سابق، ص.ص48–49.

- التعرف على مجالات تطوير مهنة المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية وما ينتج عنها من ظهور خدمات جديدة يمكن أن يقوم بها مراقب الحسابات.

3. مواصلة التعليم المستمر خاصة فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالي المحاسبة والمراجعة[1].

1-2 معيار الاستقلال: يجب أن تتوافر في المراجع (أو المراجعين) خلال كافة مراحل العمل الاستقلال والحياد في إبداء الرأي حيث يتوفر ذلك من خلال تمتعه بالاستقلال المهني ونقصد به عدم الارتباط بالعميل بأي صورة من الصور، وكذلك الاستقلال وعدم التحيز والتزام الموضوعية عند إبداء الرأي في القوائم المالية.

أما في ظل التجارة الإلكترونية فيجب أن يظل مفهوم الاستقلال كما هو في ظل المراجعة التقليدية، بمعنى أن يكون المراجع مستقلا في الظاهر وفي الواقع.

ولكن نظرا لاستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تنفيذ الصفقات التجارية وتوسع أعمال المراجعة من خلال استحداث بيئة تقنية المعلومات وأنشطة التجارة الإلكترونية وظهور خدمات جديدة تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعة، الشيء الذي أدى إلى حاجة المراجع إلى الاستعانة بخبراء في مجال تقنية المعلومات للتحقق من القرائن الإلكترونية، وفحص نظام الرقابة الداخلية ومدى سلامة الموقع الإلكتروني للشركة وغيرها.

ونظرا لعولمة الممارسة التجارية في ظل التجارة الإلكترونية فالمراجع بحاجة إلى مساعدين لمعرفة مدى التزام الشركات بالقوانين المنظمة للمهنة في البلدان الأخرى. وعليه فإن إبداء رأي المراجع يعتمد على أراء مجموعة من الخبراء المساعدين، وهذا تأثير على مدى استقلال المراجع في إبداء رأيه ويقلل في حياده وموضوعيته.

ولمعالجة هذا الخلل يتطلب تأهيل المراجع تأهيلا يمكنه من التعامل مع تلك العمليات دون الحاجة إلى خبراء مساعدين فضلا عن هذا فإن مراقب الحسابات القائم بالمراجعة يجب ألا يُقدم لعميله خدمة استشارية، مثل تصميم والإشراف على تشغيل نظم المعلومات المحاسبية الفورية، باعتبار أداء هذه الخدمات مع المراجعة يؤدي إلى الشك في استقلال المراجع[2].

1-3 معيار بذل العناية المهنية اللازمة:

يقصد به أن يقوم المراجع ببذل العناية المهنية والجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية المراجعة إلى غاية الانتهاء منها انطلاقا من كون المراجع لابد أن يفي بالمعيارين السابقين المتعلقين بالتأهيل العِلمي والعَملي والاستقلال في أداء مهمته.

إن قياس درجة العناية المهنية للمراجع تكون من خلال تحديد وأداء الاختبارات المطلوبة واللازمة ومحتوى وشكل التقرير الناتج عن عملية الفحص للبيانات والسجلات المحاسبية[3].

1- نفسه، ص49.

2- عبد الوهاب نصر علي، **الآثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على نموذج مراجعة الحسابات**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد الأربعون، جامعة الإسكندرية، مارس 2003، ص:45.

3- صديقي مسعود، محمد التهامي طواهر، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2010، ص:37.

أما في ظل التجارة الإلكترونية، يبقى هدف هذا المعيار هو تحديد المسؤولية ونطاق المساءلة سواء المهنية أو القانونية، فالمراجع مسؤولا أمام الجهة التي تكلفه بعملية المراجعة، لذا فعليه أن يبذل الجهد المناسب فيها، وأن يُثبت لتلك الجهة عدم تقصيره وبالتالي عدم مسؤوليته عن أي ضرر يمكن أن يصيب شركة موكله.

ففي بيئة التجارة الإلكترونية تزداد أهمية هذا المعيار والحاجة إليه استنادا إلى الاعتماد الأساسي على استخدام الحواسيب وتعدد انظمتها وبرامجها، واللغات التي تستعمل في عمليات التوزيع والنشر والإفصاح الإلكتروني، الأمر الذي يتطلب من المراجع تطوير مهاراته وصولاً لإبداء رأيه الفني المحايد.

فالمراجع في ظل بيئة التجارة الإلكترونية لن يستطيع المحافظة على خبرته وكفاءته في مهنة تتصف بالديناميكية والتطور المستمر إلا من خلال الجهود المستمرة والدراسة الجادة في مجال المراجعة والحاسوب، وكافة مجالات المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة فيما يتعلق بمهنة المراجعة وبيئة الأعمال بصفة عامة[1].

ففي بيئة التجارة الإلكترونية يستطيع المراجع أن يوضح مقدار بذله العناية المهنية اللازمة من خلال[2]:

- ما يمتلكه من معرفة علمية وعملية بممارسات التجارة الإلكترونية وتأثيرها على كل من المحاسبة والمراجعة، والمؤيدة بشهادات علمية وعملية من جهات معترف بها، إضافة إلى الشهادات الأكاديمية والمهنية الخاصة بمراجعة الحسابات.
- شهادات تبين خبرة المساعدين (إن وجدوا) في العمل ببيئة التجارة الإلكترونية، وقيامهم بعمليات مراجعة الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.
- توضيح كيفية الاستفادة من عمل الخبير، استنادا إلى المعيار رقم 620 الموسوم "الاستفادة من عمل الخبير" باعتبار ان المراجع في بيئة التجارة الإلكترونية بحاجة على الاستعانة بالخبراء في مجال تصميم النظم المحاسبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية، ومجالات تحليل النظم الإلكترونية والبرمجة فضلا عن قيام المراجع بتقييم مدى كفاءة وموضوعية الخبير والإشارة إليه في تقريره .

2- معايير العمل الميداني:

2-1 معيار التخطيط والإشراف:

يعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها ويأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة والوقت المستغرق لتحقيق ذلك، ووفقا لهذه القاعدة، يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم، وترتكز هذه القاعدة على عنصر الوقت من حيث توقيت تعيين المراجع، وتوقيت المراجعة، وتوقيت تنفيذ إجراءات المراجعة.

ففي ظل التجارة الإلكترونية تبقى مسؤولية التخطيط للعمل والإشراف على المساعدين على عاتق المراجع، الذي يتطلب منه أن يخطط للعمل الذي سيقوم به وأن يخصص المهام على مساعديه في سبيل تنفيذ عملية المراجعة بطريقة فاعلة وبهدف تقدير

1- ندى نوري سنان، **أثر إدخال الحاسب على معايير المراجعة مع التطبيق العملي في شركة شال**، رسالة ماجستير في المحاسبة، (غير منشورة)،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 1994، ص ص: 9-10.

2- زياد هاشم السقا، ناظم حسن رشيد، **متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق**، مرجع سابق، ص ص 49-50.

المخاطر وفهم المعاملات من أين بدأت وكيف انتهت، وما هي السجلات التي أثبتت فيها والمستندات المعززة، يتطلب الأمر من المراجع الفهم الكافي للنظام المحاسبي المعتمد في الشركة.

والتأكد من أن البرامج مصمَمَة بطريقة تتفق مع القواعد المحاسبية المقبولة عموما، وذلك عند فحص النظام وتقييمه وأنها تحتوي على الاختبارات التي تُمكن من رفض البيانات الخطأ أو غير الشرعية، ولذلك عليه (المراجع) أن يحصل على قدر من المعلومات عن تصميم البرامج، بحيث يستطيع على الأقل استخدام أسلوب البيانات الاختبارية لاختيار دقة البرامج المستخدمة وصحتها، وهذا يستلزم أن تتوافر لأحد العاملين بفريق المراجعة خبرة في وضع البرامج[1].

أما فيما يخص وضع خطة المراجعة فقد أشارت نشرة معايير التدقيق رقم 200 في الفقرة الرابعة، "بأن يقوم مراقب الحسابات بوضع استراتيجية التدقيق العامة ضمن خطة التدقيق، والتي تبين اتجاه عملية التدقيق والتي تعد بمثابة القائد والموجه لبرنامج التدقيق، ويبين برنامج التدقيق تفاصيل الإجراءات المطلوبة لإتمام الخطة"

أما الفقرة الخامسة فقد أشارت إلى ضرورة التخطيط "يعد التخطيط ضروريا لجميع منشآت التدقيق على اختلاف أحجامها".

يرى الباحث أنه في ظل عمليات التجارة الإلكترونية فإن مقاييس الأهمية النسبية سوف تتغير لدى المراجع مما يؤدي إلى تغير خطة المراجعة، بحيث يزيد الاهتمام لعوامل جديدة مثل: أمن وسلامة الموقع الإلكتروني وما يحتويه من معلومات، تأمين وسلامة الأنظمة، ومدى وجود الإجراءات الرقابية التي تضمن الثقة في النظام الخاص بالشركة.

تجدر الإشارة في ظل مراجعة التجارة الإلكترونية إلى ضرورة إعادة بحث خصائص الأخطاء في الأنواع المختلفة من الحسابات، فقد كان في السابق يسود شبه إنفاق على أن حسابات المخزون والعملاء هي أكثر الحسابات عرضة للأخطاء،لكن شركات التجارة الإلكترونية تعمل في ظل مستوى منخفض من المخزون بسبب سرعة إنجاز الصفقات، وعدم الحاجة إلى مخزون كبير، وبالتالي سوف تتضاءل الأهمية النسبية للمخزون من وجهة نظر المراجع في هذه الشركات.

وقد حدد بعض الباحثين مجموعة من الاعتبارات التي يجب على المراجع الاهتمام بها أثناء التخطيط للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية وهي[2]:

- ✓ دراسة ومعرفة بيئة الأعمال للزبون.
- ✓ الحصول على معلومات بشأن الالتزامات القضائية للزبائن.
- ✓ تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية.
- ✓ تحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر المراجعة.
- ✓ فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية والمخاطر المرتبطة به.
- ✓ التأكد من إمكانية قيام المساعدين بالمهام الموكلة إليهم وفق ما يتلاءم وخصوصية التجارة الإلكترونية.
- ✓ إعداد الخطة اللازمة لتنفيذ عملية المراجعة وفق ما يطلق عليه "المراجعة المستمرة" كي يتلاءم مع النظم الإلكترونية ونظم المحاسبة الفورية المستخدمة في معالجة البيانات وخفض تداول المستندات بالصور الإلكترونية.

1- الفيومي محمد، **مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1993، ص:115.

2- زياد هاشم السقا، ناظم حسن رشيد، **متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق**، مرجع سابق، ص:51.

2-2 معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها ومدى الفحص لأدلة المراجعة والوقت المناسب لإجراءات المراجعة اعتمادا على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها، ويمر تقييم نظام الرقابة الداخلية بثلاث خطوات رئيسية هي[1]:

أ- الإلمام بالنظام الموضوع عن طريق المتابعة والملاحظة والاطلاع لتحديد الكيفية التي يعمل بها.

ب- تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.

ج- تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام فقد يكون النظام سليماً نظرياً وغير مطبق واقعياً.

أما في ظل التجارة الإلكترونية يقوم المراجع بدراسة نظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط السليم وتقدير المخاطر اللازمة لعملية المراجعة وتصميم إجراءات تعمل على تخفيض هذه المخاطر إلى المستوى الأدنى المقبول، الأمر الذي يتطلب من المراجع ضرورة فهم خصائص بيئة التجارة الإلكترونية واختيار الضوابط الداخلية التي يمكن الاعتماد عليها عند القيام بعملية المراجعة.

ففي ظل غياب المستندات الورقية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع خطر المعلومات كالاختراقات لغير المرخص لهم والتلاعب بالمعلومات، مما يحتم على المؤسسة التي تستخدم شبكة المعلومات أن تعيد تصميم أنظمة الرقابة الداخلية، بحيث يكون نظام الرقابة الداخلية على صفقات التجارة الإلكترونية قادرا على حماية المؤسسة من الاختراقات الخارجية، ويكون للمؤسسة نظام متكامل لأمن المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الرقابة الداخلية تأثر وبشكل جوهري بوجود التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت الإجراءات الرقابية التقليدية عديمة الجدوى، وأصبح لابد من إجراءات رقابية تقنية تواكب التغيرات التقنية المصاحبة للتجارة الإلكترونية[2].

3-2 معيار كفاية الأدلة:

في إطار مسعى المراجع الهادف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية يقوم هذا الأخير بجمع الأدلة والقرائن للتحقق من صحة الإثبات للعمليات المالية في السجلات، ومدى صدق وعدالة القوائم المالية وأنها تعبر عن حقيقة المركز المالي.

أما في بيئة التجارة الإلكترونية التي تتميز باستعمال تقنيات الاتصال فإن مهنة المراجعة تأثرت بالتطورات التقنية خاصة في معالجة وتشغيل البيانات فأصبحت من مزايا استخدام الحاسوب في هذه المهنة هو إضفاء صفة الدقة في الأداء والسرعة في الانجاز والعرض الأمثل وتقليل فرص الأخطاء والقدرة على تخزين كم هائل من البيانات واسترجاعها فضلا عن تحقيق الفاعلية والكفاءة وزيادة الثقة بالبيانات المعالجة حاسوبيا، فترتبط آثار استخدام الحاسوب من منظور المراجعة بالتغيرات التنظيمية ودرجة وضوح

1- مجدي أحمد السيد الجعيري، **مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص:101.

2- ظاهر شاهر القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية** مرجع سابق، ص.ص: 74-75.(بتصرف)

المعلومات واحتمال وجود تحريف، حيث لا يوجد أمام المراجع المستندات التي تدعم كل عملية محاسبية، فمعيار الحصول على أدلة إثبات كافية في بيئة التجارة الإلكترونية قد يتطلب من المراجع ما يلي:

- ✓ ضرورة قيام المراجع بتوسيع نطاق البحث عن أدلة الإثبات الإضافية والتي يمكن الحصول عليها جراء استخدام الحاسوب ومن خلاله، هذا الأخير يقدم نوعين من أدلة الإثبات للمراجع، أدلة إثبات عادية (ملفات عمليات، فحص أنظمة، رقابة داخلية، مقارنات..) وأدلة إثبات مستحدثة تتلائم مع بيئة التشغيل الإلكتروني منها: (التحليل الإحصائي، وسائل الضبط والتحكم الآلي، عينات الاختبار، مراجعة البيانات الاستثنائية)[1]، من زاوية ان المراجع يؤدي عمله في تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية باعتبارها جزءا من البيئة الإلكترونية التي يعمل ضمنها نظام المعلومات المحاسبية.

3- معيار إعداد التقرير:

إن تكليف المراجع بتأكيد الثقة على القوائم المالية المنشورة من خلال مواقع الشركات على شبكة الأنترنت يأتي في صياغ رغبة الشركات في الحصول على تأكيد المراجع بأن القوائم المالية المنشورة إلكترونيا هي نفسها القوائم المالية المتعلقة بنشاط الشركة خلال الفترة المحددة وإن تقرير المراجع عن تلك القوائم هو نفس التقرير بالرأي الذي أصدره فعلياً عنها، فتدقيق تأكيد الثقة يهدف إلى رغبة الشركات في الحصول على خاتم الثقة عن موقعها على شبكة الأنترنت لتأكيد مصداقية تلك المواقع لمستخدميها المستفيدين من محتويات القوائم المالية، وعليه فتقرير المراجع سوف ينحصر في إبداء رأيه بما تحتويه القوائم المالية من بيانات محاسبية، ولا يتضمن رأيه بما يحتويه الموقع من محتويات أخرى[2].

المطلب الثاني: المراجعة المستمرة مدخلا مناسبا للمراجعة الخارجية في ظل التجارة الإلكترونية

نتناول في هذا المطلب موضوع المراجعة المستمرة باعتبارها مدخلا جديدا، أو أسلوبا حديثا لممارسة مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، حيث تنفذ الشركات معاملاتها عبر شبكات الأنترنت وتستخدم نظام معلومات محاسبية فوري.

الفرع الأول: ماهية المراجعة المستمرة

تعد المراجعة المستمرة مدخلا جديدا للمراجعة الخارجية التقليدية، وتهدف إلى إعطاء رأي فني محايد على مدى صحة التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظم معلومات محاسبية فورية، يتم نشرها على موقع المؤسسة على الأنترنت، كون هذه المعلومات بحاجة إلى التصديق عليها من قبل المراجع الخارجي. وهي تعتبر أحد مظاهر الإستجابة الحتمية لأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.

1- سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013، ص335 (بتصرف).

2- زياد هاشم السقا، ناظم حسن رشيد، **متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق**، مرجع سابق، ص55.

أولاً– تعريف المراجعة المستمرة:

تعددت التعاريف المتعلقة بالمراجعة المستمرة، وهذا يعود إلى ازدهار تكنولوجيا المعلومات وتطوراتها المتسارعة التي أثرت بدورها على مهنة المراجعة بشكل عام من حيث طبيعتها وتوقيتها، ومن أهم التعاريف ما يلي:

1– حسب التقرير البحثي المعد من طرف المعهدين الكندي والأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA/CICA) بأنها: "المراجعة المستمرة تعتبر أحد المنهجيات التي تمكن المراجعين الحياديين من توفير تأكيد مكتوب على أحد الموضوعات أو المزاعم باستخدام مجموعة من تقارير المراجعين التي يتم إصدارها آنياً مع أو خلال فترة زمنية قصيرة بعد حدوث الأحداث المرتبطة بتلك التأكيدات أو المزاعم"[1].

2– "المراجعة المستمرة: هي عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي"[2].

3– "المراجعة المستمرة: هي عملية تدقيق إلكترونية شاملة تمكن المراجعين من توفير درجة معينة من التأكيد عن المعلومات المستمرة بالتزامن مع نشر تلك المعلومات أو بعد فترة قصيرة من الإفصاح عنها"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا ملاحظة ما يلي:

- ✓ أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية، وخدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف، وهي مجرد مدخل جديد للمراجعة التقليدية، بمعنى أن الهدف الأولي لمراجعة الحسابات وكذا معايير المراجعة المتعارف عليها لن يتغيرا، لكن إجراءات المراجعة هي التي ستتغير بعض الشيء[4].
- ✓ إن المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة، بمعنى أنها ليست مجرد فحص، ولذلك يلزم أن تنتهي بإبداء رأي فني محايد، بجانب ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الأنترنت[5].
- ✓ تتكون المراجعة المستمرة في مراحل متتابعة متكاملة منطقية، تبدأ هذه المراحل بقبول التكليف وتنتهي بالتقرير ورأي المراجع مرورا بمرحلتي تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة[6].ولكي تنتهي برأي فني محايد يتطلب بالضرورة تجميع وتقييم أدلة إثبات ملائمة وكافية، وإن كانت مختلفة عما هو عليه في حالة المراجعة السنوية التقليدية.
- ✓ إن أدلة الإثبات التي تحتاجها المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة[7].
- ✓ إن المعلومات والتقارير المالية مجال هذه المراجعة هي معلومات مالية أنتجها نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي، مما يعني أنها معلومات وتقارير مالية فورية سيتم نشرها بوسائل إلكترونية كالأنترنت[1].

1– أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات تطبيقية في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 100.

2– أحمد محمد نور، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 334.

3-Rezaee, Z, et al, **continuous auditing: Building automated auditing capability, Auditing**: A Journal of practice and theory,vol21, N°1, March 2002,P:150

4– أحمد محمد نور، وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، مرجع سابق، ص:334.

5– شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص:75.

6– عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية**، الدار الجامعية، 2008، ص:315.

7– عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص:74.

ثانيا- أوجه الاختلاف بين المراجعة المستمرة المباشرة والمراجعة التقليدية:

يؤدي التقدم التكنولوجي في الأنترنت والتجارة الإلكترونية إلى تغيير بيئة الأعمال وعمليات تسجيل وحفظ البيانات واستخدام نظم المحاسبة الفورية والسماح بإعداد وفحص وطباعة تقارير محاسبية فورية، تزداد الحاجة لنوع جديد من إجراءات المراجعة المالية (المراجعة المستمرة)، خاصة مع توفر البيانات في صورة إلكترونية[2]. إن مصطلح المراجعة المستمرة ليس من المصطلحات الجديدة في أدبيات المراجعة، إلا أن الاختلاف في أدوات التكنولوجيا المتاحة أمام المراجع وتطورات البيئة المعاصرة استلزم تطوير أدوات المراجعة باتجاه المراجعة المباشرة المستمرة وفق المفهوم المعاصر[3]، وفيما يلي أوجه الاختلاف بين المراجعة المستمرة والمراجعة التقليدية:

1. **من حيث الكفاءة:** في المراجعة التقليدية يتم مراجعة المعلومات المحاسبية سنوياً، وبالتالي يمكن أن تحدث الأخطاء الجوهرية والتحريفات دون كشفها لمدة طويلة، قبل أن يتم اكتشافها من قبل المراجع أثناء قيامه بمهامه، وعلى خلاف ذلك فالمراجعة المستمرة تتم بصورة مستمرة ومتكررة وباستخدام تقنيات محوسبة، مما يساعد على تجنب مثل تلك الانحرافات ففي ظل نظم المعلومات المحاسبية المعقدة، يمكن إيقاف العمليات المتضمنة خرقا للرقابة الداخلية والانحرافات والأخطاء، أو منع انتقالها من عملية إلى أخرى أو تعليقها في ذلك الوقت لحين التحقق منها من قبل المراجع[4].
2. **من حيث طبيعة وتوقيت ومدى الاختبار:** في المراجعة التقليدية يتم اختبار الرقابة الداخلية في مرحلة التخطيط، بينما يتم إجراء الاختبارات الجوهرية التفصيلية في مرحلة العمل الميداني، في حين يتم اختبار الرقابة الداخلية واختبار بيانات العمليات في ذات الوقت في بيئة المراجعة المستمرة.

من ناحية أخرى يتم تقييم الرقابة الداخلية وأداء الاختبارات التفصيلية الجوهرية بشكل دوري لتقييم مزاعم الإدارة في المراجعة التقليدية على خلاف المراجعة المستمرة فيتم فيها استخدام تقنيات مراقبة مستمرة من أجل تقييم الرقابة الداخلية إضافة إلى تقنيات تخص تقديم تأكيدات مستمرة بخلو البيانات من الانحرافات، أما من جهة مدى الاختبار يتم استخدام أسلوب العينات في المراجعة التقليدية، بينما يتم اختبار كامل مجتمع العمليات في المراجعة المستمرة، فإتباع هذا الأسلوب من شأنه تحسين فعالية عملية المراجعة وزيادة نسبة احتمال اكتشاف الأخطاء الجوهرية والانحرافات واختراقات الرقابة الداخلية والاحتيال[5].

3. **من حيث توقيت عملية المراجعة:** تمتاز المراجعة المستمرة بأمرين هامين أولهما استمرارية القيام بها بشكل مباشر، والثاني هو عملية التقرير عن نتائجها مباشرة وفي توقيت فوري، أما في المراجعة التقليدية نجد أن تقرير المراجع قد يتأخر إلى ما بعد السنة المالية بشهر أو أكثر، أما في المراجعة المستمرة فتقرير المراجع قد يكون متاح مباشرة أو يصدر بعد أيام معدودة وعليه يمكننا

1- شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص:76.

2- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية**، دار التعليم العالي، الإسكندرية، 2014، ص:180.

3- ناصر الشافعي، **مدخل المراجعة المباشرة المستمرة وأثره على جودة المراجعة**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2008، ص:101 .

4- ديالا جهاد الإبراهيم، **دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الإلكترونية**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013/2012، ص: 36.

5- David Y Chan, and Miklos A Vasarhelyi, **Innovation and practice of continuous auditing**, International Journal of Accounting information systems vol 12, Issue 2, 2011, P:157.

ملاحظة مدى تأثير المراجعة على خصائص المعلومات والبيانات المحاسبية وفعاليتها. وبشكل عام فإن القيام بالمراجعة التقليدية بعد انتهاء الفترة المالية، وتأخر صدور تقرير المراجع يؤثر على فعالية وملائمة البيانات والمعلومات المحاسبية، في حين القيام بالمراجعة المستمرة في ظل الأساليب التكنولوجية المتاحة يساهم في إضفاء الثقة على المعلومات المحاسبية وزيادة قدرتها على التأثير في قرارات مستخدميها[1].

4. **من حيث إجراءات المراجعة:** إن التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة المستمرة يساعد على تحويل تركيز المراجعين من مراجعة الميزانية إلى مراجعة النظام ونتائج العمليات.

ففي ظل المراجعة التقليدية تستخدم التقنيات الإحصائية الأساسية مثل النسب ومعادلات تحليل الانحدار في الإجراءات التحليلية، بينما على مستوى المراجعة المستمرة، يتم استخدام كل من نمذجة البيانات Datamodeling والمنطق التحليلي للبيانات Data Analysis، حيث تتألف كل التقنيات من الأساليب الإحصائية وأساليب التنقيب في البيانات Data mining، وما يسمى بأسلوب التعلم الآلي machine learingresearch، بتلك التقنيات يتم إجراء تحليل ثنائي المستوى بالنسبة لبيانات العملية وأرصدة الحساب المتعلق بها، وبذلك يساعد هذا الأسلوب على اكتشاف الاحتيال وتواطؤ الإدارة[2].

5. **من حيث تقرير المراجع:** في ظل المراجعة المستمرة يتم إصدار تقرير نظيف في حال عدم وجود انحرافات أو تدخلات غير مصرح بها، ويمكن أن يكون تقرير المراجع بإحدى الصورتين التاليتين[3]:

- ✓ صدور تقرير المراجع يوميا ومباشر ويطلق عليه التقرير المستمر أو دائم التجدد، ويكون متاح في حال دخول المستخدم إلى الموقع الإلكتروني للشركة.
- ✓ تقديم تقرير المراجع عند الطلب، وهو متاح للمستخدم الذي يحقق بعض الشروط والمتطلبات.

الفرع الثاني: أهداف ومزايا المراجعة المستمرة ودواعي الطلب عليها

أولاً- أهداف المراجعة المستمرة:

تعد المراجعة المستمرة أنسب المداخل الملائمة لممارسة المراجعة الخارجية في ظل التجارة الإلكترونية[4]، فهي مدخلا جديدا للمراجعة الخارجية التقليدية، وتهدف إلى إعطاء رأي فني محايد على مدى صحة التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظم معلومات محاسبية فورية، يتم نشرها على موقع الشركة على الأنترنت كون هذه التقارير والمعلومات بحاجة إلى التصديق عليها من قبل المراجع الخارجي.

إذا فالحاجة للمراجعة المستمرة تكمن في الحاجة إلى الثقة في القوائم المالية المنشورة التي أصبحت في ظل النظم الفورية تنتج وتنشر فورا، بمعنى أن القوائم المالية المنشورة على الموقع تعبر عن حالة الشركة الحالية.

1- ناصر الشافعي، **مدخل المراجعة المباشرة المستمرة وأثره على جودة المراجعة**، مرجع سابق، ص. ص:102-103.

2-David Y Chan, and Miklos A Vasarhelyi ,op.cit, PP:5-6.

3- ناصر الشافعي، **مدخل المراجعة المباشرة المستمرة وأثره على جودة المراجعة**، مرجع سابق، ص: 104.

4- عبد العزيز نصر علي،**دراسة الأثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على نموذج مراجعة الحسابات**،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس 2002، ص: 72.

ويشتق من الهدف العام للمراجعة المستمرة الأهداف الفرعية التالية[1]:

1. إضفاء الصدق المستمر على الإفصاح الفوري للشركات عبر الأنترنت؛
2. مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة، خاصة المساهمون وكافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة على الشركة؛
3. تحديد مدى كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول، والحفاظ على موضوعية البيانات، وإنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها.

ثانياً– مزايا المراجعة المستمرة:

وفقا للتعاريف سابقة الذكر للمراجعة المستمرة، ونظرا للطبيعة المميزة لهذه المراجعة، ومقارنة بكل من النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من ناحية والخدمات المهنية المستحدثة في مواجهة تكنولوجيا المعلومات، فإن المراجعة المستمرة تتميز بما يلي:

1. المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم غير الورقية والتبادل الإلكتروني للبيانات[2].
2. تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة، ومعالجة البيانات بسرعة وكفاءة أكبر من الاختبارات اليدوية حول الحاسب، ويمكن أن تخفض من وقت وتكلفة الاختبارات اليدوية للعمليات وأرصدة الحسابات[3].
3. تؤدي إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية لأنها تسمح للمراجع بأن يولي اهتماما أكبر لكل من الإلمام بطبيعة نشاط العميل من ناحية، وهيكل الرقابة الداخلية لديه من ناحية أخرى. وهي أفضل المداخل لتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة مستمرة لمواقع الشركات على الأنترنت باعتبارها أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات استخداما في توصيل المعلومات المحاسبية الفورية في المستقبل المنظور[4].

ثالثاً– دواعي الطلب على المراجعة المستمرة:

أدرك المراجعون منذ التسعينات ضرورة تغيير توقيت الحصول على الأدلة وذلك بسبب الاحتفاظ ببعض الأدلة لفترة قصيرة فقط، إضافة إلى وجوب جمع عينات المراجعة خلال الفترة التي تجري فيها عملية المراجعة وليس في نهاية السنة، وبالتالي تأتي المراجعة المستمرة لتناسب احتياجات المدققين الداخليين، ففي ظل الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا يضطر المراجع إلى الحصول على الأدلة الإلكترونية، فينص بيان معايير المراجعة رقم (SAS80) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) على استخدام المراجعة المستمرة عند توفر أغلب المعلومات المراجعة بصيغة إلكترونية.

إذا فالحاجة للمراجعة المستمرة تكمن في الحاجة إلى الثقة في القوائم المالية والمعلومات المنشورة فورا والتي تحتاج بدورها إلى ما يؤكد على صدقها، لتخفيض خطر المعلومات لدى متخذي القرار الذي يعتمد عليها.

وعليه يمكننا بلورة أهم الأسباب للطلب على المراجعة المستمرة فيما يلي:

1- شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص: 79-80.

2- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص:79.

3- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية**، مرجع سابق، ص:182.

4- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية**، مرجع سابق، ص:320.

1. حاجة متخذي القرار إلى تخفيض خطر المعلومات:

في ظل الإفصاح الفوري عن المعلومات المالية، من المفترض أن هذه المعلومات تستوفي خاصية الوقتية، كما يجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الفورية، وحتى تكون هذه المعلومات موثوق فيها يجب أن تكون قد روجعت مراجعة مستمرة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

فيمكننا القول أن إفصاح شركة ما عن معلومات مالية فورية من شأنه أن يمد المستثمر في أسهم هذه الشركة في السوق المالي بمعلومات فورية، فإن كانت هذه المعلومات تم مراجعتها مراجعة مستمرة، فإنه سوف يستثمر في أسهم الشركة إذا كان الأمر مربحا بالنسبة له، أو سوف يبيع أسهم الشركة إذا كان ذلك في صالحه أيضا، وفي كلا الحالتين فإن المعلومات المالية الفورية المراجَعة مراجعة مستمرة ساعدته في اتخاذ القرار السليم أي تجنب خطر عائد القرار الخطأ.

2. حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة:

من النظريات التي فسرت الطلب على المراجعة هي نظرية الوكالة التي تنص على اعتبار وجود التعارض بين مصالح وأهداف الوكيل والموكل فإنه توجد دوما إجراءات لو تم تنفيذها فإنه يمكن التحقق من أن الوكيل يقوم بالأعمال التي تحقق أهداف الموكل، على سبيل المثال تفترض النظرية أن المساهمين سوف يقومون بشراء أسهم في حال وجود أسس لحماية استثماراتهم، وأهم هذه الأسس هي مراجعة القوائم المالية عن طريق مراجع خارجي مستقل، وبالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة ترى النظرية أنهم يهتمون بثقة المساهمين في القوائم المالية التي تم مراجعتها، حيث أن شك المساهمين في جودة المراجعة قد يؤدي إلى إحجامهم عن الاستثمار في الشركة[1]، وبذلك يمكن القول أنه إذا كانت رقابة المساهمين على مجالس إدارات الشركات المساهمة حق أصيل لهم باعتبارهم الملاك، فإن الحق لن يختلف في ظل المراجعة المستمرة، بل بالعكس فإن المراجعة المستمرة ستكون أداة للرقابة الخارجية المستمرة من جانب الملاك على مجالس إدارات الشركات، فإذا سلّمنا بأن المعلومات المالية الفورية أداة للرقابة المالية المستمرة من جانب المساهمين على مجلس الإدارة فإن المراجعة المستمرة تدعم هذه الرقابة، لأن المراجعة المستمرة تحقق قيمة مضافة مستمرة لهذه المعلومات.

3. الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات:

تتميز المراجعة المستمرة بأنها جاءت كاستجابة مهنية للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة، حيث أثرت الأدوات الجديدة مثل الأنترنت والتبادل الإلكتروني للبيانات وغيرها في ممارسات الأعمال، بحيث أصبحت كثير من الشركات تنشر قوائمها المالية المرحلية والسنوية عبر الأنترنت، وبصفة مستمرة الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة مستمرة إذ لم تعد المراجعة التقليدية الورقية السنوية كافية له[2]، ومن ناحية أخرى أدى الانتشار المتسارع للغة إعداد التقارير المالية الإلكترونية الموسعة (XBRL)*

1- شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص 77.

2- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية**، مرجع سابق، ص. ص 317-318.

*XBRL: هي لغة إلكترونية نمطية تستخدم في إعداد تقارير الأعمال من شأنها تسهيل عمليات إعداد ونشر واختبار واستخلاص المعلومات المالية حيث يتم إدخال المعلومات مرة واحدة ثم يتم عرضها في أي شكل مطلوب مثل القوائم المالية المطبوعة ، قاعدة بيانات موقع الشركة على الأنترنت، استيفاء متطلبات هيئة سوق المال. تقدم لغة XBRL منافع لكل الأطراف المهتمة بعرض المعلومات المالية، وتتمثل هذه المنافع في تخفيض الوقت و الجهد المطلوب لمعالجة البيانات، كما تساهم في تحسين قابلية المعلومات المالية للمقارنة ، وتمثل اتجاها قويا لتحسين فعالية الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت من خلال العديد من المميزات التي من أهمها كفاءة عملية الترحيل التلقائي للتقارير إلى الموقع و من ثم تحقيق المزيد من الوفرات في و قت و تكاليف نشر المعلومات، وتقديم تقارير أكثر دقة، وتتميز بالتوقيت المناسب مما يحسن من إمكانية التحليل، كما ستزيد لغة XBRL من توافر وملائمة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية.

ودعمها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية إلى وجود لغة نمطية تستخدم في إعداد تقارير الأعمال، من شأنها تسهيل عمليات إعداد ونشر واختيار واستخلاص المعلومات المالية، وطالما سيتم تشغيل البيانات والاحتفاظ بالمعلومات في ظل هذه اللغة إلكترونيا فمن المرغوب أن يقوم المراجع بمراجعتها من خلال مدخل المراجعة المستمرة[1].

نخلص إلى أن المراجعة المستمرة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات أحد الأساليب التي تمكن المراجع من كسب فهم معقول لنظام معلومات العميل على مدار فترة زمنية طويلة، ولهذه العملية فوائد كثيرة كتقليل التكلفة و الوقت من خلال فحص عينات كبيرة بسرعة و فاعلية أكثر من المراجعة بالطرق اليدوية.

الفرع الثالث: مجال ونطاق المراجعة المستمرة

وفقا لتوصيف المراجعة المستمرة كمدخل جديد لمراجعة الحسابات، فإن مجال المراجعة المستمرة يتضمن بالضرورة مراجعة الحسابات السنوية بالإضافة إلى أية معلومات أو جداول أو مؤشرات أو إيضاحات مالية على الموقع الإلكتروني للشركة، أما نطاق المراجعة المستمرة فتحكمه طبيعة المراجعة المستمرة والهدف منها.

أولاً– مجال المراجعة المستمرة:وفقا لما جاء أعلاه يشتمل مجال المراجعة المستمرة على ما يلي[2]:

1. المعلومات والتقارير المالية الفورية، سواء الخاصة بالمركز المالي أو الدخل.
2. الإيضاحات المتممة للمعلومات المالية الفورية.
3. كافة المعلومات المالية الجوهرية التي يمكن أن ينتجها نظام المحاسبة الفورية، ويتم نشرها بصفة مستمرة وفورية من خلال موقع الشركة على الأنترنت، مثل المؤشرات المالية والتقلبات غير العادية في مؤشرات الأداء وأسبابها.

ثانياً– نطاق المراجعة المستمرة:

يشير نطاق المراجعة المستمرة إلى ما يشمله الفحص والاختبار والتحقق المستمر إلكترونيا باستخدام المراجع لأدوات تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما يدل على أنه من الناحية المهنية يجب أن يتسق نطاق المراجعة مع طبيعتها وأهدافها من ناحية وحكم المراجع وتقديراته من ناحية أخرى[3].

وعموما فإن نطاق المراجعة المستمرة غالبا يشمل كافة معاملات الشركة الإلكترونية، ونظامها المحاسبي الفوري وكفاءته في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة عبر الأنترنت.

الفرع الرابع: مخرجات المراجعة المستمرة

بعد وصول المراجع إلى استنتاج ما إذا كانت تقارير الشركة وسجلات عملياتها خالية من التحريفات الجوهرية أم لا، يكون محتوى مخرجات عملية المراجعة المستمرة كما يلي[4]:

1- أحمد محمد نور، وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، مرجع سابق، ص:337.

2- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص:80.

3- ناصر الشافعي، **مدخل المراجعة المباشرة المستمرة وأثره على جودة المراجعة**، مرجع سابق، ص. ص 111-112.

4- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية**، مرجع سابق، ص ص 327-328.

أولاً– حالة عدم وجود تحريف جوهري:

في حالة عدم وجود تحريفات جوهرية في سجل معاملات الشركة وتقاريرها المالية، عندئذ فإن المراجع سيصدر حكمه بإضفاء الصدق على المعلومات المالية التي سيتم الإفصاح عنها عبر الأنترنت، ويكون ذلك بإظهار ختم التصديق* على موقع الشركة محل المراجعة على الأنترنت ويبدي رأياً نظيفاً.

يتم عرض الختم على صفحات المعلومات المالية للشركة مع الربط بتقرير المراجع في نفس الوقت، ولمن يرغب من مستخدمي موقع الشركة في التأكد من أن الشركة قد استوفت شروط وضع هذا الختم أن يضغط على الختم نفسه ويذهب مباشرة إلى صفحة الوكيل التكنولوجي**ليتأكد من أحقية الشركة في الحصول على الختم.

من منظور مهني فإن ختم التصديق على المعلومات المالية وسجلات المعاملات عبر الأنترنت يفصح لأصحاب المصلحة في الشركة على ما يلي[1]:

- ✓ إن المراجع قد اختبر وقيم المعلومات المالية الظاهرة على موقع الشركة وفقا لمبادئ المراجعة المستمرة.
- ✓ إن المراجع قد أصدر تقرير مراجعة أشار فيه إلى أن هذه المبادئ قد تم إتباعها وبما يتناسب مع معايير المراجعة الإلكترونية المتعارف عليها.
- ✓ إن المراجع يقدم ختم المراجعة المستمرة لمن يهمه هذا الختم.
- ✓ إن الشركة قد حصلت على الختم الظاهر على موقعها.

ثانياً– حالة وجود تحريفات جوهرية:

إذا توصل المراجع إلى وجود تحريفات جوهرية في المعلومات المالية الأساسية الهامة، أو في سجلات المعلومات، ولم يتم تصويبها من خلال خطابة للإدارة أو لجنة المراجعة، فلن يتم منح الشركة ختم التصديق على هذه المعلومات، وهنا يمكن أيضا

* التصديق: هو خدمة مهنية يؤديها المراجع في صورة تأكيد على إفصاحات، بخلاف القوائم المالية التاريخية، وينتهي برأي مختلف عن الرأي الإيجابي له على القوائم المالية التاريخية فالتصديق إذن خدمة مهنية متقدمة للمراجع ثلاثية الأطراف، طرف مسؤول عن الإفصاح عن مزاعم معينة، من خلال وسيلة إفصاح، غير القوائم المالية التاريخية، ومراقب الحسابات (المراجع) كممارس يقدم تأكيدا في صورة رأي على هذه المزاعم، غير رأيه الايجابي على القوائم المالية التاريخية، وطرف ثالث هو مستلم الإفصاح وتقرير التصديق على هذا الإفصاح.
ختم المراجعة المستمرة للتصديق: هو ختم يعبر عن إضفاء الصدق على المعلومات المالية المفصح عنها من طرف الشركة عبر موقعها الإلكتروني، يوضع في حالة عدم وجود تحريفات جوهرية في سجل المعاملات والتقارير المالية للشركة عندها يفوض المراجع وسيط تكنولوجي مستقل بإظهار التصديق على موقع الشركة.

** الوكيل التكنولوجي(الوسيط التكنولوجي):من سمات التجارة الإلكترونية عبر الأنترنت ان تعتمد الشركة التجارية على طرف ثالث، مثل موردي خدمة الأنترنت وذلك لضمان ان المعاملات تم توصيلها والإفصاح عنها بطريقة سليمة، ومن الخدمات التي يقدمها هؤلاء الموردون، دخول الشركات والمستهلكون على الشبكة، إدارة الشبكة، تكامل النظم، تقديم برامج جاهزة للعملاء لأغراض التجوال عبر الشبكة، ونشر بيانات ومعلومات معينة من خلالها، ونظم السداد مقابل عمليات الشراء الفورية، وعن طريق الخادم نفسه يمكن وضع ختم المراجعة المستمرة على صفحات المعلومات المالية على موقع الشركة ويستطيع زائر الموقع –إن أراد– ان يضغط على الختم وبالتالي يدخل على موقع مكتب المحاسبة ويتأكد من منح الشركة ختم المراجعة المستمرة، المصدر: عبد الوهاب نصر علي، دراسة الآثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على نموذج مراجعة الحسابات، مرجع سابق، ص37.

1- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **المراجعة الإلكترونية في أسواق المال**، مرجع سابق، ص 108.

الدخول إلى تقرير المراجع عن طريق الوسيط التكنولوجي المستقل، ويبدي رأي متحفظ أو معاكس حسب حكمه المهني وأسباب وجوهرية التحريف.

أما إذا فرضت الإدارة قيودا على أعماله أو فَقَد استقلاله فسوف يمتنع عن إبداء الرأي، وبالطبع لن يسمح بوضع ختم التصديق المستمر على موقع الشركة على الأنترنت[1].

ثالثاً– تقرير المراجع عن اعمال المراجعة المستمرة:

بالرجوع إلى تعريف ومجال وأهداف المراجعة المستمرة يمكننا توقع كيف يظهر تقرير المراجع (من خلال الحالات أعلاه)، ويمكن إيجاز أهم سِمات ومحتوى هذا التقرير كما يلي:

1. **النواحي الشكلية ومحتوى التقرير النظيف:**

عند قرار المراجع بإعداد تقرير نظيف عن المعلومات المالية المفصح عنها في موقع الشركة على الأنترنت فسوف يستوفي تقريره النواحي الشكلية التالية، ويجب أن يحتوي كذلك على ما يلي[2]:

أ– النواحي الشكلية للتقرير النظيف:

- ✓ يعنون التقرير بأنه تقرير مراجعة عن أعمال المراجعة المستمرة.
- ✓ يوجه التقرير إلى المساهمين ومجلس إدارة الشركة وجهات الرقابة الرسمية في الشركة.
- ✓ يتكون التقرير من ثلاث فقرات هي: الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق وفقرة الرأي.
- ✓ يؤرخ التقرير بتاريخ الانتهاء من أداء أعمال المراجعة وهي غالبا كل أسبوع أو أسبوعين (15يوما).
- ✓ يوقع التقرير من المراجع مصحوباً باسم المكتب وعنوانه.

ب–محتوى التقرير النظيف[3]:

- ✓ **الفقرة التمهيدية:** يجب الإشارة في هذه الفقرة لما يلي:
  - انه راجع المعلومات والتقارير المالية السنوية، التي أنتجها نظام معلومات المحاسبة الفورية للشركة والمفصح عنها على موقع الشركة.
  - الفترة التي تغطيها هذه المعلومات(الفترة المحاسبية)، وهي غالبا يوما أو أسبوعا.
  - أن المعلومات والتقارير المالية الرئيسية مسؤولية إدارة الشركة.
  - أن مسؤوليته مراجعة هذه المعلومات والتقارير المالية وإبداء الرأي عليها.
- ✓ **فقرة النطاق:** يجب أن يشير التقرير في فقرة النطاق إلى ما يلي:
  - إن عملية المراجعة تمت وفقا لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها.

1- أحمد محمد نور، وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، مرجع سابق، ص 346.

2- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص97.

3- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية**، مرجع سابق، ص. ص331-333.

- إن هذه المعايير تتطلب تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية المفصح عنها عبر الأنترنت خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية.
- أنه قام بالتحقق من التقارير والمعلومات المالية المرفقة.
- أنه قام بالتحقق من مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج هذه المعلومات والتقارير.
- أنه يعتقد أن ما قام به من أعمال المراجعة كافٍ لإبداء الرأي والتصريح من عدمه بأحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

✓ **فقرة الرأي:**

تختلف فقرة الرأي في هذا التقرير عنها في حالة التقرير عن أعمال المراجعة السنوية، وذلك بما يتطابق مع طبيعة مجال وأهداف ونطاق الخدمة المهنية في كلتي الحالتين، ويمكن إيجاز أهم ما يجب أن تشير إليه فقرة الرأي في حالة المراجعة المستمرة كما يلي:

- الإشارة إلى أن المراجع سوف يبدي رأيا.
- الإشارة إلى أن التقارير والمعلومات المالية المفصح عنها على موقع الشركة متطابقة مع معايير المحاسبة المتعارف عنها والقوانين واللوائح السارية.
- الإشارة إلى الفترة المحاسبية (يوم أو أسبوع).

المطلب الثالث: خدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية.

إن ما استحدثته تقنية المعلومات وأنشطة التجارة الإلكترونية من خلق خدمات جديدة تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعة، هذه الخدمات أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في ممارسة وتنظيم المهنة، حيث كان لهذه التغيرات تأثيرا ملموسا على مداخل وأساليب المراجعة الخارجية من جهة وعلى تشكيلة خدمات المراجع الخارجي من جهة أخرى وأدائه لخدمات مهنية جديدة[1]. تعتبر الخدمات التوكيدية إحدى الخدمات الجديدة التي استحدثتها تقنية المعلومات وأنشطة التجارة الإلكترونية وهي خدمات مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين وضمان جودة المعلومات ومحتواها لأغراض اتخاذ القرارات، ولكسب ثقة المستخدمين وأصحاب المصالح في الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وما يُفصح عنه في مواقعها على الأنترنت، ولتأكيد عدم تغيير محتوى هذه المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية، ينبغي أن تكون هناك جهة موضع ثقة تؤكد التزام الشركات صاحبة المواقع على الأنترنت بالسياسات المعلنة والبيانات غير المالية التي يتم الإفصاح عنها، وأن تؤكد الثقة على البيانات والتقارير المالية المنشورة على تلك المواقع حتى تحوز ثقة المستخدمين، وتعمل على ألا تصيبهم أضرار استخدام معلومات غير صحيحة صدرت عن تلك الشركات. ومن خلال هذه الخدمة يضمن المراجع جودة المعلومات ويساهم في إعدادها بدلا من أن يصدر تقريره عن معلومات قائمة مُعدة من طرف إدارة الشركة، وهذه الخدمة تختلف عن خدمة إبداء الرأي وخدمة الاستشارات، ويوجد نوعان من الخدمات التوكيدية يمكن للمراجع القيام بهما وهما إضفاء الثقة على موقع العميل على الأنترنت، وإضفاء الثقة والاعتماد على النظام الخاص بشركة التجارة الإلكترونية.

1- أيمن محمد صبري شعبان، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص:193.

أدركت الهيئات المهنية العالمية في وقت مبكر أهمية وضع إرشادات حول دور المهنة في الاستجابة للتطورات التقنية والاستخدامات المتزايدة لها في قطاع الأعمال، وكان أول تلك المشاريع المهنية في الولايات المتحدة عن طريق معهد المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA)، والذي قام بإصدار عدد من الدراسات كان أهمها تقرير Elliot* عام 1996 والخاص بالخدمات التوكيدية والذي دار حول إعادة التفكير في خدمات المراجع الخارجي[1].

الفرع الأول: خدمة التأكيد على الثقة في المواقع التجارية (web trust service)

أولاً– مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع ودواعي الطلب عليها

عرف التقرير المعد من قبل لجنة إليوت، الخدمات التوكيدية: "بأنها خدمات مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين وضمان جودة المعلومات ومحتواها لأغراض اتخاذ القرارات"[2].

1– مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني:

قد يصاحب النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية العديد من المشاكل منها مصداقية القوائم المالية، وثقة المستخدمين بما ورد فيها والإفصاح المصاحب لها. حيث إن المستخدم للقوائم المالية لا يضمن أن تكون تلك القوائم المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مراقب الحسابات، والسبب في ذلك هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة الشركة أو بواسطة آخرين من خبراء استخدام الإنترنت، فضلا عما يتعلق بالإفصاح عن البيانات غير المالية والتي يكون من غير المعلوم مدى مصداقيتها. وعليه فإن مستخدمي المعلومات للشركات التي تتعامل من خلال الشبكة قد يشكّون في مصداقية هذه البيانات المتوفرة لديهم عن تلك الشركات سواء المالية أو غير المالية نظرا لأن إدارة الشركات قد تعرض بيانات إضافية ولكنها غير رسمية وغير مدققة أو لا تتمتع بالمصداقية من وجهة نظرا لمستخدم بسبب أنه يصعب عليه تحديد مدى صحتها[3].

وهناك بعض المشاكل حول مصداقية البيانات المنشورة على الإنترنت أهمها[4]:

- ✓ نشر بعض الشركات بيانات مالية غير خاضعة لفحص مراقب الحسابات وغير معدة وفق المعايير المحاسبية.
- ✓ الربط بين القوائم المالية المدققة وغير المدققة مما يؤدي إلى التشويش على مستخدمي تلك القوائم وعدم التفرقة بينهما.
- ✓ قيام بعض الشركات بعرض بيانات جزئية أو ملخصة، قد يؤدي بمستخدمي المعلومات إلى فهم خاطئ للوضع المالي للشركة نتيجة عدم رؤيتهم لتفاصيل البيانات المالية.

*قدمت لجنة إليوت (Elliott Committee)اقتراحات بحوالي 200خدمة جديدة يمكن أن يكلف المحاسب أو محافظ الحسابات بأدائها، ومعظم تلك الخدمات الجديدة يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، يصدر عن بعض تلك الخدمات تقرير تأكيدي، أما البعض الآخر فيركز على تحسين جودة المعلومات دون صدور تقرير تأكيدي، ويساهم محافظو الحسابات في الخدمات التي تتطلب تقرير تأكيدي بينما يساهم المحاسبون في أداء الخدمات التي لا تتطلب تقرير تأكيدي.

1- أيمن محمد صبري شعبان، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص:194.

2- نفسه، ص: 195.

3- إبراهيم طه عبد الوهاب، **تطوير دور و أداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة و التقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية**، المؤتمر العلمي الرابع الريادة و الإبداع(استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة)، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن،15- 16 مارس 2005.

4-توفيق عبد المحسن الخيال،**العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،كلية الاقتصاد والإدارة، م23، عدد2 2009.

- ✓ قيام بعض الشركات بإعادة صياغة قوائمها المالية بطريقة قد تؤدي إلى تغيير الرسالة التي يريد المراجع توصيلها إلى المستثمرين وأصحاب المصالح.
- ✓ عرض بيانات اختباريه خارج نطاق القوائم المالية المعدة وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وفي الغالب تكون هذه البيانات غير صادقة ومنحازة لصالح إدارة الشركة.

وعليه، ينبغي أن تكون هناك جهة موضع ثقة تؤكد التزام الشركات صاحبة المواقع على الإنترنت بالسياسات المعلنة والبيانات غير المالية التي يتم الإفصاح عنها ، وأن تؤكد الثقة في البيانات والتقارير المالية المنشورة على تلك المواقع حتى تحوز ثقة المستخدمين، وتعمل على ألا تصيبهم أضرار استخدام معلومات غير صحيحة صدرت عن تلك الشركات[1].

مهنيا تعرف خدمة التأكيد على الثقة في الموقع على الأنترنت بأنها عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الأنترنت، لاختبار مدى تماشي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة في الموقع، وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه.

وبالنظر لهذا التعريف يتضح لنا ما يلي[2]:

موثوقية الموقع (web trust): ظهرت هذه الخدمة في 16 سبتمبر 1997، هي عبارة عن خدمات تصديق من أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة على تأكيد الإدارة، حيث يؤكد بدوره للعملاء أن تطبيقات الأعمال في موقع الشركة الإلكتروني هو آمن ويمكن التعامل معه، وقد تم إجراء اختبارات الرقابة الداخلية ذات الصلة، لتحديد ما إذا كانت تتطابق مع المبادئ والمعايير الخاصة بالتجارة الإلكترونية، والتي يشار إليها "بمبادئ ومعايير الموثوقية في موقع الشركة على الأنترنت web trust Criteria and Principles" والتي ستكون موضوع المطلب الرابع من هذا المبحث.

يمكن طلب هذه الخدمة بالتعاقد مع إحدى شركات المراجعة التي تناط بها مسؤولية تزويد خدمات توكيدية تؤكد بها أن موقع العميل على الأنترنت متماشي مع مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وفي هذه الحالة تقوم شركة المراجعة بوضع ختمها الإلكتروني على صفحة العميل الإلكترونية، حيث يشير هذا الختم إلى أن الموقع يتمتع بالخدمات التوكيدية الخاصة، مما يضفي الثقة ويشجع الجمهور على التعامل مع هذه الشركة عبر موقعها الإلكتروني[3].

أ– إن خدمة التأكيد على الثقة في الموقع خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف:

- ✓ الإدارة التي تفصح عن معلومات على الموقع وعن مزاعم أنها استوفت معايير الثقة في الموقع خاصة أمن الموقع وسلامة المعاملات التجارية وإجراءاتها وخصوصية الزائرين للموقع.
- ✓ المراجع الخارجي المكلف من طرف الإدارة بتوكيل من الجمعية العامة لاختبار مدى صدق مزاعمها وإبداء الرأي والختم على الموقع.

1-إبراهيم طه عبد الوهاب،**تطوير دور و أداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية**،مرجع سابق،ص19

2- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص44

3-Arens et al, **Auditing and Assurance services: An integrated approach**,15thEd, New Jersy,Prentice Hall-Business Publishing,2014, P735.

✓ علاوة على الملاك والمقرضين والدائنين والنقابات العمالية يشمل الطرف الثالث كافة زائري الموقع الإلكتروني للشركة.

ب– خدمة التأكيد عملية منظمة لأنها تتكون من عدة مراحل وخطوات تبدأ بقبول المراجع للتكليف من الإدارة وتنتهي بإعداد التقرير وإبداء الرأي وختم الثقة على الموقع.

ج– تمثل الأدلة التي يجمعها المراجع القائم باختبار مدى صحة مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقعها الإلكتروني الأساس الذي يبني عليه رأيه الفني من ناحية، ومنح ختم التأكيد على الثقة في الموقع من ناحية أخرى.

د– إن التأكيد المهني على الثقة في موقع العميل يقدم تأكيدا إيجابيا مثل المراجعة، لذلك فهذه الخدمة تأكد على الثقة في الموقع، وتضيف بصدق الإفصاح لدى العميل عن مزاعمه بشأن الموقع، ولكنها لا تقدم تأكيدات بجودة السلع والخدمات التي يتم بيعها من خلال الموقع.

هـ– إن مجال الاختبار في هذه الخدمة هو مزاعم الإدارة بشأن الثقة فيما يفصح عنه في موقعها، وإن معظم هذه المزاعم ستتركز بصفة رئيسية على ما يلي:

1. سلامة المعاملات التجارية.
2. سلامة إجراءات تنفيذ المعاملات التجارية.
3. ضمان خصوصية الزائرين للموقع.
4. ضمان أمن الموقع.

و– تعتبر المبادئ والمعايير الخاصة بالثقة في الموقع مثل الأمن، والإفصاح والخصوصية مقياسا لصدق مزاعم الإدارة بشأن موقعها الإلكتروني.

ز– المنتج النهائي لخدمة التأكيد عبارة عن رأي فني محايد يبديه المراجع من خلال تقرير يقدمه للإدارة وأصحاب المصلحة في الشركة وزائري الموقع.

2– دواعي الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في الموقع:

تصنف هذه الخدمة كواحدة من الخدمات المهنية المستحدثة لمواجهة فائض الطلب (فجوة التوقعات) على تشكيلة خدمات المراجع، تكمن دواعي الطلب على هذه الخدمة فيما يلي[1]:

أ– زيادة المعاملات التجارية عبر الأنترنت بنوعيها B2B،B2C .

ب– زيادة عنصر الأمان في المعاملات التجارية وتفعيلها.

ج– زيادة ثقة مستخدمي الأنترنت في المراجع الخارجي وقدرته على أداء هذه الخدمة.

د– توفير الأمان لعملية إرسال المعلومات عن البنوك الخاصة لمستخدمي الموقع أو بطاقات الائتمان الخاصة بهم.

هـ– لدعم الشركات بأنواعها وزيادة فرصها التسويقية والسبيل إلى ذلك إضفاء الثقة على الموقع.

و– مدى تمثيل الموقع الذي يتم التعامل معه من خلال الأنترنت لشركة موجودة فعلا وقائمة.

1– أحمد محمد نور، وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، مرجع سابق، ص:353 (بتصرف).

ز- حاجة مستخدمي الشبكة للمواقع التجارية إلى حماية بياناتهم الشخصية من سوء الاستخدام ودعم أمن وسلامة هذه البيانات.

يقوم المراجع الخارجي المؤهل عند أداء خدمة إضفاء الثقة في الموقع على الشبكة(Web Trust) بتقييم المواقع التجارية التي تمارس من خلالها أنشطة التجارة الإلكترونية بهدف تحديد ما إذا كانت تلك الممارسات وأساليب الرقابة المتبعة تتفق مع مبادئ و معايير الثقة في المواقع الخاصة بالتجارة الإلكترونية، وفي ضوء ذلك تحصل المؤسسة (العميل) على ختم الثقة في الموقع التجاري(Web Trust Seal)[1]

ثانياً- مخرجات خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع:

يختم المراجع هذه الخدمة بتقديم رأيه الفني المحايد الذي يعتبر المنتج النهائي لهذه الخدمة المهنية، فهو أداة أو وسيلة اتصال لتوصيل رأيه إلى أصحاب المصلحة في الثقة في الموقع بشأن ما إذا كان الموقع مستوفياً لمعايير أو مقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية، كما يجب أن يستوفي تقرير المراجع عن خدمة التأكيد على الثقة مجموعة من النواحي الشكلية و الموضوعية التي تعكس سماته كمنتج مهني من ناحية وتتسق مع الهدف من الخدمة ومجالها والمستهدف منها من ناحية أخرى، علاوة على إبداء المراجع لرأيه الفني المحايد على مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الأنترنت، يقوم بإصدار ختم الثقة على موقع الشركة على الأنترنت(seal web trust) الذي يعتبر ممثلا رمزيا لتقرير التأكيد على الثقة في الموقع التجاري للشركة العميلة على الأنترنت.

لأغراض خدمة الثقة على الموقع يوجد فقط خيار واحد لإعداد التقرير، حيث لا يتم إصدار أراء متحفظة والمؤسسة يجب أن تستلم رأي غير متحفظ من المراجع والذي يكون مسموح به لعرض ختم الثقة في الموقع. حيث يمكن للعميل أن يطلع على تقرير مراجع الحسابات بالضغط على أيقونة ختم الثقة في الموقع[2].

الشكل (6.1) يوضح ختم إضفاء الثقة على المواقع التجارية

المصدر: www.webtrust.org/find-a-seal/item64418.aspx

ولإعطاء ختم الثقة على المواقع التجارية ينبغي على المراجع مراعاة ما يلي[3]:

- ✓ ينبغي أن يتأكد مراجع الحسابات من خلال أداء مهمته من أن الشركة صاحبة الموقع على شبكة الإنترنت تقوم بإتباع نظام رقابي فعّال وسليم يستطيع أن يؤكد بأن تعاملاتها على مواقعها تتم وفقا لما تم الإفصاح عنه على تلك المواقع.

1- أيمن محمد صبري شعبان،**مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص:204.

2- نفسه، ص:210.

3- ناظم حسن رشيد، **دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الأنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة تكريت، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 8،العدد 23، 2011.

- ✓ ينبغي على مراجع الحسابات ألا يمنح خاتم الثقة أو التقرير بمنح الثقة في المواقع على شبكة المعلومات إلا إذا توافرت لديه فترة صلاحية لا تقل عن شهرين قبل تدقيق تلك المواقع، أما إذا كان هناك تكليف مستمر للمراجع للحصول على خاتم الثقة فإن التكليف ينبغي أن يبدأ بانتهاء الفترة السابقة.
- ✓ العمل على تقييم نظم الرقابة وحماية المعلومات وأمنها والتي تتمشى مع إجراءات التجارة الإلكترونية وتبادل المعلومات إلكترونيا والقيام بالاختبارات اللازمة للتأكد من تطبيق معايير الثقة التي أقرتها الهيئات المهنية.
- ✓ ضرورة أن يشمل تخطيط مراجع الحسابات لأداء المهمة التأكد من أن الشركة صاحبة الموقع تلبي كافة المعايير والمبادئ التي حددتها الهيئات المهنية للحصول على خاتم الثقة (Web Trust Seal)
- ✓ قيام مراجع الحسابات بالتأكد من أن الشركة تعلن لمستخدمي مواقعها على الإنترنت الجوانب المتعلقة بما يلي :

- فترة صلاحية الشهادات الرقمية (خاتم الثقة) والتي يكون تاريخ صلاحيتها سنة كاملة من تاريخ إصدارها، وأن المراقب سيقوم بتقديم تقرير دوري يوضح أن مواقع الشركة مازالت تتمشى مع معايير الثقة، وذلك خلال فترة صلاحية خاتم الثقة.
- التغييرات التي أجرتها الشركة على مواقعها بالإنترنت من خلال التحديث أو حماية أمن المعلومات، وتأثير ذلك على القوائم والتقارير المالية المنشورة .
- وفيما يتعلق بالتغييرات في مواقع الشركة على الإنترنت ينبغي أن يتأكد المراقب من أن هذه التغييرات تحتاج أو لا تحتاج إلى تأكيد ثقة من جديد، وهل سيترتب على التغيير رفع خاتم الثقة من الموقع أم لا.

الفرع الثاني:خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية (Sys trust)

أولاً – ماهية خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية:

1. ظهور خدمة التأكيد على الثقة في النظم: ظهرت هذه الخدمة في نوفمبر عام 1999، ويقوم بها مراجع خارجي مستقل ومؤهل بتلقيه لدورات تدريبية عديدة تسمح له بفحص ومراجعة أنظمة المعلومات الإلكترونية لدى الشركة طالبة الخدمة والتأكد من فعاليتها ودقتها، وهي خدمة مهنية تصديقية تقدم تأكيد إيجابي بشأن اختبار مدى صدق النظام وأمنه لخدمة المسؤولين عن النظم ومستخدمي مخرجاتها. وتتضمن خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية قيام المراجع بأداء اختبارات كاختبارات المراجعة لاختبار البنية التحتية للنظام، البرامج، العاملين، الإجراءات،والبيانات،وذلك لتقييم مدى إمكانية الاعتماد على النظام، ويؤكد التقرير الايجابي لخدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية على إمكانية الاعتماد على النظام وقدرته على العمل بدون أخطاء جوهرية، خلل أو فشل خلال فترة زمنية محددة وبيئة معينة.

2. خصائص خدمة التأكيد على الثقة في النظم

مما سبق يمكننا استنتاج أهم خصائص خدمة التأكيد على الثقة في النظم كما يلي[1]:

- ✓ هي خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف: الإدارة والمراجع ومستخدمي مخرجات النظام.
- ✓ هذه الخدمة تقدم تأكيدا إيجابياً بشأن النظام فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد عليه من خلال صِدقه وأمنه.
- ✓ إن مجال هذه الخدمة يشمل مزاعم الإدارة فيما يتعلق باستيفاء النظام لاعتبارات الصدق والأمن.
- ✓ إن هذه الخدمة يمكن أن تطبق على نظام المعلومات ككل أو أحد مكونات هذا النظام.
- ✓ إن فترة الخدمة المهنية هنا يمكن أن تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر.

ثانياً– دواعي الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية:

يمكن القول بأن الطلب على هذه الخدمة مكمل للطلب على خدمة التأكيد على الثقة في المواقع على الأنترنت، حيث تظهر الحاجة لخدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية لتجنب ما يلي[2]:

- ✓ فقد الاتصال بالنظام، وبالتالي عدم تلبية الحاجات الضرورية للعملاء أو العاملين بالشركة؛
- ✓ إمكانية وصول المستخدمين غير المرخص لهم إلى البرامج وقاعدة البيانات مما يجعل الأنظمة مكشوفة أمام الفيروسات والمخترقين؛
- ✓ احتمال فقد سرية وتكامل البيانات إذا ما تعطل النظام؛
- ✓ نقص ثقة المستثمرين والعملاء من جراء الدعاية السلبية الناتجة عن تعطل النظام؛
- ✓ مشاكل الصيانة التي ينتج عنها آثار جانبية سلبية كنتيجة للتغيرات التي تحدث بالنظام مثل: فقدان إمكانية الحصول على خدمات معينة من النظام، فقدان سرية البيانات أو فقدان تكاملها.

وقد يزداد طلب الشركات على هذه الخدمات عندما ترغب في التميز عن منافسيها للحصول على مناقصات معينة، أو من أجل إقناع العملاء بقدرتها على تلبية طلباتهم عند الحاجة ودون أي تأخر أو انقطاع قد ينجم عن تعطل النظام، حيث أن وجود ختم تأكيدي من قبل مراجع ذو مصداقية، يؤكد على ثقة نظام الشركة وقدرته على العمل بصورة مستمرة في أثناء إجراء عمليات الصيانة.

وعليه فإن خدمة إضفاء الثقة في النظم الإلكترونية تساهم بدرجة كبيرة في ترويج التجارة الإلكترونية بنوعيها B2C, B2B

ثالثاً – مخرجات خدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية:

مما لا شك فيه، أن خدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية خدمة مهنية متكاملة، يجب أن تنتهي بمنتج تام، وهو تقرير المراجع عن أعمال التأكيد على الثقة في النظام، ويفيد هذا التقرير بمَد العديد من الأطراف بالمعلومات التي تفيدهم في الثقة في إمكانية الاعتماد على النظم التي يستخدمونها في التجارة الإلكترونية أو التي يدفعون عنها أتعاب للمستخدم، وفي حال مطابقة الأنظمة الإلكترونية لمبادئ ومعايير معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي يقوم المراجع بإصدار تقرير نظيف يتضمن ختم

1- أحمد محمد نور، وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، مرجع سابق، ص:367.

2- سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية**، مرجع سابق، ص: 362-363.

يوحي بذلك، يطلق عليه "ختم التأكيد على الثقة في النظام (Sys trust Seal)". والزائر لموقع الشركة يمكنه الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات والمعلومات المرتبطة به بالضغط على الختم.

الشكل(7.1) ختم التأكيد على الثقة في النظام الإلكتروني

المصدر: www.webtrust.org/find-a-seal/item64418.aspx

المطلب الرابع: مبادئ ومعايير خدمة إضفاء الثقة

الفرع الأول: مبادئ تنظيم خدمة التأكيد على الثقة في المواقع الإلكترونية

قام معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي (AICPA/CICA) بوضع سبع مبادئ تنظم خدمة التأكيد على الثقة على المعاملات التجارية التي تتم عبر المواقع التجارية على الأنترنت، وهذه المبادئ هي[1]:

أ- الخصوصية: يجب أن تلتزم الإدارة بالمحافظة على خصوصية عملائها، وعدم السماح بإساءة استخدام البيانات الخاصة بالعميل، وتركز اختبارات الخصوصية على كيفية حصول الموقع على البيانات الخاصة بالعميل، وما هي حدود استخدام تلك البيانات،وما هي الطرق المتبعة لتصحيح البيانات غير السليمة في حالات الإدخال غير السليم لها، وما هي الإجراءات المتبعة إذا ما رغب العميل في عدم تنفيذ عملية الشراء. وما هي البرامج التي يستخدمها الموقع التجاري كوسيلة للتعرف على الجهاز الخاص بالعميل عند استخدامه للشبكة، وذلك ضمانا لسهولة وسرعة ربط جهاز العميل بالموقع لإعلامه بالعروض وغيرها من المعلومات المتعلقة بالموقع.

ب- سلامة إجراءات العمل والمعاملات التجارية: يجب أن تلتزم الإدارة بإتباع الإجراءات الكافية والملائمة التي تكفل سلامة ودقة معاملاتها، وكذا اتصالاتها من خلال الأنترنت.

فيما يخص سلامة إجراءات العمل، يتحقق المراجع الخارجي من عدة عناصر منها:

- ✓ التحقق من قيام الموقع بتقديم وصف لحالة وطبيعة السلع والخدمات المقدمة بدقة؛
- ✓ إفصاح الموقع عن المدة اللازمة لتنفيذ العملية بعد تلقي أمر الشراء، وسائل السداد الإلكترونية الممكنة؛
- ✓ مدى إمكانية رد السلع إذا كانت مخالفة للشروط؛
- ✓ إفصاح الموقع عن مراكز بيع قطع الغيار والصيانة والدعم الفني للسلع المباعة، والعنوان بالتفصيل لمقر الشركة، مع ضرورة وجود وسائل أخرى للاتصال بالشركة كالأرقام الهاتفية.

أما فيما يخص سلامة المعاملات التجارية، يتحقق المراجع من:

- ✓ قيام الموقع بفحص طلبات العملاء والتأكد من دقتها واكتمالها؛
- ✓ قيام الموقع بالحصول على بيانات مؤكدة من العميل قبل تنفيذ العملية؛

1- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية**، مرجع سابق، ص395-397 (بتصرف).

✓ قيام الموقع بعرض أسعار البيع والتكاليف الأخرى على العميل قبل تنفيذ العملية؛

✓ التحقق من أن الموقع يقوم بالتنفيذ الجيد لطلبات الشراء من حيث الشحن، والكمية المحددة والميعاد المحدد وفقا للتعاقد.

ج- الأمن: يجب أن تلتزم الإدارة بتصميم وتنفيذ ومتابعة آليات ونظم وأدوات ملائمة وكافية لضمان أمن وسلامة الموقع. وأنه قد تم حمايته في مواجهة الوصول غير المصرح به.

يتحقق المراجع هنا من أن الموقع التجاري لديه خطة محددة للتعامل مع الثغرات الأمنية في حالة وجودها وكذلك لديه إجراءات محددة لاستعادة نظامه في حالة توقف الموقع عن العمل، وغيرها من الأمور والإجراءات المتعلقة بأمن المواقع التجارية.

د- الإتاحة: وفيه يتحقق المراجع الخارجي من أن الموقع متاحا لاستخدام العملاء بصورة دائمة، عن طريق التحقق من أن البرامج والمكونات المادية الخاصة بالموقع يتم اختبارها وتجديدها كلما اقتضت الضرورة للمحافظة على إتاحة الموقع.

هـ- عدم إنكار الالتزامات: يجب أن تلتزم الإدارة بما تعلنه عن مسؤوليتها نحو الغير خاصة عملاء الشركة وغيرهم من زائري الموقع، وذلك بالتثبت منهم وإتباع الإجراءات المناسبة للوفاء بالتزاماتها نحوهم.

يقوم المراجع هنا بالتحقق من مدى التزام الموقع بمسؤوليته عن التحقق من الأفراد المصرح لهم بدخول واستخدام الموقع، ومسؤوليته عن وجود إجراءات لتسجيل موافقة العميل على تنفيذ العملية، ومسؤوليته في تحديد أي من الطرفين (الموقَع أم العميل) مسؤولا عن أي خسارة قد تنشأ في أي مرحلة من مراحل العملية التجارية.

و- السرية: وفيها يتحقق المراجع الخارجي من أن الموقع يحافظ على سرية البيانات الخاصة بالعملاء عن طريق تأمين عملية الحصول على تلك المعلومات واستخدامها، تصميم النظم التي تمنع أي طرف خارجي غير مصرح له من الوصول للبيانات الخاصة بالعملاء، عدم الإفصاح عن الرقم الخاص بجهاز العميل، وذلك لمنع وصول الفيروسات وملفات وبرامج الاختراق إلى جهاز العميل، وتأمين النسخ الاحتياطية لبيانات العملاء بشكل كاف.

ز- الإفصاح المفصل: يجب أن تلتزم الإدارة بالإفصاح عن البيانات والإجراءات الخاصة بالثقة في الموقع، وخاصة الإجراءات المتبعة حيال الالتزام بمبادئ دعم الثقة في الموقع.

ويعني الإفصاح المفصل أنه إذا رغب الموقع في قيام المراجع بالتقرير عن أي مبدأ من المبادئ السابقة، فينبغي عليه أن يقوم بإفصاح كامل عن الإجراءات المتبعة للالتزام بذلك المبدأ.

الفرع الثاني: مبادئ تنظيم خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية

قام كل من معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي (AICPA/CICA) بالمشاركة في وضع قواعد خدمة (Sys trust) التي تستهدف دعم الثقة في النظم الإلكترونية، حيث يقدم المراجع تقريرا بنتائج أعمال المراجعة التي قام بها للنظم الإلكترونية المستخدمة متضمنا على وجه الخصوص، مدى توافر المعلومات، وأسلوب تأمينها ومستوى دقتها، وإجراءات الصيانة والتحديث لها بما يحقق الثقة في النظام، وللوصول إلى تقرير نظيف يجب توافر في النظام المبادئ التالية[1]:

(1)- سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية**، مرجع سابق، ص 363-364.

أ- الإتاحة: وفيه يتحقق المراجع من أن النظام يعمل وفقا لمقتضيات وحاجات العمل دون أي توقف إضافة إلى وجود إجراءات محددة تضمن استعادة النظام للعمل في حالة توقفه لأي سبب من الأسباب.

ب- الأمن: وفيه يتحقق المراجع من أن النظام يتضمن إجراءات تضمن حمايته من الوصول غير المرخص به إلى البرامج وقاعدة البيانات، وذلك من قبل المستخدمين الداخلين والخارجيين.

ج- سلامة العمليات: وفيه يتحقق المراجع من قدرة النظام على تشغيل البيانات بدقة، وبصورة سليمة، وفي التوقيت الملائم، وبما يتفق مع المصرح به.

د- القابلية للصيانة: وفيه يتحقق المراجع من وجود إجراءات تضمن إمكانية تعديل وصيانة النظام لضمان الإتاحة، الأمن وسلامة العمليات، دون الحاجة إلى توقف النظام ولو لفترة وجيزة.

ونظرا للتقارب الكبير بين خدمتي الثقة (خدمة تأكيد الثقة في النظم و خدمة تأكيد الثقة في المواقع)، لكونهما الخدمتين الوحيدتين لتأكيد الثقة، إضافة إلى أنهما تعملان ضمن إطار واحد وهو بيئة الأعمال الإلكترونية، فقد أصدر معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي في الفاتح من أفريل سنة 2003 مبادئ ومعايير مشتركة لهاتين الخدمتين تحت اسم خدمات تأكيد الثقة (Trust Service) وهي: الأمن (الحماية)، الإتاحة، السرية، الخصوصية، سلامة العمليات[1].

الفرع الثالث: مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية (التأكيد على الثقة) Trust Service Principales and criteria

وضع المشروع المشترك بين معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي الكندي خمسة مبادئ ينبغي على موقع الشركة الإلكتروني تطبيقها والالتزام بها، ليكون صادقا، ويمكن الاعتماد عليه وزيادة الثقة فيه، كما قاما بوضع أربع معايير أساسية وإجراءات فرعية للمساعدة في تطبيق المعايير حيث تعمل هذه المعايير على التأكد من تطبيق المبادئ المقترحة.

أولاً- مبادئ خدمة تأكيد الثقة (Principles):

تتمثل مبادئ خدمة تأكيد الثقة فيما يلي:[2]

أ- الحماية (الأمن): ينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها.

ب- جاهزية النظام (الإتاحة): وينص على أن يكون النظام جاهزا للعمل وفقا للسياسات الموضوعة.

ج- سلامة وتكامل الإجراءات: ينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها، وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.

د- الخصوصية على الشبكة: وتنص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الأنترنت يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.

هـ- السرية: تنص على أن سرية جميع المعلومات، تتماشى مع سياسات الشركة، وعلى الرغم من أهمية كافة مبادئ خدمات التأكيد على الثقة إلا أن مبدأي الأمن والخصوصية هما الأكثر أهمية، حيث أشارت الكثير من الدراسات على أن العديد من

(1)- سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية**، مرجع سابق، ص366.

2-www.web trust.org/homepage…./item27834.aspx2015 تاريخ الاطلاع: 20 أوت

العملاء يمتنعون عن الممارسة الكاملة للتجارة الإلكترونية بسبب خوفهم من سرقة البيانات أثناء نقلها كسرقة رقم بطاقة الائتمان أو سوء استخدام البيانات الشخصية.

ثانياً– معايير خدمة تأكيد الثقة (Criteria):

تتمثل المعايير المرتبطة بالمبادئ السابقة الذكر فيما يلي[1]:

أ– السياسات: ينص على أنه يجب على الشركة أن تعرف وتحدد سياساتها الملائمة لكل مبدأ من مبادئ خدمات التأكيد على الثقة.

ب– شبكات الربط (الاتصالات): ينص على أنه يجب على الشركة أن توصل وبشكل واضح سياساتها إلى المستخدمين المرخص لهم.

ج– الإجراءات: تنص على أنه يجب على الشركة أن تستخدم الإجراءات الملائمة لتحقيق أهدافها بما يتفق مع السياسات المحددة.

د– المراقبة: وتنص على أنه يجب على الشركة أن تراقب النظام والطريقة التي تنفذ بها الإجراءات، ومن ثم تصحيح الخلل بما يتفق مع السياسات المحددة.

لتحقيق مبدأ ما من المبادئ السابقة يجب أن تطبق معاييره كاملة، كما يمكن تقديم ختم يوحي بتحقق مبدأ ما دون غيره من المبادئ كتقديم ختم للخصوصية فقط، وبالتالي يمكن تقديم هذه المبادئ وفقا للحاجة إليها، وبشكل مستقل عن بعضها البعض[2].

ثالثاً– الإجراءات الفرعية لمعايير التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني

يشير المشروع إلى أن كلا من المعايير الرئيسية التي سبق ذكرها تحتوي على إجراءات فرعية، ذلك من أجل أن تتماشى مع المبادئ المقترحة وبالشكل التالي[3]:

أ– معيار السياسات والذي يجب ان يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية هي:

- ✓ وضع السياسات والمصادقة عليها؛
- ✓ ملائمة السياسات للقوانين المعمول بها؛
- ✓ تحديد مسؤوليات واضعي السياسات.

ب– معيار شبكات الربط: والذي يجب ان يرافقه خمسة إجراءات فرعية هي:

- ✓ الإفصاح عن الشبكات؛
- ✓ الإفصاح عن السياسات المتبعة في الشبكات وعن المرخص لهم باستخدامها؛
- ✓ تحديد الأشخاص المؤهلين للتعامل مع الشبكات؛
- ✓ توضيح الآلية التي تمكن المستخدم من طلب المساعدة من الشركة بخصوص أي موضوع يعنيه؛

1-www.web trust.org/homepage…./item27834.aspx2015 تاريخ الاطلاع: 20 أوت

2- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية**، مرجع سابق، ص 407.

3- ظاهر شاهر القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص104.

- ✓ توضيح التغيرات التي يمكن أن تحدث شبكات الربط وبيان أثرها على المستخدم لها.

ج- معيار الإجراءات والذي يجب أن يرافقه سبعة إجراءات فرعية هي:

- ✓ وضع إجراءات منطقية للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة؛
- ✓ وضع إجراءات ملموسة للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة؛
- ✓ وضع أسس حماية منطقية لمنع غير المصرح لهم بدخول النظام؛
- ✓ وضع أسس حماية منطقية لمنع البرامج المحوسبة غير المصرح لها بدخول النظام؛
- ✓ وضع أسس حماية منطقية تمنع وصول معلومات العمليات التي تتم عبر التعامل إلى الجهات غير المصرح لها.
- ✓ تعريف وتوضيح الإجراءات التي ستتخذ في حالة محاولة اختراق النظام من قبل الغير؛
- ✓ وضع أسس تصحيح سير العمليات التي لم تكتمل.

د- معيار المراقبة والذي يرافقه ثلاث إجراءات فرعية هي:

- ✓ تقييم أداء آلية المراقبة؛
- ✓ تعريف وتحديد البدائل للمراقبة إن وجدت؛
- ✓ مراقبة التغيرات التي تحدث على التكنولوجيا وبيئتها.

الفرع الرابع: المهارات المطلوبة في المراجع لأداء خدمات التأكيد على الثقة

لأداء خدمات التأكيد على الثقة يتطلب من المراجع أولا الالتزام بالمبادئ والمعايير الأخلاقية المطلوبة لتقييم وإضفاء الثقة على نظم التجارة الإلكترونية، وأن يمتلك المهارات اللازمة لتقييم أدلة الإثبات، وتقييم مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية وكذا التقرير عن نتائج الأعمال التي تم إنجازها. وحتى يتمكن المراجع الخارجي من تقديم خدمات الثقة ينبغي عليه إضافة إلى المهارات التقليدية في مجال المحاسبة والمراجعة أن يكون قادرا على التحكم واستخدام الأساليب الآلية، تقنية المعلومات الاتصالات الرقمية، الترميز، مبادئ التوقيع الإلكتروني والقدرة على تخزين واستدعاء الأحجام الكبيرة من البيانات.

زيادة عن ضرورة اقتناء شركات المراجعة للبرامج وغيرها من أدوات المراجعة المبنية على التقنية الحديثة[1].

وحسب اللجنة المنبثقة عن معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي فإن خدمات التأكيد على الثقة يقدمها محاسب قانوني مستقل ومؤهل من إحدى المعهدين، وأن يكون حاصلا على شهادة CPA من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، أو شهادة CA من معهد المحاسبين القانونيين الكندي زيادة على اشتراكه في برامج إضفاء الثقة بالمواقع التجارية (Trust seal) حيث ينبغي أن يكون المراجع مؤهلا علمياً وعملياً لفهم طبيعة المواقع التجارية وما تنطوي عليه من تقنية معلوماتية.

ولمسايرة التطورات التكنولوجية ينبغي أن تتوافر في المراجع خاصية التعليم المستمر ليتمكن من مسايرة التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات، وما يرتبط بها من معايير جديدة تصدرها الهيئات المهنية المتخصصة والتي تتماشى مع الخدمات الجديدة المقدمة في مجال المراجعة، وفي هذا السياق أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) برامج دراسية إرشادية في مجال تقنية

1- سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية**، مرجع سابق، ص:369.

المعلومات والحاسب الآلي، وأشار إلى ضرورة إعطاء تقنية المعلومات والحاسب الآلي الأهمية الفائقة في الدراسة الجامعية وفي التأهيل المهني للمحاسبين، وأشار على ضرورة تشجيع المحاسبين القدامى على تعلم هذه التقنية من خلال برامج التعليم المهني المستمر[1].

وأكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بضرورة توفر وكحد أدنى بعض المهارات المطلوبة لأداء خدمات التأكيد على الثقة وهي[2]:

1. المعرفة العلمية بتقنية شبكة المعلومات الدولية، اتفاقيات الاتصال (Protocols) وأساليب الأمن.
2. الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية الملائمة لبيئة الأعمال الإلكترونية، هذا فضلا عن ضرورة التزامه بالمعايير المهنية والتي تميزه عن غيره من مقدمي خدمات التأكيد على الثقة.

مما سبق يمكننا تلخيص المتطلبات المهنية المطلوب توافرها في المراجع لأداء خدمات التأكيد على الثقة كالتالي:

1. التمكن من المهارات التقليدية في مجال المحاسبة والمراجعة.
2. القدرة على التحكم في تقنية المعلومات، الاتصالات الرقمية، الترميز، مبادئ التوقيع الإلكتروني، تخزين واستدعاء الأحجام الكبيرة في البيانات، اتفاقيات الاتصال (Protocols)، وأساليب الأمن.
3. الحصول على شهادة*CPA في معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أو شهادة **CA من معهد المحاسبين الكندي.
4. اشتراك المراجع في دورات تدريبية في برامج التأكيد على الثقة في المواقع التجارية (Trust Seal).
5. ضرورة متابعة التعليم المستمر لمسايرة التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات وما تصدره الهيئات المهنية المتخصصة في مجال مراجعة التجارة الإلكترونية
6. الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية الملائمة لبيئة الأعمال الإلكترونية.
7. امتلاك المراجعين وشركات المراجعة للبرامج وأدوات المراجعة المبنية على تكنولوجيا المعلومات.

1- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية**، مرجع سابق، ص 415.

2- سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية**، مرجع سابق، ص:370-371.

*CPA : Certified public Accountant.

**CA Chartered Accountant

خلاصة الفصل:

تطرق الباحث في هذا الفصل إلى دراسة الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية من خلال التعرف على هذه الظاهرة وإيجاد تعريفاً لها مما كُتب عنها من طرف المفكرين و الهيئات المهنية المختصة، كما بين الباحث مبادئ نظام التجارة الإلكترونية وخصائصها الجوهرية.

ونظراً لاتساع نشاط التجارة الإلكترونية ليشمل إنجاز مختلف الأعمال عن طريق الأنترنت قام الباحث بتوضيح أنماط التجارة الإلكترونية باستعمال مصفوفة كوبل، وبعد أن بيّن خصائص التجارة الإلكترونية كان من الضروري التطرق إلى واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال البنية التحتية التكنولوجية المتمثلة في شبكة الهاتف و الأنترنت الذي تم اعتماده مؤشرا لقياس التجارة الإلكترونية في الجزائر، كما تجدر الإشارة إلى التطور السريع لعدد مشتركي الأنترنت و الجهود المبذولة لتحسين الخدمة و رفع معدلات الاختراق.

تجدر الإشارة إلى أن المراجعة واجهت تحديات عديدة بسبب ظهور التجارة الإلكترونية، وأصبح حتما على مهنة المراجعة أن تتكيف مع هذا الواقع وتستجيب لتأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من خلال آليات للتطوير المهني، وهي المراجعة المستمرة وخدمات تصديقية متمثلة في خدمة التأكيد على الثقة في موقع الشركة وخدمة التأكيد على الثقة في نظام معلومات المحاسبة الفوري.

الفصل الثاني

مرجعية الدراسة وموقع الدراسة الحالية منها

تمهيد:

لقد تم مراجعة دراسات بحثية متعددة حول الموضوع، حيث شملت هذه الدراسات متغيرات متعددة وأبعاد متنوعة وأهداف ومتغيرات مختلفة، ومن خلال هذه المراجعات تم الوصول إلى دراسات متعلقة بالموضوع مدار البحث بما يحقق أهداف الدراسة.

قام الباحث في هذا الفصل باستقراء أهم الدراسات السابقة في مجال التجارة الإلكترونية وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات وآثارها الحتمية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، وتم في عملية التطرق لهذه الإصدارات و الدراسات مراعاة ترتيبها الزمني التصاعدي.

قُسم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لمرجعية الدراسة باللغة العربية، أما الثاني تم فيه التطرق لمرجعية الدراسة باللغات الأجنبية، وإبراز ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مرجعية الدراسة باللغة العربية

تم التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث والتي كتبت باللغة العربية والمتمثلة في رسائل جامعية وأوراق بحثية لمؤتمرات ومقالات منشورة في مجلات متخصصة.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية

الفرع الأول: الأطروحات

أولاً: دراسة ظاهر شاهر يوسف القشي، أطروحة دكتوراه في المحاسبة بعنوان:" **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية.**"

جامعة عمان للدراسات العليا، 2003.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية ومحاولة الوصول إلى بناء نموذج مقترح يربط بين نظام المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية وذلك إستنادا إلى بنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بمراجعة تعاملات التجارة الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة وبشكل رئيسي مما يلي:

1. أهمية التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في تأهيل الشركات للخوض في عالم العولمة وضمان بقائها ومقدرتها على المنافسة؛
2. إيجاد طريقة، أو آلية لحماية النظام المحاسبي لتلك الشركات المستخدمة للأنترنت يشجع الكثير من الشركات على استخدام التجارة الإلكترونية، وتحقيق عوائد كبيرة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني في شتى المجالات؛
3. إن التمكن من تطوير نموذج الربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية، يساهم بطريقة علمية ومدروسة ومنظمة من زيادة حماية النظام المحاسبي لتلك الشركات الراغبة في استخدام التجارة الإلكترونية، ومن ثم الحفاظ على الاقتصاد الوطني من قراصنة الانترنيت وتعزيز ثقة أصحاب المصالح؛
4. وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري لأي شركة، فإن تقويته وتقويمه سيساهم بشكل كبير في حماية الشركة ونموها بشكل أكثر فاعلية.

مشكلة الدراسة:

يمكن حصر مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ما هي المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية؟

2- ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي سلبية الأمان Security المفقودة في التجارة الإلكترونية؟

3- ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي سلبية التوكيدية Assurance المفقودة في التجارة الإلكترونية؟

4- ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي سلبية الموثوقية Reliability المفقودة في التجارة الإلكترونية؟

نتائج الدراسة:توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أثرت التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة في جميع المجالات المهنية و في مهنتي المحاسبة و المراجعة بشكل خاص.
2. تعمل التجارة الإلكترونية في بيئة فريدة من نوعها، باعتبار أن جميع العمليات التي تتم من خلالها تفتقد للتوثيق المستندي في أغلب مراحلها.
3. إن غياب التوثيق لعمليات التجارة الإلكترونية ساهم بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والمراجعة هما: -آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية،- وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية.
4. أن بعض هيئات المحاسبة والتدقيق قد تنبهت لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية.
5. أن نظرية المحاسبة وبشكلها الحالي لم تستطع معالجة آلية التحقق والاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية.
6. يمكن حل كثير من المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص إن تمكنا من توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.
7. إن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها إلكتروني على شبكة الانترنيت ، وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا.
8. توصل الباحث لتصميم نموذج محاسبي مقترح وفقاً لمعايير المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

الخلاصة: جاءت هذه الدراسة نتيجة لنمو التجارة الإلكترونية، والمشاكل المصاحبة لهذا النمو باعتبارها تفتقد إلى التوثيق المستندي وبالتالي فهي تفتقد إلى الأمان و الموثوقية. حسب الباحث فإن معالجة هذه المشاكل والحد من خطورتها يكمن في إيجاد نظام معلومات محاسبي فعّال،حيث عمل على الوصول إلى بناء نموذج مقترح يربط بين نظام المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية استنادا إلى المشروع الأمريكي الكندي المشترك، فهو يرى بأن توفر مثل هذا النظام المحاسبي من شأنه زيادة إقبال الشركات على التعامل في بيئة التجارة الإلكترونية، وبالتالي توفير الحماية اللازمة للشركات مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني. تجدر الإشارة إلى أن تقديم خدمات التأكيد على الثقة من خلال بناء نموذج مقترح يربط بين نظام المعلومات المحاسبية و التجارة الإلكترونية، استنادا إلى بنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بمراجعة تعاملات التجارة الإلكترونية قد لا يمكن تحقيقه في كثير من البلدان، كون خدمات التأكيد على الثقة يقدمها محاسب قانوني مستقل ومؤهل من إحدى المعهدين وأن يكون حاصلا على شهادة CPA من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، أو شهادة CA من معهد المحاسبين القانونيين الكندي زيادة

على اشتراكه في برامج إضفاء الثقة بالمواقع التجارية (Trust seal) حيث ينبغي أن يكون المراجع مؤهلا علمياً وعملياً لفهم طبيعة المواقع التجارية وما تنطوي عليه من تقنية معلوماتية.

مما توصل إليه الباحث أيضاً أن التأثير الحتمي للتجارة الإلكترونية على مهنتي المحاسبة والمراجعة ساهم في إيجاد مشكلتين هما: – آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد عن التجارة الإلكترونية ثم مشكلة الضريبة في ظل التجارة الإلكترونية، فقد أصاب الباحث لأن الإيراد من بيع البضاعة أو الخدمة يتحقق بمجرد بيع البضاعة و تسليمها للعميل، ولكن في ظل التجارة الإلكترونية فإن الايراد يعتبر محققاً في حال إضافة الفقرة التالية إلى الحالات التي يعتبر فيها الإيراد محققاً و هي[1]:" تحقق الإيراد المتولد من التجارة الالكترونية عند نقطة البيع في حال أمن و سلامة الموقع الالكتروني، وما يحتويه من معلومات، بالإضافة إلى الثقة في النظام القائم في الشركة، وذلك من خلال تفعيل خدمات التوكيدية و المراجعة المستمرة كوظائف جديدة للمراجع والتي توضح مدى تأمين وسلامة النظام."

أما المشكلة الضريبية فيمكن حلها عن طريق الاتفاقيات الدولية باعتبار عالمية التجارة الالكترونية، وكذلك إصدار تشريعات محلية بإمكانها مواكبة التطور في بيئة الأعمال.

ثانياً–دراسة أحمد عبد الله عمر العمودي، أطروحة دكتوراه في المحاسبة بعنوان:"**أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة – دراسة ميدانية في اليمن**"، جامعة دمشق،2006.

أ– هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر مراجعة الحسابات نتيجة لنمو عمليات التجارة الإلكترونية، من خلال التعرف على خصائص هذا النوع من النشاط، وإيضاح التحديات والفرص التي تفرضها على مهنة المراجعة، وما تستوجبه من إلمام المراجع الكافي بتقنيات التجارة الإلكترونية، وبأحدث الإجراءات والأساليب المستخدمة في مجال مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، ووضع هذه الإجراءات في إطار يعكس متطلبات مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية. ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ إيضاح التحديات والفرص التي تواجه مهنة المراجعة نتيجة تطور التجارة الإلكترونية وموقف المراجع منها.
- ✓ إبراز أثر مخاطر التجارة الإلكترونية في تقييم المراجع لمخاطر المراجعة، والتعرف على أهم المخاطر الجديدة أو المتوقعة التي تواجه المراجع نتيجة ممارسة التجارة الإلكترونية.
- ✓ التعرف على مستوى المعرفة العلمية للمراجع في اليمن ومهاراته المهنية للقيام بمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية وفقا لمتطلبات البيان الدولي 1013.
- ✓ الوقوف على الدور الذي تقوم به المنظمات المهنية القائمة على مهنة مراجعة الحسابات بخصوص أداء الخدمات المهنية الجديدة. ووضع إطار لمتطلبات مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية وإجراءاتها.

[1] مجدي أحمد السيد الجعبري، **مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص44.

ب–إشكالية ومنهج الدراسة:

وحاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

– هل مراجع الحسابات في اليمن قادرا على مراجعة البيانات المالية لعمليات التجارة الإلكترونية، ومواجهة تحدياتها في ظل مهاراته الحالية؟

– ما المطلوب من المراجع تجاه المخاطر الجديدة الناجمة عن ممارسة التجارة الإلكترونية؟ وما مدى التركيز المطلوب من المراجع على تقييم مخاطر أعمال التجارة الإلكترونية؟

– ما مدى اعتماد المراجع على أدلة المراجعة التي يمكن الحصول عليها من نظام المؤسسة الإلكتروني، لإتمام عملية المراجعة والتأكد من سلامة عمليات التجارة الالكترونية ولاسيما أن مسار المراجعة أصبح في أغلبه غير ورقي؟وما مدى صعوبة الحصول على أدلة الإثبات الإلكترونية وتقييمها؟

– هل أصبح على مراجع الحسابات التأكد من التزام الشركات التي بدأت بممارسة التجارة الإلكترونية بإجراءات رقابية تمكنها من ضمان الحماية من الوصول غير المخول،والسرية، وسلامة الصفقات، والخصوصية؟ وما المطلوب من المراجع لأداء هذه المهام؟

– ما المطلوب من المراجع للتأكد من مدى إفصاح المؤسسة عن تطبيقاتها لعمليات التجارة الإلكترونية على موقعها الإلكتروني ومدى قدرة الموقع على التفاعل مع الزوار؟

ج– نتائج الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان لجمع بيانات الدراسة الميدانية، لقياس وجهة نظر مراجعي الحسابات في اليمن، وبما يحقق قياس فرضيات الدراسة ، وتم إعطاء لكل سؤال خمسة بدائل من الإجابات وفقا لمدرج ليكرت. ولتحليل البيانات و اختبار الفرضيات تمت الاستفادة من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ أن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع الأخذ في الاعتبار مجموعة من المخاطر المرتبطة بنظم الرقابة الداخلية وبطبيعة عمليات التجارة الإلكترونية، إلى جانب الحاجة إلى عدد من المهارات العلمية والمهنية التي يجب توافرها في المراجع الخارجي، والتي يتطلب صدور تعليمات بها سواء من جانب جمعية المحاسبين القانونيين في اليمن، أو من جانب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والوزارات المختصة.
- ✓ إن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يمكّن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية إلى أن يقوم المراجع بالموافقة عليها خلال مدة محددة، وبما يمكنه من استرجاعها عند الحاجة إليها.
- ✓ يجب السماح للمراجع الخارجي بالوصول إلى قاعدة البيانات في أي وقت، وعدم إخفاء أي بيانات عنه ويجب توافر البيانات التفصيلية للعملية لفترات ملائمة.

- ✓ إن أهم إجراءات الأمن أو الحماية من الوصول غير المصرح به، من وجهة نظر المراجعين، هي إغلاق الفجوات الأمنية التي تمكن المخترقين من الدخول، وهي الفجوات التي تكتشف في البرامج أو يُعلن عنها من الجهة المصنعة. يأتي بعدها تحديث برامج مكافحة الفيروسات، لحماية البيانات والأجهزة، بل النظام كله من التدمير.
- ✓ يوافق مراجعو الحسابات بدرجة كبيرة جدا على أن من المهام الحالية لقيام المراجع بمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية ضرورة التحقق من وجود إجراءات رقابية تحقق أمن الشركة من التهديدات الخارجية أو الداخلية، أو ما أطلق عليه الحماية من الوصول غير المخول. وتقييم ما إذا كانت الإجراءات الوقائية المطبقة لمواجهة هذه التهديدات تتناسب مع مستوى الخطر الأمني المقدر.
- ✓ إن مراجعي الحسابات يوافقون بدرجة كبيرة جدا على أن هناك حاجة إلى التدريب، وتطوير المهارات الحالية لدى المراجع ليتمكن من مراجعة البيانات المالية لصفقات التجارة الإلكترونية بالكفاءة المطلوبة.
- ✓ إن مراجعي الحسابات في اليمن يوافقون تماما على متطلبات البيان الدولي (1013) في المهارات المطلوب توفرها لدى المراجع لمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية. وإنهم يعتبرون أن القدرة على فهم مدخل المؤسسة في إدارة الأخطار (أي كفاية الإجراءات الرقابية) أكثر المتطلبات أهمية.
- ✓ موافقة مراجعي الحسابات بدرجة كبيرة جدا، على أنه أصبح من الضروري قيام المراجع بالتحقق من وجود الإجراءات والسياسات التي تحقق تواجد متفاعل للموقع مع الزوار والعملاء على الشبكة. وأن مراجعي الحسابات يميلون إلى أهمية الإفصاح عن شروط وقواعد (المدد الزمنية) إجراء صفقات التجارة الإلكترونية.
- ✓ موافقة مراجعي الحسابات بدرجة كبيرة جدا، على أن المراجع أصبح مطالباً بالتحقق من حماية سرية المعلومات الشخصية للمورد أو العميل، من خلال التحقق من أن لدى الشركة إجراءات رقابية كفيلة بتحقيق السرية للمعلومات الشخصية للعميل. وأن مراجعي الحسابات يميلون إلى أهمية التحقق من أن المعلومات الشخصية تستخدم فقط للأهداف المحددة مسبقا.
- ✓ موافقة مراجعي الحسابات بدرجة كبيرة على أنه أصبح من الضروري قيام المراجع بالتحقق من وجود الإجراءات المطلوبة لتحقيق سلامة الصفقة، في إطار متطلبات مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، وأن المراجعين يميلون إلى أهمية التحقق من أن البضاعة المباعة قد شحنت بالكميات الصحيحة.

الخلاصة: تناولت الدراسة أثر التجارة الإلكترونية في فحص وتقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية، وفي قدرات المراجع على جمع وتقييم أدلة الإثبات التي تدعم رأيه حول مراجعة عملياتها، والتعرف على أهم المخاطر المترتبة على ممارسة المؤسسة للتجارة الإلكترونية، ومتطلبات مراجعة عملياتها من قدرات علمية وكفاءات مهنية، والتعرف على مدى كفاية مستوى المهارات الحالية لدى المراجع الخارجي في اليمن لأداء مثل هذه المهام، وبما يتوافق مع متطلبات البيان الدولي 1013، وكيف يمكن للمراجع مواجهة التحديات التي تفرضها هذه التقنية، والوقوف على الدور الذي تقوم به المنظمات المشرفة على المهنة بخصوص أداء الخدمات المهنية التي تفرضها التجارة الإلكترونية.

- ✓ جاءت هذه الدراسة في البيئة اليمنية و التي حاول فيها الباحث الإشارة إلى موضوع التجارة الالكترونية في اليمن من خلال تقديم واقع هذه التجارة فرغم إشارته إلى عدم تمكنه من الحصول على إحصائيات تبين حجم التجارة الإلكترونية إلا أنه استدل على وجود هذه التجارة من خلال الشركات التي تمتلك مواقع إلكترونية وتمارس عملياتها عبر الانترنت. أما فيما يخص أثر هذه التجارة على مراجعة الحسابات حاول الباحث التعرف على مستوى المعرفة العلمية للمراجع في اليمن ومهاراته المهنية للقيام بمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية وفقا لمتطلبات البيان الدولي 1013. والوقوف على الدور الذي تقوم به المنظمات المهنية القائمة على مهنة مراجعة الحسابات بخصوص أداء الخدمات المهنية الجديدة. ووضع إطار لمتطلبات مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية وإجراءاتها.
- ✓ هدَف البيان الدولي رقم 1013، التجارة الإلكترونية: الأثر في مراجعة البيانات المالية إلى توفير الإرشاد لمساعدة مراجعي البيانات المالية للشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية لمعالجة بعض الأخطار الجديدة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، كما يهدف أيضا إلى تعزيز الإدراك وتحديد مستوى المهارات المطلوبة لتقييم تأثير التجارة الإلكترونية على المراجعة. ومن خلال ما توصل إليه الباحث يتضح أن نسبة مراجعي الحسابات الذين راجعوا عمليات التجارة الالكترونية أقل من5 مرات تقدر بنسبة 16%، ومن 5 إلى 10 مرات 44.4%،و من 10 إلى 15 مرة 33.3% وأكثر من 15 مرة 5.6% من أفراد العينة. مع ملاحظة أن هذه الدراسة اعتمدت على البيان الدولي رقم 1013 الذي صدر سنة 2002. مع الإشارة إلى أن هذه الدراسة نوقشت سنة 2006. و خلص الباحث إلى أن مراجعي الحسابات في اليمن يوافقون تماما على متطلبات البيان الدولي 1013 خاصة في المهارات المطلوب توفرها لدى المراجع لمراجعة عمليات التجارة الالكترونية. مع تذكير الباحث أن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية تتطلب جملة من المهارات العلمية والمهنية التي يجب توافرها في المراجع الخارجي، كما يوصي بصدور تعليمات وقوانين تنظم المهنة في بيئة التجارة الالكترونية سواء من جانب جمعية المحاسبين القانونيين في اليمن، أو من جانب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والوزارات المختصة.

ثالثاً –دراسة منهل مجيد أحمد، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة بعنوان:" **إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات–دراسة استطلاعية لبيان عينة مختارة من مراقبي الحسابات في العراق**"، جامعة سانت كليمنتس العالمية في العراق مكتب الموصل، 2011.

مفهوم إعادة الهندسة[1]: ويقد بها إعادة تصميم العمليات على نحو جذري بهدف إجراء تحسينات في مستويات أدائها.

أ– هدف الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إعادة هندسة العمليات الرقابية المتعلقة بمهنة مراقبة الحسابات في البيئة العراقية في ظل تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ بيان جودة الخدمات المؤداة من قبل مراقب الحسابات بعد إعادة هندسة عملياتها في ظل تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ بيان كيفية مواجهة المخاطر البيئية المواجهة للمهنة وتحليل المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية لمهنة مراقبة الحسابات في العراق في إطار تكنولوجيا المعلومات.

1منهل مجيد أحمد، **إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات**، مرجع سابق، (بدون ترقيم للصفحات).

ب–إشكالية الدراسة:

تتمحور المشكلة الأساسية للبحث حول كيفية إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات في العراق.

ج– نتائج الدراسة:

بعد تحليل البيانات المحصل عنها كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- ✓ تنحصر أهم الحاجات الأساسية من وجود تكنولوجيا المعلومات بما يلي:
  - اعتماد الأعمال المختلفة في عصر المعلومات على تكنولوجيا المعلومات.
  - مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة الخدمات و الإنتاج.
  - تأثير تكنولوجيا المعلومات في إنجاح مختلف الأنشطة و المهن.
  - زيادة الحاجة إلى المعلومات.
- ✓ لم تعد وظائف مهنة مراقبة الحسابات التقليدية كافية للوفاء بدورها في عالم اليوم و الغد، الذي يتسم بأنه عالم رقمي يعمل في ظل ثورة متجددة لتكنولوجيا المعلومات.
- ✓ تتضمن جوانب الأداء التي ينبغي على مراقب الحسابات تأديتها من أجل تأكيد الثقة في نظم المعلومات حيث يمكن تصنيف خدمات دعم وتأكيد الثقة في نظم المعلومات المؤداة من قبله بالآتي: التوثيق أو الشرعية، الأمن،الرقابة، الخصوصية و التكامل و حماية المعلومات.
- ✓ تقسم المخاطر الناجمة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات إلى مجموعتين:
  - مخاطر ناجمة عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات؛
  - مخاطر ناجمة عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ هناك فرق جوهري بين إعادة الهندسة و إعادة التنظيم.
- ✓ إن عوامل نجاح إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات هي: تكنولوجيا المعلومات، إدارة الجودة الشاملة، المصادر البشرية، وجود منظمة فعالة.
- ✓ تتمثل المتغيرات الخارجية لمهنة مراقبة الحسابات بما يلي: المتغيرات القانونية التنظيمية، المتغيرات الاقتصادية، المتغيرات الاجتماعية و الثقافية، المتغيرات التكنولوجية.

الخلاصة: أجريت هذه الدراسة في العراق سنة 2011 حيث جاءت بتصور جديد لمواجهة الآثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على المراجعة، وهو إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات، و التي تعني إعادة تصميم العمليات على نحو جذري بهدف إجراء تحسينات في مستويات أدائها، قام الباحث في دراسته بتصميم استبيان قُسم إلى جانبين تضمن الجانب الأول معلومات عامة عن شخصية أفراد عينة الدراسة، في حين تناول الجانب الثاني مجموعة من الأسئلة ضمن محورين، المحور الأول تضمن مجموعة أسئلة تتعلق بماهية تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بمهنة مراقبة الحسابات في العراق. وجاء المحور الثاني متضمنا مجموعة أسئلة موجهة لأفراد العينة من أجل تحديد كيفية إعادة هندسة المهنة في إطار تكنولوجيا المعلومات. يرى الباحث أن إعادة

هندسة مهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة تكنولوجية معقدة لا تتم من خلال ملء إستبانة من طرف ممارسي المهنة فقط بل يتعدى ذلك إلى خبراء تكنولوجيا المعلومات، و مسؤولي و مشرعي المهنة و غيرهم.

رابعاً- دراسة زين يونس،"**أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف –حالة الجزائر**". أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، سنة 2014 .

أ- هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة بشكل عام للوصول إلى ما يلي:

- ✓ التعرف على أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف بالجزائر، من خلال التعرف على خصائص هذا النوع من النشاط، وإيضاح التحديات التي تفرضها على وظيفة المراجعة الداخلية وما تستوجبه من إلمام المراجع بتقنيات التجارة الإلكترونية وبأحدث الإجراءات و الأساليب المستخدمة في مجال مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، ووضع هذه الإجراءات في إطار يعكس متطلبات مراجعة التجارة الإلكترونية.
- ✓ التعرف على التجارة الإلكترونية و محاولة رصد التجربة العالمية و معرفة الحدود التي بلغتها.
- ✓ محاولة إبراز سبل تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف بالجزائر في ظل ممارسة عمليات التجارة الإلكترونية.
- ✓ استجواب المهتمين بالتجارة الإلكترونية في الجزائر لمعرفة سبل تفعيلها، وآثارها على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف.

ب- إشكالية الدراسة: تمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة فيما يلي:" ما مدى تأثير التجارة الإلكترونية على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف وكيف يمكن للمراجع الداخلي مواجهة التحديات التي تفرضها في الجزائر"؟

ولمعالجة هذه الإشكالية و العمل على الإحاطة بكامل جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة التالية:

- هل تمارس المصارف العاملة في الجزائر أنشطة التجارة الإلكترونية؟
- هل المراجع الداخلي في الجزائر قادر على مراجعة البيانات المالية لعمليات التجارة الإلكترونية ومواجهة تحدياتها في ظل مهاراته الحالية وما مدى المخاطر الجديدة الناجمة عن ممارسة التجارة الإلكترونية وتقييمها من طرف المراجع؟
- ما مدى صحة الأدلة التي يحصل عليها المراجع من نظام المصرف الإلكتروني لإتمام عملية المراجعة والتأكد من سلامة عمليات التجارة الإلكترونية؟
- هل يوجد في الجزائر تشريعات تضبط عمليات التجارة الإلكترونية؟
- ما مدى التزام المصارف العاملة في الجزائر بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الإلكترونية؟

ج- نتائج الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان يتضمن أربعين 40 سؤالاً مقسمة وفق أهداف الدراسة. وزع على عينة عشوائية من مختلف الفئات المكونة لمجتمع الدراسة.ولتحليل البيانات و اختبار الفرضيات تمت الاستفادة من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- ✓ موافقة المراجعين الداخليين بدرجة كبيرة على أن هناك حاجة ملحة للتدريب وتطوير المهارات الحالية، ليتمكنوا من مراجعة أنشطة التجارة الإلكترونية.
- ✓ بالرغم من المزايا التي حققتها التجارة الإلكترونية إلا أن المخاطر المصاحبة لها كبيرة تتطلب من المراجع الداخلي التكيف معها من خلال الرفع من مؤهلاته العلمية و العملية.
- ✓ أظهرت النتائج أن المراجع الداخلي حاليا غير قادر على مواجهة مخاطر وتحديات التجارة الإلكترونية في ظل مهاراته الحالية.
- ✓ الاستعانة بخبير في المعلوماتية لمعرفة التقنيات الحديثة لتحديد مدى إجراءات المراجعة المطلوبة في بيئة التجارة الإلكترونية. وهذا ما يتطلب دراية كافية لدى المراجع عن تكنولوجيا المعلومات و الأنترنت.
- ✓ الموافقة بدرجة كبيرة على الحاجة الملحة إلى إصدارات خاصة بالمراجعة الإلكترونية الصادرة عن الهيئات و التنظيمات المهنية الدولية.

الخلاصة: تناولت هذه الدراسة أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية من خلال التعرف على خصائص التجارة الإلكترونية وإيضاح التحديات التي تفرضها على وظيفة المراجعة الداخلية، وما تستوجبه من إلمام المراجع الداخلي بتقنيات التجارة الإلكترونية وبأحدث الإجراءات و الأساليب المستخدمة في مجال مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية. تظهر أهمية هذه الدراسات من العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومدى تكاملهما لتحقيق نفس الأهداف، خاصة و أن هذه الدراسة أجريت في الجزائر و في فترة ليست بعيدة عن دراستنا.

الفرع الثاني: المذكرات

أولاً– دراسة ريم خالد مطاحن: "**مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية**"، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

أ– هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بمراجعة تعاملات التجارة الإلكترونية، وفهمه وتطبيقه، ومن ثم معرفة مدى إدراك المراجعين الخارجيين في الأردن لبنود ذلك المشروع و تحديد المعوقات والعقبات التي تواجه مراجعي الحسابات الخارجيين للقدرة على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية.

إشكالية الدراسة:

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة لمعرفة مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ هل يمتلك مراجعو الحسابات الخارجيون القدرة على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (الحماية، توفر النظام تكامل المعالجة، الخصوصية على الشبكة والسرية)؟
- ✓ هل يمتلك مراجعو الحسابات الخارجيون القدرة على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (السياسات، شبكات الربط، الإجراءات والمراقبة)؟

- ✓ هل هناك معوقات أمام مراجعي الحسابات الخارجيين تحول دون قدرتهم على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك؟

ب- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إن ما يقارب 60% من أفراد العينة لا يبدون أي اهتمام بعمليات التجارة الإلكترونية ولا يتعدى اهتمامهم في هذا المجال المعلومات العامة.
- بالنسبة للفئة المهتمة بالتجارة الإلكترونية من عينة الدراسة، فإن معظمهم يستقون معلوماتهم عن التجارة الإلكترونية من خلال خضوعهم لدورات متخصصة.
- إن عينة الدراسة تمتلك القدرة على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقا للمبادئ والمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.
- هناك عدة معوقات قد تحول دون إدراك المراجعين لعملية حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، أهمها:
  - ✓ غياب التوثيق المستندي في أغلب عمليات التجارة الإلكترونية.
  - ✓ عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة حول هذا الموضوع.
  - ✓ حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في الأردن.
  - ✓ قلة الخبرة بشكل عام في هذا المجال.
  - ✓ عدم وجود تشريعات مهنية كافية لتحكم التدقيق الإلكتروني.

الخلاصة: جاءت هذه الدراسة سنة 2009 في الاردن، من أجل معرفة قدرة مراجعي الحسابات هناك على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية وفقا للمشروع الامريكي الكندي المشترك الخاص بمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة إلكترونية من خلال المبادئ التي نص عليها (الحماية، توفر النظام تكامل المعالجة، الخصوصية على الشبكة والسرية)، وكذا المعايير (السياسات، شبكات الربط، الإجراءات والمراقبة)

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بالتطرق وتحليل المشروع الأمريكي الكندي المشترك، كما تم بناء استبانة متخصصة حول بنود ذلك المشروع ووزعت على عينة الدراسة وذلك لفحص مدى إدراكهم للمشروع. من خلال النتائج المتوصل إليها فإن أغلب إفراد العينة لا يبدون أي اهتمام بالتجارة الإلكترونية، أما الفئة المهتمة بالتجارة الإلكترونية من عينة الدراسة، فإن معظمهم يستقون معلوماتهم عن التجارة الإلكترونية من خلال خضوعهم لدورات متخصصة. في نفس الوقت إن أفراد العينة يقرون بوجود معوقات قد تحول دون إدراك المراجعين لعملية حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، منها عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة حول هذا الموضوع.

ثانياً– دراسة هيثم رؤوف أبو رجيع:" **واقع التجارة الإلكترونية في الأردن وآلية تدقيقها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين**"، جامعة اليرموك، الأردن 2012.

أ– هدف الدراسة: جاءت هذه الدراسة لمحاولة تحقيق جملة من الأهداف نبرزها فيما يلي:

1– التعرف على درجة أهمية الميزات بالنسبة للشركات الأردنية عند استخدام التجارة الإلكترونية بدلاً من التجارة التقليدية في تعاملاتها.

2– التعرف على درجة الاختلاف في آلية و متطلبات وإجراءات تدقيق حسابات الشركات الأردنية العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

3– التعرف على درجة القدرة و الكفاءة لدى المراجعين الخارجيين عند مراجعة حسابات الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية في تعاملاتها بناءاً على معايير المراجعة الدولية ذات الأرقام(ISA401,ISA400,ISA310)وبيانات المراجعة الدولية (IAPS1001,IAPS1002,IAPS1003,IAPS1008,IAPS1009,IAPS1013)

4– التعرف على المعوقات التي تواجه مراجعي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بمراجعة حسابات الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية.

ب– إشكالية الدراسة:تمحورت مشكلة الدراسة إجمالاً في الأسئلة التالية:

- ✓ هل توجد ميزات بالنسبة للشركات الأردنية عند استخدام التجارة الإلكترونية بدلاً من التجارة التقليدية في تعاملاتها؟
- ✓ هل توجد اختلافات في آلية ومتطلبات وإجراءات مراجعة حسابات الشركات عند استخدام التجارة الإلكترونية بدلا من التجارة التقليدية؟
- ✓ هل يمتلك مراجعي الحسابات الأردنيون الكفاءة و القدرة لمراجعة حسابات الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية؟
- ✓ هل هنالك معوقات تواجه مراجعي الحسابات الخارجيين الأردنيين فيما يتعلق بمراجعة حسابات الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية؟

ج– نتائج الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث، بتصميم إستبانة متخصصة وتوزيعها على عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين.

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ✓ توجد ميزات للشركات الأردنية عند استخدام التجارة الالكترونية بدلا من التجارة التقليدية، وكان من أهم هذه الميزات أن استخدام التجارة الإلكترونية يخفض من تكاليف الإعلان عن منتجات الشركة. كما يساعد على التوسع الجغرافي لتوزيع منتجات الشركة. كما يوفر من تكاليف السفر إلى الأسواق المستهدفة.
- ✓ يمتلك مراجعو الحسابات الخارجيون الكفاءة و القدرة لمراجعة حسابات الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية بناءًا على معايير المراجعة الدولية(ISA310,ISA400,ISA401)وبيانات المراجعة الدولية (,IAPS1003,IAPS1008

IAPS1009,IAPS1013). كما يتمتع مراجعو الحسابات بالقدرة على تحديد الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية ويمتلكون معرفة ملائمة عن الأنترنت ولديهم القدرة على صياغة النتائج عند مراجعة تعاملات التجارة الإلكترونية.

- ✓ هناك معوقات تواجه مراجعي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بمراجعة حسابات الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية أهمها:
  - التطور التكنولوجي المتسارع؛
  - عدم وجود برامج ودورات تأهيل و تدريب على أساليب مراجعة التجارة الإلكترونية؛
  - غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية؛
  - مخاطر المراجعة المرافقة لهذا النوع من المراجعة.
- ✓ إن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع الأخذ في الاعتبار مجموعة من المخاطر المرتبطة بنظم الرقابة الداخلية وبطبيعة عمليات التجارة الإلكترونية، مثل قدرة المراجع على تقييم سلامة الصفقة الإلكترونية، وفهم الأخطار المصاحبة لممارسات التجارة الإلكترونية، و معرفته بأساليب الاختراق ووسائل ضمان أمن المعلومات.
- ✓ إن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يُمَكِن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية، حتى يتمكن المراجع من استرجاعها عند الحاجة، و التأكد من صحتها و سلامتها.

الخلاصة: جاءت هذه الدراسة أيضاً في البيئة الاردنية، تناولت إشكالية مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية. توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود اختلافات في آلية ومتطلبات وإجراءات مراجعة حسابات الشركات عند استخدام التجارة الإلكترونية بدلا من التجارة التقليدية إلا أن مراجعي الحسابات لهم القدرة على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، وهذا ما توصلت إليه دراسات أخرى سبق الإشارة إليها.

ثالثاً–دراسة ديالا جهاد الإبراهيم:"**دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الإلكترونية**" جامعة دمشق 2013.

أ– هدف الدراسة:

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. توضيح الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ضوء التطورات الحديثة في متغيرات تكنولوجيا المعلومات.
2. توضيح الدافع لاستخدام مدخل المراجعة المباشر المستمر في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية في سوريا.
3. تحديد المنافع و الفوائد التي تمنحها المراجعة المستمرة للأطراف المستفيدة من خلال نشر التقارير عبر الانترنت.
4. توضيح أثر استخدام المراجعة المستمرة في القدرة التنبئية للتقارير المالية الالكترونية المنشورة بلغة التقرير المالي الالكتروني الموسع.
5. بيان أثر استخدام المراجعة المستمرة في وقتية للتقارير المالية الالكترونية المنشورة بلغة التقرير المالي الالكتروني الموسع.

ب- إشكالية الدراسة:

يعتمد المستخدمون على التقارير المالية في اتخاذ العديد من القرارات. ويتحدد مدى فائدة هذه التقارير لاحتياجات المستخدمين من خلال الخصائص التي تتصف بها. وفي هذا السياق تمثل الملائمة أبرز الخصائص التي تحدد مدى منفعة التقارير المالية للمستخدمين، وفي إطار تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام لغة التقرير المالي الموسع XBRL لنشر التقارير المالية الالكترونية، يُثار العديد من التساؤلات حول دور المراجعة المفترض في تعزيز ملائمة هذه التقارير المالية للمستخدمين. تم البحث في بيئة الأعمال السورية لاستطلاع آراء كل من المراجعين الداخليين والخارجيين عن مدى فعالية المراجعة المباشرة المستمرة في تعزيز ملائمة التقارير المالية الالكترونية.

بناءًا عليه، تم صياغة مشكلة البحث في التساؤلين التاليين:

1. هل يؤدي التدقيق المستمر إلى تعزيز القيمة التنبئية للتقارير المالية الالكترونية؟
2. هل يؤدي التدقيق المستمر إلى تعزيز الوقتية في التقارير المالية الالكترونية؟.

ج- نتائج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثة بتصميم استبيان وزع على عينة الدراسة التي تتمثل في ممارسي ومقدمي خدمات التدقيق الداخلي والخارجي في الشركات القائمة في مدينة دمشق.

في ضوء تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يوجد علاقة قوية وباتجاه ايجابي لأثر استخدام المراجعة المستمرة في ملائمة التقارير المالية المنشورة الكترونياً بواسطة لغة النشر المالي الإلكتروني الموسع.
2. لا يوجد تباين في مجمل الآراء حول اثر استخدام مدخل المراجعة المستمرة على كل من القدرة التنبئية والتوقيت المناسب للتقارير المالية المنشورة الكترونياً بواسطة لغةXBRL، بالتالي على ملائمة تلك التقارير وذلك ضمن اعتبارات المؤهل العلمي ونوع المراجعة الذي يشغله المراجع والموقع التنظيمي في قسم أو مكتب المراجعة وسنوات الخبرة.
3. بناء على النتيجة السابقة ترجع الباحثة عدم وجود تباين في الآراء حول أثر استخدام المراجعة المستمرة على ملائمة التقارير المالية الالكترونية إلى النظرة العمومية والمعرفة الطفيفة لكل من موضوع المراجعة المستمرة ولغة النشر المالي الالكتروني الموسع.

الخلاصة: جاءت هذه الدراسة لتبين أثر استجابة مهنة المراجعة للتغيرات في بيئة الأعمال والتحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الالكترونية غير المستندية، فمن مظاهر تأثير التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات الاعتماد على الحاسبات و البرامج و التبادل الالكتروني للبيانات ونشر تقارير الشركات في مواقعها الالكترونية بصورة مستمرة تحتاج إلى آلية مراجعة تتماشى و هذا التطور التكنولوجي، وهي المراجعة المستمرة الإلكترونية.

المطلب الثاني:الدوريات و المؤتمرات

الفرع الأول: الدوريات

أولاً–دراسة إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، بعنوان:" **تحديات المراجعة تجاه تنمية الصفقات الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً من خلال تأكيدات الثقة في النظم الإلكترونية والثقة في المواقع لجمهور العملاء المتعاملين فيها**"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – بني سويف– جامعة القاهرة، العدد الأول مارس 2000، ص:245-295.

أ– هدف الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة، دراسة التحديات التي تواجه مهنة المراجعة تجاه تنمية صفقات التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً من خلال خدمات التأكيد التي تقوم بأدائها مكاتب المحاسبة والمراجعة سواء تأكيدات الثقة في النظم الإلكترونية، أو تأكيدات الثقة في المواقع، وتوفير الثقة للمتعاملين فيها.

ب– نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية الاستكشافية التي قام بها الباحث لاختبار فروض البحث توصل إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود فرص أمام مكاتب المحاسبة و المراجعة المصرية لأداء خدمات مهنية جديدة، تتزايد هذه الفرص تماشياً مع زيادة المؤسسات التي تستخدم التجارة الإلكترونية.
- ✓ مهارات المحاسبين والمراجعين المصريين لا تؤهلهم لأداء الخدمات المهنية الجديدة (الثقة في النظام و الثقة في الموقع). (سنة 2000).
- ✓ أداء الخدمات المهنية الجديدة له تأثير على استقلال المراجع، إذا جمع بين مراجعة الثقة في الموقع و الثقة في النظم وتصميم وإدارة الموقع للمؤسسة محل المراجعة.
- ✓ لا يوجد دور يذكر للمنظمات المهنية بخصوص أداء الخدمات المهنية الجديدة، سواء بالتوجيه أو التأهيل أو التوعية أو إصدار المعايير الخاصة بها.

الخلاصة: جاءت هذه الدراسة في البيئة المصرية، تناولت تحديات المراجعة تجاه تنامي التجارة الالكترونية، خلصت إلى أن زيادة الشركات العاملة في التجارة الالكترونية يفتح آفاقاً جديدة أمام ممارسي المهنة، رغم أن مهاراتهم لا تؤهلهم لذلك لعدم تكوينهم وتأهيلهم لمواكبة التطورات و المتغيرات في نظم تكنولوجيا المعلومات عكس ما آلت إليه بعض الدراسات في الاردن و اليمن.

ثانياً– دراسة محمد أحمد مصطفى الجبالي، "**الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل التغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2002، ص ص267–336.

أ- هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الاتجاهات الحديثة في المراجعة، وهل هذه الاتجاهات إيجابية أو سلبية في ضوء التطورات الحديثة في متغيرات تكنولوجيا المعلومات، وما حجم أو توجه التطورات اللازمة و المستهدفة في عملية المراجعة، وفي تكوين وتأهيل المراجع لمواكبة التطورات و المتغيرات في نظم تكنولوجيا المعلومات، مُركزا في دراسته على جانب تأهيل المراجع.

أجريت الدراسة على عينة من مراجعي الحسابات في مصر لاختبار صحة فرضية الدراسة" توجد علاقة بين التوجهات الحديثة في المراجعة والتطورات المستحدثة في تكنولوجيا المعلومات". استخدم الباحث في ذلك أسلوب الاستقصاء.

ب-نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود رغبة كبيرة لدى المراجعين في تطوير مهاراتهم وقدراتهم لمواجهة التطورات التكنولوجية، إلا أن هذه التوجهات لم تتعد مرحلة التفكير و الرغبة. وأنه مازالت هناك فجوة كبيرة تحتاج إلى تضافر الجهود حتى يتم الارتقاء بالمهنة إلى المستوى العملي، ويتم وقتها تطوير مهارات وأداء المراجعين وعملية المراجعة.
- ✓ يحتاج المراجعون الخارجيون والداخليون إلى المزيد من التأهيل العلمي والعملي لمسايرة موضوع التجارة الإلكترونية.

الخلاصة: جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى استعداد مراجعي الحسابات في مصر لمراجعة حسابات الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية، ومدى مسايرة الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل التغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية توصلت كسابقتها إلى أنه توجد رغبة لدي مراجعي الحسابات لتطوير مهاراتهم لمواكبة التطور التفني في المراجعة والمحاسبة وهم بحاجة ماسة إلى تأهيل علمي و عملي لمسايرة هذا التطور.

ثالثاً- دراسة عبد الوهاب نصر علي،"**دراسة الآثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على نموذج مراجعة الحسابات**" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس 2003، ص:9 -72.

أ- هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى توضيح أهم متطلبات تطوير النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، لمواجهة التأثيرات الحتمية للتجارة الإلكترونية على ممارسات الأعمال ونظام المعلومات المحاسبي من جهة، وعلى مكونات هذا النموذج من جهة أخرى.

ب-نتائج الدراسة:

وحتى يصل الباحث إلى تحقيق هدف الدراسة قام بما يلي:

- ➢ استقراء أهم الدراسات السابقة في مجال أثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.
- ➢ تقييم الدراسات السابقة واستخلاص متطلبات تطوير النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.
- ➢ القيام بدراسة استكشافية للوقوف على وجهة نظر عينة من مراجعي الحسابات في مصر.

مما سبق توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ ان التجارة الإلكترونية سوف تؤثر على ممارسات ومعاملات الشركات، وبالتالي على المعلومات المحاسبة مراجعة الحسابات.

- ✓ المراجعة المستمرة أنسب المداخل الملائمة لممارسة المراجعة الخارجية في ظل التجارة الإلكترونية.
- ✓ إن مدخل الأهمية النسبية وخطر المراجعة يلائم تخطيط عملية المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية.
- ✓ أدلة الإثبات ستكون أدلة إلكترونية غير ورقية.
- ✓ أن تطوير النموذج التقليدي للمراجعة يحتاج إلى عدة متطلبات أهمها تطوير برامج التعليم المحاسبي.

رابعاً– دراسة محمد فواز العميري، إحسان صالح المعتاز، "**أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة– دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م21 ع2، ص ص :151-182، 2007.

أ– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على:

- ✓ مدى تأثر تخطيط عملية المراجعة بتحول المنشآت من النظام التقليدي إلى نظام التجارة الإلكترونية من خلال العبارات العشرين التي احتوتها الاستبانة حسب المتوسط الحسابي لكل منها،وكذلك مدى معنوية هذا التأثر .
- ✓ مدى وجود فروق معنوية (جوهرية) بين الآراء حسب الخصائص الشخصية لأفراد العينة.

ب–مشكلة الدراسة:

حاول هذه الدراسة معرفة أثر التجارة الإلكترونية على جزئية مهمة من عمل المراجع، وهي تخطيط أعمال المراجعة

ج– نتائج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتم اختيار عشرين عبارة تمثل واجبات تقليدية يقوم بها المراجع لدى تخطيطه لعملية المراجعة من أجل التعرف إن كانت هذه الواجبات ستتغير لدى استخدام الشركات لنظام التجارة الإلكترونية.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية محدودية تأثير النظام الإلكتروني الجديد على تخطيط عملية المراجعة. كما اتضح أنه لم يكن لاختلاف الخصائص الشخصية أي تأثير على اختلاف إجابات المشاركين في البحث.

خامساً– دراسة عصام قريط، "**أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة – دراسة تطبيقية على المراجعين السوريين–**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد30 العدد 1، 2008 .

أ– أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تسليطها الضوء على تأثير التجارة الإلكترونية على عمليات مراجعة الحسابات، و تطبيقها على مهنة المراجعة سيكون ذا أهمية كبيرة للأطراف المشرفة والمنظمة للمهنة. كما تفيد الدراسة المراجعين في التعرف على المتطلبات الجديدة التي يجب عليهم امتلاكها ليتمكنوا من مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية بصورة فعالة و كفؤة .

ب– أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ التعرف على الفرص و التحديات الجديدة التي ترتبت على عمليات التجارة الإلكترونية.

- ✓ التعرف على أثر التجارة الإلكترونية على دور المراجع في فحص و تقييم مهام الرقابة الداخلية للشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.
- ✓ تقييم وفحص تأثير التجارة الإلكترونية على تقييم المراجع لمخاطر المراجعة.
- ✓ دراسة متطلبات التجارة الإلكترونية وتأثيرها على دور المراجع.

ج- نتائج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتوزيع استبيان على عينة الدراسة المتمثلة في 200 مراجع سوري، من بين أفراد مجتمع الدراسة المتكون من مجموع المراجعين المجازين والممارسين للمهنة.

وبعد تحليل المعطيات خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج هي:

- ✓ إن المراجعين السوريين يوافقون إلى درجة كبيرة أن هناك حاجة إلى التدريب، وتطوير المهارات الحالية لدى المراجع لكي يتمكن من مراجعة البيانات المالية لصفقات التجارة الإلكترونية.
- ✓ إن أمن المعلومات الإلكترونية يعزز ثقة المراجع بأدلة الإثبات الناتجة عن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.
- ✓ إن حماية الدليل الإلكتروني يحظى باهتمام كبير من قبل المراجع كونه يبعث الثقة لديه في صحة هذا الدليل.
- ✓ إن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يمكن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية، وبما يمكنه من استرجاعها عند الحاجة إليها.
- ✓ إن أهم إجراءات الأمن و الحماية من الوصول غير المصرح به هي إغلاق الفجوات الأمنية التي تمكن المخترقين من الدخول .
- ✓ ضرورة التحقق من وجود إجراءات رقابية تحقق أمن الشركة من التهديدات الداخلية و الخارجية، و تقييم مدى مواجهة تلك التهديدات لتناسب مع مستوى الخطر الأمني المقدر.

سادسًا- دراسة علي حسين الدوغجي،"**دور مراقب الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات المعقدة ومخاطر التدقيق**". مقال نشر بمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد14/52/سنة 2008.ص ص:285-304.

أ- إشكالية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتعالج مشكلة نتجت مع تطور التجارة الإلكترونية وما تبعها من معالجة البيانات إلكترونياً و الإفصاح عنها ونشرها على موقع الشركة عل الأنترنت، هذا ما ولد ضعف مصداقية هذه المعلومات أو تزييفها، أو سهولة اختراق الموقع. وصاغ الباحث إشكالية الدراسة كما يلي:" ما هو دور مراقب الحسابات من هذه المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية،ومعيار التدقيق الأمريكي رقم (SAS94)؟

ب- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية تطور عالم الاتصالات والتكنولوجيا التي أصبحت النهج الذي يحتم أن تسير عليه المؤسسات في ظل تنامي التجارة الإلكترونية. كما يعتبر الموضوع بالغ الأهمية للمراجع لكون بيئة الأعمال ووسائل التقرير و الإفصاح وتلك المرتبطة بالنظم المحاسبية تتعرض لتطورات مستمرة تتطلب منه مواكبة هذه التطورات والوقوف على الاتجاهات الحديثة مستخدما أسلوب المراجعة المستمرة مع مراعاة متطلبات معايير التدقيق الدولية، ومعيار التدقيق الأمريكي رقم (SAS94).

ج- هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- ✓ الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة في عصر تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن خدمات التصديق وخدمات التأكيد.
- ✓ أهمية التجارة الإلكترونية ومخاطرها ودور مراجع الحسابات في تنفيذ التجارة الإلكترونية وإجراءات المراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ الإجراءات التي يتخذها المراجع بالتزامن مع المعالجات الفورية للبيانات التي تقوم بها المؤسسات.

د- نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. توسعت الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات إلى تطور المراجعة من المراجعة التقليدية اليدوية إلى خدمات التصديق وخدمات التأكيد.
2. اتجاه الكثير من المؤسسات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية إلى نشر تقاريرها المالية على الأنترنت ولضرورة إضفاء المصداقية على هذه التقارير يتعين على المراجع التصديق عليها قبل نشرها.
3. نجمت عن التجارة الإلكترونية مخاطر ومشكلات ولا بد لمحافظ الحسابات أن يكون بحاجة إلى قدرات ومهارات في تكنولوجيا المعلومات لإجراء تدقيق مفصل لمعاملات محاسبية غير ورقية.
4. نظام الرقابة الداخلية في ظل الأنظمة الإلكترونية قد يواجه مخاطر عديدة منها فقد أو تلف أو ضياع البيانات ومخاطر الفيروسات ومخاطر الوصول لغير المصرح لهم بالدخول للنظام.
5. ظهور العديد من معايير أمن المعلومات على المستوى الدولي التي تشكل الأساس الذي تعتمد عليه إدارة أمن المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية، فظلا عن أنها الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه عند تصميم أنظمة الرقابة الداخلية على أمن نظم المعلومات.
6. أدت نظم المعلومات المحاسبية الفورية باستخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تطوير ممارسة مهنة مراقبي الحسابات وذلك باستخدام المراجعة المستمرة الفورية المباشرة وباستخدام تكنولوجيا المعلومات أيضاً.
7. تتطلب معايير المراجعة الدولية ومعيار المراجعة الأمريكي رقم (SAS94) من المراجع فهما للرقابة الداخلية للشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية وأن يواكب التطور التكنولوجي لتخفيض مخاطر المراجعة.

سابعاً–دراسة كريمة الجوهر، صالح العقدة، جمال أبو سردانة:" **أثر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي– دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية**"، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني 2010.

أ– أهداف الدراسة:تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. تحديد الأبعاد المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وأثرها في مهنة المراجعة .
2. تسليط الضوء على أنواع المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا، التي يواجهها المراجع استناداً إلى نوع الخدمات التي يقدمها .
3. قياس أثر هذه المخاطر على عناصر جودة خدمات المراجعة.
4. تقديم المقترحات أو الإرشادات لإزالة المعوقات المصاحبة لتنفيذ عملية التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات

ب– مشكلة الدراسة و أسئلتها:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ✓ ما أنواع المخاطر التي يواجهها المراجع في ظل تكنولوجيا المعلومات؟
- ✓ كيف تؤثر مخاطر التكنولوجيا في مقاييس جودة عمل المراجع؟
- ✓ ما أثر المخاطر البشرية المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل المراجع؟
- ✓ ما أثر المخاطر المادية المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل المدقق؟
- ✓ ما أثر مخاطر التعرض المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل المدقق؟
- ✓ ما أثر مخاطر الفايروسات المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل المدقق؟

ج– نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1. تعد معرفة المدقق بتكنولوجيا المعلومات إحدى الوسائل الأساسية للنجاح في مزاولته للمهنة، ويتطلب ذلك إعادة النظر في الإطار المنهجي المتعلق بتأهيله .
2. من الخواص الرئيسة لتكنولوجيا المعلومات التكامل بين رقابة الحاسوب وأنشطة عمليات التشغيل، واستبدال الرقابة المبرمجة بالإجراءات اليدوية، للقيام بالفحص والمطابقة لكل عملية،بما يمكن من تخفيض الأخطاء البشرية التي تحدث في النظم اليدوية.
3. صاحب استخدام التكنولوجيا مخاطر كثيرة منها ما يدخل في دائرة القابلية للتدقيق، وحفظ السجلات، والتأكد المرتبط بالبث، والنقل، وسلامة البيانات، فضلاً عن قضايا الأمن.
4. أحدث استخدام التكنولوجيا تغيرات تكاد تكون جذرية في ممارسة المهنة، حيث أثر في أنواع الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق، كخدمات التأكيد أو الخدمات الاستشارية، فظهرت خدمات جديدة كخدمات إضفاء الثقة على الموقع الإلكتروني، أو النظام الإلكتروني بشكل أشمل، أو التدقيق المتكامل لتقنية المعلومات ..... الخ.

5. كان لعناصر البيئة التقنية الحديثة أثر واضح في تنشيط دور التنظيمات المهنية الدولية وزيادة فاعليتها، في إصدار الكثير من المعايير والإرشادات المتعلقة بالتدقيق.
6. تعد جودة الخدمات المقدمة المتغير الرئيس الذي يقف خلف استمرارية مهنة التدقيق، وبناءًا على ذلك يتطلب من المهنة الاعتناء ببناء الموارد البشرية وتدريبها، للوصول بها إلى مستويات عالية من المهارات، تدعم مهنة التدقيق في إطار عناصر البيئة التقنية الحديثة.
7. حظيت الكفاءة والجدارة من بين مقاييس جودة مهنة التدقيق بالمرتبة الأولى، من حيث تأثرها بمخاطر تكنولوجيا المعلومات، ويتضمن هذا المقياس التأهيل العلمي، والخبرة العملية. وأكدت النتائج أن مخاطر التكنولوجيا تؤثر في الخبرة أكثر من التأهيل العلمي. وجاء في المرتبة الثانية مقياس الاستشارات ثم المتطلبات المهنية .
8. يعد تفويض الأعمال، وقبول العملاء الجدد أو الاستمرار معا لقدامى أقل مقاييس الجودة تأثرا باستخدام التكنولوجيا ويعود السبب في ذلك إلى أن تفويض الأعمال إلى الأشخاص الذين تتوافر فيهم الكفاءة، كما أن قبول عملاء جدد أو الاستمرار مع القدامى تؤثر فيه عوامل أخرى لا ترتبط بالتكنولوجيا، يكون لها أثر في قرار المدقق.

ثامناً– دراسة ناظم حسن رشيد، "**دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية**".

هذه الدراسة عبارة عن مقال نشر بمجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد السابع، العدد23، سنة 2011.

أ– مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما هو دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت؟
2. هل أن استحداث خدمات تأكيد مهنية جديدة تساهم في الحد من فجوة الثقة في بيئة التجارة الالكترونية؟
3. ما هي خدمات إضفاء الثقة الجديدة في ظل التجارة الالكترونية ؟
4. كيف يساهم استخدام الخدمات التأكيدية الجديدة في تحسين جودة المعلومات ومحتواها لأغراض اتخاذ القرارات؟
5. ما تأثير استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) في تطوير النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية؟

ب – أهداف الدراسة: يمكن تحديدها فيما يلي:

1. توضيح مفهوم النشر الالكتروني للبيانات المحاسبية .
2. تحديد دور لغة تقارير الأعمال الموسعة(XBRL) في تطوير النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية.
3. التعرف على مهام مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت.
4. التعرف على أهم خدمات إضفاء الثقة المستحدثة في مجال مهنة مراقبة الحسابات.

ج – نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن تقنيات المعلومات وتطوراتها أظهرت الحاجة إلى تطوير خدمات مراقبي الحسابات،بالإضافة إلى أهمية استحداث خدمات تأكيد مهنية جديدة لعل أهم تلك الخدمات ما يعرف بالتدقيق المستمر وخدمات التأكيد على الثقة في المواقع أو النظام.
2. أصبح على مراقب الحسابات والمدقق الداخلي على حد سواء مسؤولية تأهيل أنفسهم للتعامل مع هذه النظم التقنية المتطورة وهو الأمر الذي ينبغي أن يقال أيضاً للمحاسبين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. وهناك تحدي واجه مهنة مراقبة الحسابات يتمثل في تأثير نشر القوائم المالية عبر الإنترنت على المحاسبة والتدقيق، ومدى الثقة في البيانات المالية التي تتضمنها هذه القوائم والوسائل التي تكفل ضمان هذه الثقة، فان نشر القوائم المالية عبر الإنترنت سوف يؤدي إلى تأثيرات على أساليب المحاسبة والتدقيق.
4. في ظل التدقيق التقليدي يقوم المدقق بتنفيذ عملية التدقيق بإتباع أسلوب التدقيق النهائي التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيس بعد انتهاء السنة المالية للشركات، ولكن في ظل ظروف التجارة الإلكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى التدقيق المستمر حيث يقوم المدقق بمراجعة العمل المحاسبي المنجز أولا بأول على مدار العام.
5. يتطلب من الشركة التي تستخدم شبكة المعلومات الدولية أن تعيد تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة القدرة على تضييق نطاق وثغرات الغش المالي، بحيث يصبح نظام الرقابة الداخلية على صفقات التجارة الإلكترونية قادرا على حماية الشركة من الاختراقات الخارجية.
6. إن مسؤولية مراقب الحسابات عن تقويم نظام الرقابة الداخلية تقضى بضرورة تطوير أساليب التدقيق للتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية كاف لمنع واكتشاف حالات الغش المالي عن طريق التجارة الإلكترونية.

الخلاصة: جاءت هذه الدراسة لإبراز أهمية فهم التحديات الناتجة عن التطورات التي تحدث في بيئة الأعمال والتي تعمل مهنة مراجعة الحسابات ضمنها، حيث تتسم باستخدام تقنيات المعلومات، والتجارة الالكترونية وموضوع النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية ولغة تقارير الأعمال الموسعة(XBRL) والحاجة للقيام بتدقيق فاعل على التعاملات الإلكترونية للحد من فجوة الثقة وإضفاء ثقة عالية في تلك التعاملات. وأوضح الباحث ضرورة وضع إرشادات حول دور مهنة مراجعة الحسابات في الاستجابة للتطورات التقنية والاستخدامات المتزايدة لها في قطاع الأعمال من خلال استحداث خدمات تأكيدية جديدة لضمان أمن المعلومات وجودتها. هذه الخدمات تتطلب من المراجعين تأهيل أنفسهم للتعامل مع هذه النظم التقنية المتطورة وهو الأمر الذي ينبغي أن يقال أيضاً للمحاسبين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تاسعاً– دراسة سليمان مصطفى الدلاهمة، "**مستوى قدرة المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية**".

مقال نُشر بالمجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع الجزء الثاني،2011، كلية التجارة وإدارة الأعمال،جامعة حلوان، مصر.

أ– مشكلة الدراسة: تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ما مستوى قدرة المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية؟
2. هل يوجد اختلاف في مستوى قدرة المحاسبين القانونيين الممارسين في السعودية على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية باختلاف متغيرات العمر، المؤهل العلمي، الخبرة.

ب– هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى قدرة المحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة في المملكة العربية السعودية على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

ج– نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى أن عينة الدراسة متخصصة وذات مهنية عالية وتعطي اهتماما كبيرا للتعامل مع حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية.وأن مستوى القدرة للمحاسبين القانونيين السعوديين الممارسين مرتفع على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية، كما أن مستوى إدراكهم عالي لمبادئ و معايير المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بمراجعة الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية.

عاشراً– دراسة زياد هاشم السقا، ناظم حسن رشيد،"**متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق**" مقال نشر بمجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة الموصل، المجلد السابع العدد 20، الفصل الثالث لسنة 2012

أ– مشكلة الدراسة: يمكن تحديدها من التساؤلات التالية:

1. ما أهمية مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؟
2. هل هناك معايير خاصة بمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية من قبل الجمعيات المهنية المختصة؟
3. ما أهم المعايير والبيانات و الإرشادات التي يمكن أن يسترشد بها في مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؟
4. ما أهم المتطلبات العلمية والعملية التي يجب أخذها بعين الاعتبار وصولاً إلى بيانات ومعلومات محاسبية بالدقة المطلوبة عن كافة العمليات المتعلقة ببيئة التجارة الإلكترونية التي تقوم بها منظمات الأعمال المختلفة؟

ب– أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لتوضيح ما يلي:

1. أهمية مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.

2. أهم المعايير والبيانات والإرشادات الصادرة من الجمعيات المهنية المختصة والتي يمكن أن يسترشد بها محافظ الحسابات في مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.

ج- نتائج الدراسة: توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. بما أن ظهور التجارة الإلكترونية مازال يعتبر ظهوراً حديثاً خاصة في بيئة عمل المحاسبة والمراجعة، فقد قامت بعض الجمعيات والهيئات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بإصدار بعض البيانات والإرشادات التي يمكن أن تمثل أساساً عملياً لعمل كل من المحاسبين ومراجعي الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، ونظراً لعدم وجود معايير خاصة بمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية يمكن أن يسترشد بها محافظي الحسابات فإنه يمكن الاستفادة من بعض معايير المراجعة الدولية للاسترشاد بها من قبل محافظي الحسابات للعمل في بيئة التجارة الإلكترونية إعتماداً على أن بيئة التجارة الإلكترونية لها صلة تامة ووثيقة ببيئة تقنيات المعلومات.
2. يتطلب العمل في بيئة التجارة الإلكترونية من محافظي الحسابات تأهيلاً علمياً وعملياً يتناسب مع حجم التطورات التقنية وإمكانيات التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات التي يتطلبها العمل في هذه بيئة.
3. تزداد أهمية معيار بذل العناية المهنية اللازمة والحاجة إليه في بيئة التجارة الإلكترونية استنادا إلى الاعتماد الأساسي على استخدام الحواسيب وتعدد أنظمتها وبرمجها واللغات التي تستخدم في عمليات التوزيع والنشر والإفصاح الإلكتروني،الأمر الذي يتطلب من محافظ الحسابات تطوير مهاراته وصول الإبداء رأيه الفني المحايد.
4. ضرورة تعرف محافظ الحسابات على كل التطورات التقنية وخاصة المعتمدة على الحاسوب والمستخدمة في شركات الأعمال وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية في تشغيل البيانات المختلفة، نظرا لتأثير هذا الاستخدام على نظام الرقابة الداخلية من حيث إجراءاته وأساليبه التي تتطلبها في ظل استخدام الحاسوب.
5. إن معيار الحصول على أدلة إثبات كافية قد تطلب من محافظي الحسابات ضرورة قيامه بتوسيع نطاق البحث عن أدلة الإثبات الإضافية التي يمكن الحصول عليها جراء استخدام الحاسوب ومن خلاله.
6. هناك أهمية خاصة عند القيام بمراجعة الحسابات للشركات التي تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية تتعمق بضرورة العمل على تدنئة خطر المراجعة نظراً لإمكانية زيادة ذلك الخطر عند مزاولة الشركات لأعمالها عبر شبكة الإنترنت.
7. ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لتقييم نظم الرقابة الداخلية نظرا لقيام الشركات التي تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية بتنفيذ عملياتها وفق نظم المحاسبة الفورية وما يتطلبه ذلك من الأخذ بمبادئ الخصوصية والسرية والأمن.

الفرع الثاني– المؤتمرات:

أولاً– دراسة محمد محمود صابر، "**تفعيل دور مكاتب المحاسبة والمراجعة نحو تنمية التجارة الإلكترونية وتأكيد الثقة في نظام تبادل البيانات إلكترونياً**". ورقة بحثية قدمت لمؤتمر التجارة الإلكترونية الأفاق و التحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2002.

أ– هدف الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة تفعيل دور مكاتب المحاسبة والمراجعة نحو تنمية التجارة الإلكترونية وتأكيد الثقة في نظام تبادل البيانات إلكترونياً.

ب– نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى جملة من النتائج ندرجها فيما يلي:

- ✓ ضرورة إصدار معايير للمحاسبة والمراجعة خاصة بالمعاملات التجارية الإلكترونية.
- ✓ ضرورة فصل معايير المحاسبة والمراجعة عن معايير خدمات تأكيد الثقة في المواقع أو في الأنظمة الإلكترونية.
- ✓ ضرورة وضع معايير تحدد إجراءات المراجعة لمؤسسات التجارة الإلكترونية وكيفية جمع أدلة الإثبات.
- ✓ ضرورة إضافة مناهج علمية جديدة تتوافق مع التغيرات التكنولوجية الجديدة.
- ✓ ضرورة إعادة صياغة آداب وسلوك المهنة.

ثانياً– دراسة عمر إقبال المشهداني، إبراهيم جويفل العبادي، "**التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة و المراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية**"، ورقة بحثية قدمت للملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر– عرض تجارب دولية– المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 27/26أفريل2011.

أ– مشكلة الدراسة:

يمكن حصر مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما هي التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة و المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟

وما هي الحلول اللازمة لمواجهة هذه التحديات؟

2. ما هي المخاطر التي تواجه المحاسب و المراجع في ظل التجارة الإلكترونية؟
3. ما هي المهارات المطلوبة من المحاسب و المراجع لمواجهة عمليات التجارة الإلكترونية؟
4. ما هي المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية؟

ب– أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للوصول إلى ما يلي:

1. توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية و التغيرات التي أحدثتها على بيئة الأعمال.

2. توضيح التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، و اقتراح المعالجات اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

ج- نتائج الدراسة:

1. زيادة أعمال المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، لأنه أصبح من الضروري على المراجع اللجوء إلى المراجعة المستمرة بدل المراجعة النهائية.
2. في ظل التكنولوجيا العالية وغياب الأمان وإمكانية اختراق الشركة من قبل الغير جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها. فالإيراد المتولد عبر قنوات التجارة الإلكترونية لا يتماشى مع بعض شروط الاعتراف بالإيراد.
3. أثرت التجارة الإلكترونية على نظام المعلومات المحاسبية للشركات وكذا على معايير المحاسبة و المراجعة.
4. أدى النشر الإلكتروني للقوائم المالية إلى ظهور بعض المشاكل حول مصداقية المعلومات المنشورة وأمنها ومدى مسؤولية المراجع عنها.
5. تفرض التجارة الإلكترونية على المراجعين واقعًا جديدًا يتطلب ضرورة تغيير الأساليب التقليدية في المراجعة بأخرى مستحدثة، ودراسة كيفية مراجعة المعلومات في بيئة التجارة الإلكترونية.

ثالثاً- دراسة – دراسة إحسان صالح المعتاز، محمد فواز لعميري" **أثر التجارة الإلكترونية على تقويم المراجع لنظام الرقابة الداخلية-** دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية".

جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

أ- مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الخارجي خصوصا في أداء مهمة تقويم نظام الرقابة الداخلية.

ب- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

1. التطور الكبير للتجارة الإلكترونية، وتأثيرها على مهنة المحاسبة و المراجعة.
2. التحديات التي تواجه المحاسبين و المراجعين في العمل في بيئة التجارة الإلكترونية.
3. أهمية مهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى المراجع الخارجي خاصة في بيئة التجارة الإلكترونية.

ج- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. مدى تأثر تقويم المراجع لنظام الرقابة الداخلية بتحول الشركات من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية.

د- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي

1. تؤثر التجارة الإلكترونية على بيئة الإعمال، وبالتالي على معايير المراجعة نظرا للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبة.
2. تؤدي التجارة الإلكترونية إلى زيادة أعمال المراجعة نظرا للجوء المراجع لإتباع أسلوب المراجعة المستمرة.
3. لا توجد أي تأثير في طريقة تقويم المراجع لنظام الرقابة الداخلية في ظل النجارة الإلكترونية.

رابعاً– دراسة ظاهر شاهر يوسف القشي،"**مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية**"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني – الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال–كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء،15–17 مارس 2011.

أ– أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المراجعة من جهة و أهمية التجارة الإلكترونية من جهة لأخرى. فعمليات التجارة الإلكترونية ترافقها مخاطر كبيرة كالاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت إن لم يسيطر عليها يؤدي التعامل بها إلى خسائر كبيرة، وتلقي هذه الحقيقة الضوء على أهمية تدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية.

ب– أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ التعريف بأهمية مهنة مراجعة الحسابات بشكل عام.
- ✓ توضيح أهمية، و تطور التجارة الإلكترونية.
- ✓ توضيح المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية(web Trust Assurance Services)، وتحليله و مناقشته.
- ✓ التعرف على مدى إدراك مراجعي الحسابات في الأردن للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، وفهمه وتطبيقه.
- ✓ التعرف على أي معوقات أو عقبات تواجه مراجعي الحسابات الخارجيين للقدرة على مراجعة حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية.
- ✓ وضع التوصيات المبنية على نتائج الدراسة.

ج– مشكلة الدراسة و أسئلتها:

سعى الباحث بشكل أساسي لمعرفة مدى قدرة مراجعي الحسابات الخارجيين على مراجعة حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية. ولتحقيق ذلك فقد أجاب الباحث في متن الدراسة على الأسئلة التالية:

- هل يمتلك مراجعو الحسابات الخارجيون القدرة على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقا للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (الحماية، توفر النظام، تكامل المعالجة، الخصوصية على الشبكة و السرية)؟
- هل يمتلك مراجعو الحسابات الخارجيون القدرة على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقا للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (السياسات، شبكات الربط، الإجراءات و المراقبة)؟
- هل هناك معوقات أمام مراجعي الحسابات الخارجيين تحول دون قدرتهم على مراجعة حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك؟.

د- نتائج الدراسة:

بعد أن قام الباحث بالاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك فإنه يعتقد بأن أهم النتائج التي خرج بها ما يلي:

✓ أضاف هذا المشروع إلى كل من مهنتي المحاسبة والتدقيق بعداً تكنولوجياً متطوراً لم يكن موجود سابقاً قبل التجارة الإلكترونية.

✓ ظهور مبادئ ومعايير تكنولوجية تعمل جنباً إلى جنب مع مبادئ ومعايير المحاسبة المتعارف عليها.

✓ هناك صعوبة ملحوظة في الالتزام بهذا المشروع سواء من قبل الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية أو من قبل المدققين على تلك الشركات، وهذه الحقيقة تم استخلاصها من جميع الدراسات السابقة التي حاولت إما إنشاء نموذج لتطبيق المشروع أو إنشاء نموذج لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية وفقاً لنفس المشروع.

✓ رغم أن عينة الدراسة عينة متخصصة، وذات مهنية عالية، ويحمل أغلب أفرادها الشهادات المهنية؛ إلا أن57 % من هم لا يبدون أي اهتمام بعمليات التجارة الإلكترونية ولا يتعدى اهتماماتهم في هذا المجال،المعلومات العامة.

✓ بالنسبة للفئة المهتمة بالتجارة الإلكترونية من عينة الدراسة، فقد أشارت النتائج إلى أن معظمهم يستقون معلوماتهم عن التجارة الإلكترونية من خلال خضوعهم لدورات متخصصة.

✓ وجد أن عينة الدراسة تدرك المبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة واحتل مبدأ السرية أعلى مستويات الإدراك بينما احتل مبدأ تكامل النظام أدنى مستويات الإدراك.

✓ وجد أن عينة الدراسة تدرك المعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة واحتل معيار المراقبة أعلى مستويات الإدراك بينما احتل معيار شبكات الربط أدنى مستويات النظام.

✓ اتفقت عينة الدراسة أن هناك عدد من المعوقات قد تحول دون إدراكهم لعملية تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك وكان من أهم هذه المعوقات:

- غياب التوثيق المستندي في أغلب عمليات التجارة الإلكترونية.
- مخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع من التدقيق.
- عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة حول هذا الموضوع.
- حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في الأردن.
- قلة الخبرة بشكل عام في هذا المجال.
- الكلفة العالية لتدقيق هذا النوع من الخدمات.
- عدم وجود تشريعات مهنية كافية لتحكم التدقيق الإلكتروني.

الخلاصة: هذه الدراسة مطابقة تماماً لدراسة ريم خالد مطاحن، حيث توصلت إلى نفس النتائج، مع إتباع نفس الأسلوب و المناهج العلمية.

المبحث الثاني: مرجعية الدراسة باللغة الأجنبية وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

إن الطبيعة الدولية لهذا النمط الجديد من التجارة(التجارة الإلكترونية) جعل المفكرين في جميع دول العالم يتسابقون لدراسة هذه الظاهرة و محاولة فهمها وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها. وعليه قام الباحث باستعراض مجموعة من الدراسات باللغات الأجنبية لمجموعة من الباحثين.تم تطرق إلى عرض ما يميز هذه الدراسة عن ما ورد من دراسات سابقة للموضوع باللغة العربية و الأجنبية.

المطلب الأول–مرجعية الدراسة باللغة الأجنبية:

نستعرض في هذا المطلب مجموعة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تم الاعتماد عليها في بلورة إشكالية الدراسة الحالية، وكذا الاستفادة مما ورد فيها من معلومات ذات علاقة بالبحث، ومعرفة مستوى التحديات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات في ظل نمو التجارة الإلكترونية في بعض البلدان الأجنبية و العربية.

أولاً– دراسة:Daniel Acton& Donald Kent بعنوان: "**رأي الممارسين في معيار الثقة في الموقع**".

Practitioners views on CPA Web Trust,Ohaio CPA Journal, Columbus, Jan-Mars2001

متاح على الموقع:www.proquest.com

أ– هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى استعراض وجهات نظر الممارسين لمهنة المراجعة والمهتمين بها حول خدمة الثقة في الموقعWeb Trust،التي جاء بها كل من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPAومجمع المحاسبين القانونيين الكنديCICA، والتي تهدف إلى دعم الثقة في التجارة الإلكترونية عن طريق تقديم تأكيد عن المواقع التي يتم من خلالها نشاط التجارة الإلكترونية.

ب– نتائج الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان باستعراض أراء مجموعة من الممارسين للمهنة وتوصلت إلى ما يلي:

- ✓ أن الممارسين الذين لم يقوموا بعد بهذه الخدمة، كان رأيهم أنها لن تنمو بسرعة كما هو متوقع لها، فنقص الأمن والسرية تمثل الاهتمام الأول لمستخدمي التجارة الإلكترونية.
- ✓ أما الممارسين الذين قاموا بخدمة الثقة يرون أن التجارة الإلكترونية بين الشركات B2B، وبين الشركات والأفراد B2C، سوف تتسع أكثر، وهذا سوف يتطلب مستوى من الثقة، ذلك الذي يوفره خدمة تأكيد الثقة.

ثانياً– دراسة:

Rezaee , Zabihollah, Rick Elam and Ahmed Shara batoghlie "Continuous Auditing : The Audit of the Future" Managerial Auditing journal, vol16, N_O 3, 2001, pp150-158.

(**المراجعة المستمرة: مراجعة المستقبل**)

أ– هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد ومناقشة مفهوم المراجعة المستمرة وتطبيقاتها من وجهة نظر مراقبي الحسابات، واختبار الرقابة الداخلية و الجوانب المختلفة للمراجعة الخارجية في ظل آليات تكنولوجيا المعلومات، لكون هذه الآليات قد ساهمت في إيجاد مداخل جديدة للأعمال مثل التجارة الإلكترونية، والتبادل الإلكتروني للبيانات...الخ.

ب– نتائج الدراسة:

1. قدمت تعريفا للمراجعة المستمرة بأنها عملية منتظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية كأساس معقول لإبداء رأي فني محايد بشأن مدى عدالة عرض القوائم المالية المعدة في ظل نظام محاسبة فوري غير ورقي.
2. خلصت كذلك إلى أن المراجعة المستمرة تؤثر في عملية المراجعة التقليدية من عدة زوايا، أهمها:

- ✓ يجب أن تزيد معرفة المراجع بطبيعة نشاط العميل بما يضمن له صدق وملائمة المستندات والسجلات و البيانات الإلكترونية.
- ✓ على المراجع أن يتفهم جيداً تدفق المعاملات وما يرتبط بها من أنشطة رقابية لضمان كفاءة تقييم مدى سلامة وصدق معلومات نظام معلومات المحاسبة الفورية.
- ✓ يجب على المراجع استخدام خطة مراجعة موجهة نحو خطر الرقابة تركز بداية على مدى ملائمة وفعالية أنشطة الرقابة الداخلية لنظام المحاسبة الفورية.

3. أما بخصوص الرقابة الداخلية في ظل التجارة الإلكترونية فتركز الدراسة على ضرورة التزام مراقبي الحسابات بفهم وتقييم هيكل الرقابة الداخلية المتكامل، لأن ذلك يساعد على تحديد ما إذا كان نظام المحاسبة الفورية يتضمن أنشطة رقابة ملائمة، ومن ثم تقدير خطر الرقابة، وبالتالي تحديد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية للمراجعة.
4. خلصت كذلك الدراسة إلى ضرورة أن تطور المنظمات المهنية معايير المراجعة الخارجية لتشمل الأدلة الإلكترونية.

ثالثاً– دراسة Rezaee, Zabihollah, A.Sharabatoghlie, R. Elam, and Peter L.McMickle,

« Continuous Auditing :Bulding Automated Auditing Capability », Auditing :A Journal of Practice and Theory, Vol 21, No 1 Mars, 2002, pp.147-163.

(المراجعة المستمرة: بناء القدرة على المراجعة الآلية.)

أ– هدف الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة بحث واكتشاف طبيعة المراجعة المستمرة كمدخل للمراجعة الخارجية في ظل التجارة الإلكترونية وتطبيقات نظم معلومات المحاسبة الفورية، استنادا إلى تقرير لجنة *wood.حيث ركز الاكتشاف على:

- اختبار متطلبات ممارسة المراجعة المستمرة
- وضع إطار لعملية المراجعة المستمرة، وبلورة ما يجب أن تتناوله البحوث المحاسبية مستقبلاً في هذا المجال.

ب– نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1. إن المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة إلكترونية شاملة، تمكن المراجع من عمل تأكيد مهني على معلومات مستمرة، بصورة متزامنة مع الإفصاح على هذه المعلومات أو بعدها بوقت قصير.
2. تؤثر المراجعة المستمرة على إلمام المراجع بطبيعة نشاط عميله ونظام المعلومات المحاسبي، وتقدير مخاطر المراجعة، خاصة خطر الرقابة، حيث يتم تخطيط أعمال المراجعة المستمرة بصورة موجهة نحو خطر الرقابة.
3. من فوائد المراجعة المستمرة، تخفيض تكاليف المراجعة، وتحسين جودتها، تحديد أساس اختيار المعاملات التي يجب التحقق منها،وأداء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية على مدار السنة المالية بصفة مستمرة.
4. إن تدفق الإجراءات في عملية المراجعة المستمرة يشمل على التوالي، تحديد أهداف المراجعة وتوصيف الرقابات الداخلية، فهم طبيعة نشاط العميل، الحصول على ملفات تعريف البيانات، تحديد مفردات البيانات التي يجب اختبارها، بناء آلية حيازة البيانات، واستخلاص البيانات، نقل البيانات التي سيتم اختبارها ثم تحميلها لاختبارها، ثم الاختبار وإعداد التقرير.

رابعاً– دراسة:Ahmed A.Abu-musa بعنوان "**مراجعة الأعمال الإلكترونية: مهارات جديدة للمراجع الخارجي**".

"Auditing E-Business, New Challenge for External Auditors", Journal of Academy of Business-Cambridge, Mars 2004, pp: 28-41

أ– هدف الدراسة:

استهدفت الدراسة توضيح التحديات التي تواجه المراجع الخارجي تجاه البيئة الإلكترونية للأعمال، كما تقدم إرشاداً للمراجعين لمراجعة الأعمال الإلكترونية.

للوصول إلى هذا الهدف قام الباحث بعرض أهم معايير المراجعة التي تتأثر بالبيئة الإلكترونية وهي:

* تقرير لجنة wood، صدر في مارس 1999،بشأن المراجعة المستمرة، وهي لجنة مشتركة بين مجلس معايير المراجعة ASB التابع لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكيAICPA ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي CICA بخصوص المراجعة المستمرة، وكان لتقريرها الأثر الكبير في توجيه البحوث المحاسبية نحو المراجعة المستمرة.

- معيار التخطيط لعملية المراجعة.
- معيار جمع وتقييم أدلة الإثبات.
- استقلال المراجع.
- التدريب الكافي.
- فحص نظام الرقابة الداخلية.

ب- نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى النتائج التالي:

- ✓ على المراجع الخارجي أن يتفهم كيف ستؤثر التكنولوجيا الحديثة على عملية المراجعة.
- ✓ على المراجعين أن يحصلوا على المعرفة والمهارات الكافية التي تؤهلهم للتعامل مع البيئة الإلكترونية.
- ✓ التخطيط لعملية المراجعة أصبح من الأمور الخطيرة التي تتطلب اهتمام كبير من المراجع.

خامساً- دراسة:Lata Sharma&S C Bansal الموسومة ب:"**التحديات الجديدة للمحاسبة و المراجعة في البيئة الإلكترونية في الهند** "*new challenges of accounting and auditing in e-environment in india

أ- أهمية الدراسة:

يرى الباحثان بأن معظم الدراسات التي تناولت التجارة الإلكترونية عالجت كيفية و شروط إقامة هذه التجارة في الدول المتقدمة، دون أن تسلط الضوء على أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة و المراجعة.

ب- هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحديد القضايا الهامة المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة التي يواجهها المجتمع المهني حاليا في الهند، وتوضيح تحديات مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل العمل في بيئة إلكترونية.

ج- نتائج الدراسة:

بعد تفريغ نتائج الاستبيان وتحليلها توصل الباحثان إلى ما يلي:

1. الحاجة إلى زيادة الإفصاح عن بعض المعلومات الإضافية من قِبل الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية.
2. باستطاعة المراجعين الكشف عن جميع أنواع التلاعب بالمعلومات المحفوظة إلكترونياً، وأن غياب المستندات الورقية لا يشكل عائقاً أمام المراجعين لأداء مهامهم.
3. بروز بعض الأدوار والمهام الجديدة للمحاسبين والمراجعين في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية.
4. هناك الكثير من التقنيات المتاحة لمساعدة المراجعين في التحقق من المعاملات الإلكترونية وتحديد التلاعب فيها.

*Bansal, S C; Sharma, Lata, **new challenges of accounting and auditing in e-environment in india** contábil universe magazine, regional university of blumenau, brazil vol. 5, no. 1 january-march 2009, pp: 88-99

5. ينبغي مراقبة مدى السيطرة في الوصول إلى الشبكة لغير المرخص لهم وذلك من خلال مراقبة نظم الرقابة الداخلية وكلمة السر.
6. فتحت التجارة الإلكترونية آفاقاً جديدة من الفرص للمراجعين.

سادساً–دراسة:EhabNazmy&Mahd Ali Al- jabaliبعنوان:"**أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة في الأردن"**

The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan* European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences2011. www.zuj.edu.jo/wp content/staff-research/economic/dr.../12.pd*f*

أ– هدف الدراسة:

الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي:

التأكيد على مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات في الأردن. ومعرفة ومتطلبات مراجعة التجارة الإلكترونية.

ب– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه المراجعة في إضفاء الثقة للقوائم المالية خاصة في ظل تعقيد بيئة الأعمال في ظل التجارة الإلكترونية، و تستمد الدراسة أهميتها كذلك من التطورات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية على المراجعة. وهل للتجارة الإلكترونية تأثير على مهنة المراجعة؟

ج– مشكلة الدراسة:

مشكلة هذه الدراسة تتمثل في معرفة مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات.

د– نتائج الدراسة:

وبعد تحليل المعطيات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ هناك تأثير التجارة الإلكترونية على عملية التخطيط للمراجعة، وحسب الباحث أن هذه نتيجة منطقية لأن الأنشطة الالكترونية هي نمط جديد يختلف عن التجارة التقليدية، فتعقيد هذه العمليات يتطلب إعادة تأهيل مراجعي الحسابات للتكيف مع بيئة الأعمال الحديثة
- ✓ هناك تأثير للتجارة الإلكترونية على عملية تنفيذ مهمة المراجعة، هذه العمليات تحتاج إلى جهد كبير في عملية المراجعة للحصول على أدلة كافية تسمح للمراجع بإبداء رأيه الفني المحايد.
- ✓ ليس هناك تأثير للتجارة الإلكترونية على تقرير مراقب الحسابات.
- ✓ ليتمكن مراجعو الحسابات من التعامل مع هذا النوع النشاط بكفاءة وفعّالية، يجب زيادة تدريب المراجعين علمياً وعملياً و تكنولوجياً.

* Ehab Nazmy, Mahd، Ali Al- jabali, **The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan,** European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences ISSN 1450-2275 Issue 30 (2011) © EuroJournals, Inc. 2011, http://www.eurojournals.com أوwww.zuj.edu.jo/wp-content/staff-research/.../12.pdf

- ✓ حاجة المراجعين لدورات متخصصة في مراجعة التجارة الإلكترونية تتكفل بها الهيئات المشرفة عن مهنة المحاسبة و المراجعة في الأردن، فضلا عن معرفة مخاطر التجارة الإلكترونية وكيفية التعامل معها خلال عملية المراجعة.

سابعاً– دراسة:Mohammed Osama Shaat بعنوان: "**أثر التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الخارجي**". The Impact of E-Commerce on the External Auditor Work*

أ– مشكلة الدراسة:

تبحث الدراسة أثر التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الخارجي من خلال دراسة تطبيقية على شركات المراجعة الدولية العاملة في فلسطين، يستهدف هذا البحث مدراء المراجعة، المراجعين الرئيسيين والمراجعين المساعدين والمحاسبين.

توجد الكثير من المعوقات التي تحد من إمكانية مراجعة الشركات العاملة في التجارة الإلكترونية والتي تنحصر أساسا في تنفيذ عملية المراجعة و الحصول على الأدلة الكافية لإبداء الرأي الفني المحايد وإعداد التقرير. ويمكن حصر الإشكالية الرئيسية فيما يلي:

"ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على عمل مراجع الحسابات الخارجي."

للإجابة على هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل توجد تجارة إلكترونية في فلسطين؟ وهل مراجع الحسابات الخارجي قادر على مراجعة بيانات القوائم المالية لعملية التجارة الإلكترونية، ومواجهة التحديات في ضوء مهاراته الحالية؟
2. ما هي المتطلبات الواجب توفرها في مراجع الحسابات الخارجي لمواجهة المخاطر الجديدة المرتبطة بممارسة التجارة الإلكترونية؟
3. ما هي منهجية المراجع الخارجي في جمع الأدلة لتنفيذ عملية المراجعة و التأكد من جودة هذه العملية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟

ب– أهداف الدراسة:

1. التعرف على متطلبات وخصائص التجارة الإلكترونية. ومعرفة العقبات التي تقف أمام تطورها في فلسطين
2. تحديد التأثير المتوقع للتجارة الإلكترونية على معايير المراجعة و المحاسبة والعلاقة بينهما.
3. معرفة مدى قدرة المراجعين الخارجيين في فلسطين على جمع المعلومات الواردة في المواقع الإلكترونية للشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية..

ج– نتائج الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبيان، وُزع على عينة الدراسة والتي تتكون من 40 ممارساً للمهنة. حيث تم استرجاع جميع الاستمارات الموزعة.

بعد تفريغ نتائج الاستبيان وتحليلها توصل الباحث إلى ما يلي:

- ✓ أن التجارة الإلكترونية تلعب دورا محوريا في التأثير على عمل المراجع الخارجي.

*library.iugaza.edu.ps/thesis/107788.pdf تاريخ الإطلاع 20 مارس 2015

- ✓ الحاجة لجهد واسع من المراجع لتقييم مخاطر المراجعة المتعلقة بعمليات التجارة الالكترونية والحصول على أكبر قدر ممكن من الأدلة لتأكيد هذه العمليات.
- ✓ للتجارة الإلكترونية التأثير الواضح على المهارات الحالية المعرفية، وتأهيل المراجعين في فلسطين.
- ✓ التجارة الإلكترونية لها تأثير على تقرير المراجع الخارجي فيما يتعلق بطبيعة عمليات التجارة الإلكترونية.
- ✓ لفت انتباه المراجعين الخارجيين حول مخاطر التجارة الإلكترونية وكيفية التعامل معها خلال عملية المراجعة
- ✓ العمل على توعية شركات المحاسبة في فلسطين فيما يخص أهمية التجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

بعد استعراض أغلب الدراسات التي اعتمدها الباحث كمرجعية للدراسة و التي تناولت تحديات مهنة مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، ولتوضيح ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تجدر بنا الإشارة للملاحظات التالية:

1. إن أغلب الدراسات السابقة التي تحصلنا عليها عبارة عن تجارب دولية (الولايات المتحدة الأمريكية*، كندا، الصين الهند، الأردن،سوريا، اليمن، فلسطين، العراق، السعودية)، هذه الدول تتباين في تطور التجارة الإلكترونية، كذلك في المرجعيات والتشريعات لمهنتي المحاسبة والمراجعة، فضلا عن مستويات المناهج التربوية في جميع أطوارها خاصة في مواد المحاسبة و المراجعة و تقنيات الإعلام والاتصال،وكذلك تختلف هذه الدول في الشروط العلمية والعملية لامتهان مراجعة الحسابات،وعلى هذا الأساس تتباين قدرة المراجع(المستقبلي والممارس)على التأقلم مع بيئة الأعمال الحديثة،والتكنولوجيا المستعملة في التجارة الإلكترونية.
2. تشترك مجمل هذه الدراسات في إتباع المنهج الوصفي عند التطرق لظاهرة التجارة الالكترونية،ومدى مسايرة مهنة المراجعة للتطور التقني في بيئة الاعمال. كما نلاحظ أن جميعها اعتمدت أسلوب الاستبيان لتحليل أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة، ودراسة مدى صدق الفرضيات الموضوعة.

ومن خلال النتائج نلاحظ اتفاق جميع هذه الدراسات فيما يلي:

- ✓ التجارة الالكترونية ظاهرة حتمية لا بد من التعامل معها والاستفادة من مزاياها و العمل على تطويرها.
- ✓ تأثر التجارة الالكترونية في كل من المحاسبة و المراجعة و بيئة الاعمال.

*من الجهود المبذولة لوضع مستقبل أفضل لمهنة المراجعة ما قام به المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA)كجزء من مشروعه لتوصيف مستقبل المحاسب القانوني أو ما يسمى بمشروع الرؤيةCPA Vision Project . يتضمن مشروع الرؤية إلمام المحاسبين القانونيين بتقنية المعلومات و أسس التجارة الإلكترونية كعناصر أساسية يجب توافرها للمحاسبين القانونيين مستقبلا، ويقدم مشروع الرؤية الفرصة للمحاسبين لتحقيق المستقبل الأفضل للمهنة عن طريق الإلمام بالقيم ومهارات التنافس و الخدمات كما يلي:

القيم الخمس الكبرى:1- استكمال التعليم و التعلم مدى الحياة،2- القدرة على التنافس،3- الاستقامة، 4- القدرة على الوفاء بمتطلبات المشاريع الكبيرة،5- الموضوعية.

مهارات التنافس المطلوب إجادتها:1- الماهرات الخاصة بالاتصال،2- مهارات التفكير في المواضيع الإستراتيجية،3- التركيز على العميل والسوق،4-القدرة على تفسير المعلومات والربط بينها،5-الخبرة والمهارة التقنية.

الخدمات الخمس الكبرى: 1- ضمان المعلومات وجودتها، 2- الاستشارات الادارية، 3- التقنية، 4- التخطيط المالي، 5- الخدمات الدولية.

- ✓ تتميز بيئة الاعمال الحديثة باستعمال التكنولوجيا المعقدة التي تستدعي الحفاظ على أمن المعلومات وسرية وخصوصية أطراف التعامل.
- ✓ يتطلب العمل في بيئة التجارة الإلكترونية من مراجعي الحسابات تأهيلاً علمياً وعملياً يتناسب مع حجم التطورات التقنية وإمكانيات التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات التي يتطلبها العمل في هذه بيئة.
- ✓ تزداد أهمية معيار بذل العناية المهنية اللازمة والحاجة إليه في بيئة التجارة الإلكترونية استنادا إلى الاعتماد الأساسي على استخدام الحواسيب وتعدد أنظمتها وبرمجها واللغات التي تستخدم في عمليات التوزيع والنشر والإفصاح الإلكتروني، الأمر الذي يتطلب من محافظ الحسابات تطوير مهاراته للوصول إلى إبداء رأيه الفني المحايد.
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لتقييم نظم الرقابة الداخلية نظرا لقيام الشركات التي تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية بتنفيذ عملياتها وفق نظم المحاسبة الفورية وما يتطلبه ذلك من الأخذ بمبادئ الخصوصية والسرية والأمن.

مما سبق يمكننا عرض ما يميز دراستنا عن ما عرض من دراسات سابقة فيما يلي:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن واقع ومستقبل التجارة الإلكترونية في الجزائر، وما ينجر عن ذلك من تأثير على مهنة مراجعة الحسابات، وعليه يتمحور موضوع الدراسة حول التحديات الكبيرة لمراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية وآليات ومداخل الاستجابة المهنية لتأثير التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة، مع التركيز على المراجع الذي يعتبر أساس عملية المراجعة والمسؤول عن نتائجها، فتوكل له هذه المهمة التي ينتظر منها أطراف عديدة نتائج تكون في مستوى الاعتماد على مخرجاتها. إذا فالمراجع وتكوينه العلمي و العملي ومستوى قدرته على القيام بهذه المهمة في ظل استكمال متطلبات الحصول على الاعتماد كمراجع حسابات في الجزائر ومزاولته المهنة في ظل التجارة الإلكترونية، هو جوهر هذه الدراسة مع الإشارة إلى النمو المتسارع لتقنيات الإعلام و الاتصال في الجزائر و تأثير ذلك على تطوير التجارة الإلكترونية. مع التطرق إلى التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في هذا المجال في البيئة الجزائرية.

خلاصة الفصل:

قام الباحث في هذا الفصل باستعراض أهم الدراسات السابقة التي استلهم منها فكرة البحث أولاً، ثم الاستعانة بها في بناء التصور النهائي لإشكالية الدراسة. كما تم الاستفادة من هذه الأدبيات وغيرها في بناء الجانب النظري و الدراسة الميدانية.

هذه الدراسات التي أُعتمدت كمرجعية لهذه الدراسة شملت مجموعة من الرسائل الجامعية التي تناولت الموضوع أو بعض جوانبه، ثم مجموعة من الأوراق البحثية التي قُدمت لمؤتمرات عالجت فكرة تحديات مهنة المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية وكذلك بعض المقالات المنشورة في المجلات المتخصصة و التي تطرقت لدراسة الآثار الجوهرية للتجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة الخارجية.

وبعد التطرق إلى هذه الدراسات التي تم نشرها باللغة العربية أو بلغات أجنبية حاول الباحث استخراج أهم النقاط والجوانب التي عالجتها كل مجموعة من هذه الدراسات. وفي الأخير قام الباحث بتوضيح ما يميز الدراسة الحالية عن ما سبق تقديمه من دراسات سابقة، والتي سلطت الضوء على جوانب من الموضوع في بيئات مختلفة عن الجزائر، وفي ظل العمل بتشريعات ومرجعيات خاصة في المحاسبة والمراجعة، مع التباين في مستوى التطور التقني واستعمالاته في التجارة الإلكترونية وفي تصميم وتشغيل نظم للمحاسبة الفورية، وكذلك في مستوى تأهيل المراجع وتعامله مع جميع آليات ومداخل الاستجابة المهنية لأثر التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة.

الفصل الثالث

الدراسـة الميدانيـة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية وواقعها في الجزائر وكذا علاقتها المراجعة ثم دراسة أساليب مراجعة التجارة الإلكترونية وأعمال التصديق الجديدة للمراجع الخارجي والمتمثلة في خدمات التأكيد على الثقة على المواقع التجارية الإلكترونية (web trust) وخدمات التأكيد على الثقة على الأنظمة الإلكترونية (Sys trust)، ثم في الفصل الثاني أين تم استقراء أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، سواء باللغة العربية أو الأجنبية مع توضيح ما ميَّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

وبغية معرفة آليات ومداخل الاستجابة لأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، ومستوى قدرة المراجع الخارجي في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية في ظل مؤهلاته الحالية والتحديات التي تواجه المهنة في هذا المجال، اتبع الباحث أسلوب الاستبيان والمقابلة للحصول على أجوبة تمكن من دراسة الفرضيات والإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية

إن الهدف من الدراسة الميدانية هو التعرف على تأثير نمو التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، وكذا واقع الممارسة المهنية للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، ومستوي قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة شركات التجارة الإلكترونية، وما هي الصعوبات التي تواجه المهنة في هذا المجال وسبل تذليلها من وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة في الجزائر، وهذا تبعاً لمتغيرات: المهنة (محافظي الحسابات و خبراء محاسبين)، التخصص العلمي والخبرة المهنية.

المطلب الأول: المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر.

إن ممارسة مهنة المراجعة تقتضي توفر مجموعة من المعارف المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث مرت مهنة المراجعة بعدة مراحل فيما يخص الشروط المعرفية والشهادات المطلوب الحصول عليها، وكذا التدريب المهني المشترط إتمامه لممارسة المهنة، ولكن المنعرج الأبرز في ممارسة مهنة المراجعة وشروط الالتحاق بها كانت بعد صدور القانون 10-01، لذا فسنعتمد في دراستنا على مرحلتين، المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر قبل وبعد صدور القانون 10-01.

الفرع الأول: المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة قبل سنة 2010

أولا: الشروط العلمية لممارسة مهنة المراجعة خلال الفترة 71-1991

تميزت الفترة الأولى للممارسة المهنية للمراجعة في الجزائر (1971-1991) بسيطرة وزارة المالية، حيث عين محافظي حسابات من موظفي الدولة لمراجعة الشركات العمومية والمختلطة، في حين توكل مهمة مراجعة الشركات الخاصة للخبراء المحاسبين المرخصين من قبل المجلس الأعلى للمحاسبة والذين تتوفر فيهم الشروط التالية[1]:

- ✓ الدخول في تربص مهني لخبير محاسب للحاصلين على شهادة الليسانس في العلوم المالية شعبة العلوم الاقتصادية أو الذين اجتازوا الجزئين الأول والثاني من امتحان الخبرة المحاسبية في النظام القديم* يدوم هذا التربص سنتين لدى خبير محاسب أو لدى الشركة الوطنية للمحاسبة أو في معهد التكنولوجيا المالية والمحاسبة، ثم يجتاز المترشح الذي تتوفر فيه الشرطين السابقين الامتحان النهائي الذي تنظمه وزارة التعليم العالي والبحث العلمين حيث يتكون هذا الامتحان من اختبار كتابي ومحادثة مع لجنة المصححين** بحضور عضو من المجلس الأعلى للمحاسبة وممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ومن خلال المرسوم رقم 72-83 المؤرخ في 18 افريل 1972 المتضمن ترتيب نظام الحصول على شهادة الليسانس في العلوم المالية، شعبة العلوم الاقتصادية فإن الطالب يتحصل على هذه الشهادة بعد اجتياز أربع سنوات من الدراسة، سنتين جذع مشترك وسنتين تخصص يدرس فيهما المواد التالية:

1- Nacer- Eddine Saadi & Ali mazouz, **La pratique du commissariat aux comptes en Algérie**, tome1, SNC, Alger, 1993, P48.

* النظام القديم كان معمولا به قبل الاستقلال إلى غاية 1972، وينظمه المرسوم رقم 56-505 المؤرخ في 24 ماي 1956، والمتعلق بالتكوين المهني للخبراء المحاسبين.

** يصحح الاختبار الكتابي في ثلاث أشهر من قبل اربعة مصححين هم: استاذ من كلية الحقوق، أستاذ من كلية العلوم اقتصادية، أستاذ متخصص في تعليم المحاسبة وخبير محاسب حائز لدبلوم ويكون قد مارس مهنته طيلة ثلاث أعوام على الأقل

السنة الأولى يدرس الطالب خلالها المقاييس التالية:

1. المحاسبة العامة.	5. تاريخ الوقائع الاقتصادية.	9. علم المعرفة.
2. الاقتصاد السياسي.	6. الاقتصاد الجزئي.	10.الرياضيات.
3. الإحصاء الوصفي.	7. مدخل القانون.	11.الانجليزية.
4. نظرية التنمية والتخلف.	8. المنهجية.	12.فرنسية

السنة الثانية يدرس الطالب خلالها المقاييس التالية:

1. العلاقات الاقتصادية الدولية	5. الاقتصاد الجزئي.	9. الاحصاء الرياضي
2. تاريخ الفكر الاقتصادي	6. الاقتصادي الجزائري والمغاربي	10.حساب المصفوفات
3. الاقتصاد الكلي	7. النظريات والسياسات النقدية	11.الانجليزية.
4. المالية العامة	8. القانون التجاري	12.فرنسية

السنة الثالثة يدرس الطالب خلالها المقاييس التالية:

1. المحاسبة المعمقة.	5. اقتصاد المؤسسة	9. الإعلام الآلي
2. المحاسبة التحليلية	6. الاحصاء التطبيقي	10.الانجليزية.
3. الضرائب	7. الإفلاس والتسوية القضائية	11.فرنسية
4. الرياضيات المالية	8. علم اجتماع المنظمات	

السنة الرابعة يدرس الطالب خلالها المقاييس التالية:

1. التسيير المالي	5. مراقبة ومراجعة الحسابات	9. القانون الجنائي الخاص
2. المحاسبة الخاصة	6. تسيير الميزانية	10.الإعلام الآلي
3. المحاسبة الوطنية المقارنة	7. تقنيات البنوك	11.الانجليزية.
4. المحاسبة العمومية	8. دراسة حالة	12.مذكرة تخرج

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على كشوف النقاط مسلمة من جامعة باتنة سنة 1990

مما سبق يتبين بأن الطالب خلال سنتي التخصص يدرس العديد من المواد ذات الطابع المحاسبي والمالي في حين يدرس مادة واحدة خاصة بالمراجعة، وهذا غير كافٍ لمن يريد امتهان مراجعة الحسابات، أما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال فنجد مقياس الإعلام الآلي فقط، أين يدرس الطالب المبادئ الأولية التي لا تؤهله لولوج عالم المعلوماتية التي تمثل أساس التجارة الإلكترونية.

ثانيا: الشروط العلمية لممارسة المراجعة خلال الفترة 91-2009

سمح القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، للعديد من الأشخاص الذين يحملون شهادات ومؤهلات مختلفة بتسجيل أنفسهم في جدول المنظمة الوطنية كمحافظي حسابات بصفة انتقالية خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ صدور القانون 91-08*، كما اشترط القانون ممارسة مهنة المراجعة بالقيد في

* لمعرفة الحالات التي يُسمح لها بالتسجيل في جدول المنظمة الوطنية كمحافظي حسابات بصفة انتقالية، أنظر القانون 91-08، مؤرخ في 1991/04/27، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 20، 1991، المواد: من 63 إلى 68.

جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين في صنف الخبراء المحاسبين أو صنف محافظي الحسابات، حيث لا يمارس مهنة الخبير المحاسب إلا مَن كان مسجلا في جدول المنظمة الوطنية وحائزا على شهادة خبير محاسب من إحدى مؤسسات التعليم العالي[1]، وطبقا للقرار الصادر سنة 1999[2] عن اللجنة الخاصة المكلفة بتحديد مقاييس تقدير الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية لممارسة مهنة محافظ الحسابات والمقرر الصادر سنة 2006[3]، خاصة المادة الثانية منه التي عَدلت المادة الثالثة من مقرر سنة 1990، فإنه يمكن أن يسجل كمحافظ حسابات الأشخاص الذين تتوفر فيهم المعايير التالية[4]:

1- الحائزون على إحدى شهادات التعليم الآتية أو أي شهادة أجنبية معادلة لها.

- ✓ ليسانس في العلوم المالية؛
- ✓ الجزء الأول والثاني في الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبية؛
- ✓ شهادة الدراسات المحاسبية العليا؛
- ✓ ليسانس في العلوم التجارية فرع (المالية والمحاسبة)؛
- ✓ ليسانس في العلوم التجارية فرع المحاسبة؛
- ✓ ليسانس في العلوم التجارية فرع المالية؛
- ✓ ليسانس في علوم التسيير فرع المالية؛

ويجب عليها زيادة عن ذلك.

- ✓ إما متابعة تدريب مهني كخبير محاسب مدته سنتين (02) يمنح على أثره شهادة نهاية التربص القانوني.

وإما إثبات خبرة تقدر بعشر (10) سنوات في ميدان المحاسبة والمالية والقيام بتدريب مهني مدته ستة (06) أشهر.

2- الحائزون على إحدى شهادات التعليم العالي الآتية:

- ✓ شهادة المدرسة العليا للتجارة (فرع آخر غير فرع المالية والمحاسبة)؛
- ✓ شهادة المدرسة الوطنية للإدارة (فروع المراجعة والمراقبة وفرع الاقتصاد والمالية)؛
- ✓ ليسانس في العلوم الاقتصادية (النظام القديم)؛
- ✓ ليسانس في التسيير؛
- ✓ شهادة المدرسة الوطنية العليا للإدارة والتسيير (فرع مراجعة الحسابات)؛
- ✓ شهادة المعهد الوطني للمالية (فرع الخزينة أو الضرائب)؛

---

(1)- القانون 08/91 المؤرخ في 1991/04/21 يتعلق بمهنة لخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المواد: 19، 20، 22.

(2)- القرار المؤرخ في 1999/03/24، يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات، وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 32، 1999، المادة 03.

(3)- مقرر مؤرخ في 13 ماي 2006، يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 24 مارس 1999 المتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات، وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد41، 2006، المادة 2.

(4)- قانون المحاسبة، مجموعة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بقانون المحاسبة، طبعة خاصة – برتي للنشر- الجزائر، 2011، ص:332.

- ✓ شهادة معهد الاقتصاد الجمركي والمالي بالجزائر؛
- ✓ شهادة معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي بتونس؛
- ✓ شهادة جامعة التكوين المتواصل في المالية والمحاسبة؛

مع ضرورة أنه يجب أن يكون بحوزتهم إحدى الشهادات المهنية التالية:

- ✓ شهادة تقني سامي في المحاسبة.
- ✓ شهادة عليا في الدراسات المحاسبية.
- ✓ شهادة مهنية كاملة في المحاسبة.
- ✓ بكالوريا تقني في المحاسبة.
- ✓ شهادة التحكم في المحاسبة.

فضلا عن ذلك يأتي:

- ✓ إما تدريب مهني مدته سنتين (02) في مكتب خبير محاسب أو محافظ حسابات.
- ✓ وإما عشر(10) سنوات من خبرة في الميدانين المحاسبي والمالي وتدريب مهني مدته ستة (06) أشهر.

3- المحاسبون المعتمدون والمسجلون في جدول النقابة الوطنية

عند نهاية تاريخ المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في القانون 91-08 والذين نجحوا في امتحان الاندماج التي تنظمها اللجنة الخاصة في دورة واحدة كل سنة خلال مدة ثلاث سنوات.

4- أعوان المفتشية العامة للمالية الحاصلون على رتبة مفتش المالية في الدرجة الثانية أو مفتش عام للمالية على الأقل والمتمتعون بخبرة قدرها عشر (10) سنوات من النشاط ضمن هذه الهيئة.

الفرع الثاني: المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة بعد سنة 2010.

إن صدور القانون 10-01 حمل تعديلات جوهرية في الشروط العلمية لممارسة مهنة المراجعة، حيث أصبح الطالب يخضع لتكوينا نظريا متخصصا في الخبرة المحاسبية يحصل بعد نجاحه في الامتحانات النهائية وحصوله على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية، أما في محافظة الحسابات فيخضع الطالب لتكوينا نظريا متخصصا كذلك يحصل بعد نجاحه في الامتحانات النهائية على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق، تمنح هذه الشهادات من معهد التكوين المختص التابع للوزير المكلف بالمالية*، أو المعاهد المعتمدة من طرفه ولا يمكن الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمزاولة التربص النظري إلا بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين شهادة جامعية في الاختصاص أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها.[1]

* معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية، مقره مدينة الجزائر، يكلف المعهد بضمان التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات (لمزيد من المعلومات انظر المرسوم التنفيذي رقم 12-288 مؤرخ في 21 جويلية سنة 2012، يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43، سنة 2012، الصفحات من 09 إلى 18)

(1)- القانون 10-01، مرجع سابق، المادة 08.

وبعد انتهاء فترة التربص النظري المتخصص بحصول الطالب على شهادة النجاح*، يخضع لتربص مهني كما حدده المرسوم التنفيذي الصادر سنة 2011[1]، الذي يوضح شروط وكيفيات سير التربص المهني للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات كما يلي:

- ✓ تحدد مدة التربص المهني للخبراء المحاسبين بسنتين (02) على مستوى مكتب أو شركة خبرة محاسبية مسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين بهذه الصفة منذ سنتين على الأقل، بعد حصولهم على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والمالية الخاصة بالتكوين النظري المتخصص.
- ✓ أما بالنسبة للتربص المهني لمحافظي الحسابات يكون بعد حصول الطالب على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق الخاصة بالتكوين النظري المتخصص، تحدد مدته بسنتين على مستوى مكتب أو شركة محافظة حسابات مسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بهذه الصفة منذ سنتين على الأقل.[2]

كما يجب على المتربص إرسال تقرير تربص خلال كل سداسي إلى لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة يتضمن جزءا يعالج الأعمال المنجزة في المكتب أو شركة الخبرة المحاسبية أو شركة محافظة الحسابات وجزء آخر يعالج موضوع بحث محدد بالاتفاق مع المشرف على التربص.[3]

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

خصص هذا المطلب للإطار المنهجي للدراسة الميدانية، حيث يتناول المتغيرات التي اعتمد عليها الباحث في دراسته، إضافة إلى وصف مجتمع وعينة الدراسة،مع تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة.

الفرع الأول: منهج و أدوات الدراسة الميدانية

أولاً– منهج الدراسة الميدانية

اعتمد الباحث في هذه الدراسة الاستقصائية الميدانية على عينة من مراجعي الحسابات في الجزائر، ومَرَد هذه المنهجية أن مجال البحث مازال في مرحلة الجدل العلمي و المهني في الجزائر، كما أن التجارة الإلكترونية و الممارسة المهنية غير منظمة وغير واضحة المعالم في هذا المجال الجديد في الجزائر، إضافة إلى أن البنية التحتية المهنية و التشريعية مازالت متأخرة، ولم تأخذ الاهتمام الرسمي و التشريعي و التنفيذي والمهني بعد.

وبغية معرفة استعداد ممارسي مهنة المراجعة لتفهم الآثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على عملية مراجعة الحسابات، ومدى قدرتهم على التجاوب الإيجابي نحو هذه الآثار في ظل مهارتهم الحالية، يرى الباحث أن أسلوب الاستبيان هو المنهج المناسب[4] مع تدعيم الدراسة بمقابلة ومناقشة قدامى الممارسين و بعض المسؤولين عن تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر.

---

* شهادة نهاية التربص يسلمها المجلس الوطني للمحاسبة.

(1)– المرسوم التنفيذي رقم 11-393، المؤرخ في 2011/11/24، الذي يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 65، 2011.

(2)– المرسوم التنفيذي رقم 11-393، مرجع سابق المادة 08.

(3)– نفسه، المادة 14.

4– بختي إبراهيم، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية وفق طريقة الIMRAD، جامعة ورقلة، 2015، ص 13.

ثانياً –مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

1– مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة المراجعة في الجزائر وهم محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين،الذين بلغ عددهم 1908 محافظ حسابات منهم03ممارسين في شكل شركات، و263 خبير محاسب، منهم 02 يمارسون المهنة في شكل شركات خبرة محاسبية. إذن العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة2171 ممارس[1]، منهم 1090 ممارس تم الحصول على عناوين بريدهم الإلكتروني.

2– عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة فقد تكونت من (388) ممارس، (بما فيهم ممارسي المهنة في شكل شركات) وهم الأفراد الذين وزعت عليهم قائمة الاستبيان المرفقة(والتي تم صياغتها بالاستفادة من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في الحقل الأكاديمي والمهني). وقد اعتمد الباحث طريقة التسليم والاستلام اليدوي والإلكتروني لضمان توصيل الاستمارات واستردادها في أقرب الآجال، حيث تم الحصول على البريد الإلكتروني لأفراد عينة الدراسة من خلال القوائم المنشورة على موقع المجلس الوطني للمحاسبة*، هذه العملية مكنت من استلام (291) رداً، أي بنسبة (75%). وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر إبقاء (270) استمارة من مجموع الاستمارات لتمثل عينة الدراسة،وخضعت للتحليل الإحصائي بعدما تم إقصاء باقي الاستمارات المقدرة ب (21) استمارة، استبعدت للنقص أو التضارب الموجود في الإجابات أو لعدم اكتمالها.

الجدول(1.3) الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	388	%100
عدد الاستمارات التي لم ترد	97	25%
عدد الاستمارات المهملة أو الملغاة	21	%5.4
عدد الاستمارات المقبولة للدراسة	270	%69.6

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الاستبيان

أما المقابلات فقد تمت مع عدد من قدامى المراجعين، ومسؤولين في المجالس المنظمة للمهنة*، وكانت محاور هذه المقابلات نفسها محاور قائمة الاستبيان التي ردوا عليها. مع إضافة أسئلة أخرى تخص حاجة مراجعي الحسابات في الجزائر حاليا ومستقبلا إلى تكوين علمي و عملي مستمر لرفع مستوى الأداء و القدرة على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية. وكذلك أسئلة تتعلق بالعوائق التي تعترض مراجعي الحسابات في موضوع مراجعة شركات التجارة الإلكترونية، مع اقتراح حلول

[1]– القرار رقم 23 بتاريخ 28 -02- 2016، الذي يحدد قوائم الممارسين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لسنة 2016.

*www.cnc.dz

*أنظر الملحق رقم 02.

مناسبة لرفع كفاءة المراجعين عند مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية. مع إعطاءهم مساحة من الوقت لإضافة ما يرونه مناسباً و يخدم موضوع البحث.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث بتفريغ الاستبيانات الواردة والصالحة للدراسة، التي بلغ عددها 270 في جداول إكسل تمهيداً لإدخالها وتحليلها وفق البرنامج الإحصائي "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)" الإصدار رقم 19.

وقد استخدم الباحث في تحليل بيانات الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهي:

1- للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة أستخدم الجداول التكرارية و النسب المئوية.

2- لحساب القيمة التي يعطيها أفراد عينة الدراسة لكل عبارة أو مجموعة من العبارات(المجال) استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

3- لتحديد صدق وثبات الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ.

4- لاختبار صحة الفرضيات تم استخدام اختبار "ت" One- Sample Test

المطلب الثالث: أداة الدراسة و خطوات تصميمها

الفرع الأول– إعداد أداة الدراسة (الاستبيان)

لتغطية متغيرات الدراسة، وبهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة منها تم إعداد الاستبيان من خلال الخطوات التالية:

1. محاولة الربط بين ما تم عرضه في الجانب النظري من الدراسة خاصة فيما يتعلق بأثر التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات، و آليات ومداخل استجابة مهنة المراجعة للتغيرات في بيئة التجارة الحديثة.
2. تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة أعدها الباحث مستندا في ذلك على إطلاعه على عدد من الأدبيات و الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
3. إجراء مقابلة لمجموعة من ممارسي مهنة المراجعة للوقوف على أهم الجوانب التي تضمنتها أسئلة الاستبيان ومدى تمكنهم من فهم الأسئلة و الإجابة عليها، وتسجيل الصعوبات التي إعترضتهم لإعادة صياغة الأسئلة بما يتيح فهمها بسهولة.
4. تم تحكيم الاستبيان من خلال عرضه على الأستاذ المشرف و مجموعة من الأساتذة الباحثين و المتخصصين في المحاسبة والمراجعة والإحصاء.(أنظر الملحق رقم 04)

تضمن الاستبيان مقدمة بين فيها الباحث التعريف بنفسه والبحث الذي هو بصدد تحضيره ودرجته والهدف من هذا الاستبيان، كما أشار إلى أهمية مشاركة أفراد العينة وأن لديهم من الكفاءة والخبرة للإجابة على الأسئلة بما يفيد استكمال البحث، مع الإشارة الواضحة إلى أن المعلومات تعامل بسرية تامة، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.(أنظر الملحق رقم 01).

كما تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة مقسمة كما يلي:

- **القسم الأول:** تضمن هذا القسم مجموعة الأسئلة العامة عن المبحوثين، وتوضح خصائص العينة وهي: طبيعة المهنة (محافظ حسابات أو خبير محاسب)، التخصص العلمي، وسنوات الخبرة المهنية في المراجعة.

ومجموعة أخرى من الأسئلة، عددها خمسة (05) تستهدف واقع الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية.

- **القسم الثاني:** يتكون هذا القسم من الأسئلة التي تعكس قياس فرضيات الدراسة، ويحوي ثلاث محاور كما يلي:

✓ المحور الأول: يتضمن العبارات التي تبين مظاهر تأثير التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات، وقد اشتمل على 37 عبارة موزعة على أربع مجالات:

- اثر التجارة الإلكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي للمراجعة، العبارات من 1 إلى 12.
- أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة، العبارات من 13 إلى 20.
- أثر التجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة، العبارات من 21 إلى29.
- أثر التجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة، العبارات من 30 إلى 37.

قيست درجات هذا المحور بطريقة واحدة وفقا لأهداف الدراسة، بحيث يضع المجيب علامة(x)أمام الخانة التي يراها مناسبة من وجهة نظره، وكانت من خمسة مستويات وفقا لمقياس ليكرت (likert) الخماسي، وهي كالتالي: موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماماً.

لتحديد درجة تأثير التجارة الإلكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي لأعمال المراجعة، تم حساب طول الخلايا لمقياس ليكرت الخماسي(5-1)/5= 0.8.

[1- 1.80[: غير موافق تماماً

[1.80 -2.60[:غير موافق

[2.60- 3.40[:محايد

[3.40- 4.20[:موافق

[4.20- 5.00[:موافق تماماً

✓ المحور الثاني: يتضمن العبارات التي تبين أن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً ومسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية، وقد اشتمل على 09 عبارات.

قيست درجات هذا المحور كسابقه بطريقة واحدة وفقاً لأهداف الدراسة بحيث يضع المجيب علامة (x) أمام الخانة التي يراها مناسبة من وجهة نظره، وكانت من خمسة مستويات وفقا لمقياس ليكارت (likert) الخماسي، وهي كالتالي: موافق غير تماماً، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً.

لتحديد درجة أن يكون المراجع مؤهلا و مسؤولا عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية، تم حساب طول الخلايا لمقياس ليكارت الخماسي(5-1)/5= 0.8.

[1- 1.80[: غير موافق تماماً

[1.80 -2.60[:غير موافق

[2.60 -3.40[:محايد

[3.40 -4.20[:موافق

[4.20 -5.00[:موافق تماماً

✓ المحور الثالث: يتضمن العبارات التي تبين مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، اشتمل على 12 عبارة.

قيست درجات هذا المحور كسابقه بطريقة واحدة وفقاً لأهداف الدراسة بحيث يضع المجيب علامة(x)أمام الخانة التي يراها مناسبة من وجهة نظره، وكانت من خمسة مستويات من درجة القدرة وفقا لمقياس ليكرت (likert) الخماسي، وهي كالتالي: كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، ضعيفة، معدومة.

لتحديد مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، تم حساب طول الخلايا لمقياس ليكارت الخماسي(5-1)/5= 0.8.

[1- 1.80[: منعدمة

[1.80 -2.60[: ضعيفة

[2.60 -3.40[: متوسطة

[3.40 -4.20[: كبيرة

[4.20 -5.00[: كبيرة جدا

ختم الباحث الاستبيان بشرح بعض المفردات الواردة فيه و الخاصة بالتجارة الإلكترونية ومراجعتها لمساعدة المستجوبين على فهم عبارات الاستبيان.

الفرع الثاني– ثبات أداة الدراسة:

إضافة إلى الصدق الظاهري للأداة المعتمد على المحكمين، قام الباحث بحساب الثبات لهذه الأداة على جميع أفراد العينة المؤلفة من 270فرداً، وذلك باستخدام طريقة معادلة ألفا كرونباخ لتقدير درجة تجانس وانسجام مجالات الدراسة ومحاورها والدرجة الكلية للاستبيان،(أنظر الملحق رقم 06) الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول (3-2) معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المحور الأول	مظاهر تأثير التجارة الالكترونية على مراجعة الحسابات	37	**0.853**
1	أثر التجارة الالكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي للمراجعة	12	0.795
2	أثر التجارة الالكترونية على تخطيط أعمال المراجعة	08	0.723
3	أثر التجارة الالكترونية على أداء أعمال المراجعة	09	0.483
4	أثر التجارة الالكترونية على المنتج النهائي للمراجعة	08	0.518
المحور الثاني	إن استخدام الشركات للتجارة الالكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلا ومسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية	08	**0.893**
المحور الثالث	قياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية	12	**0.849**
درجة الثبات الكلية للاستبيان		**57**	**0.843**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات Spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معاملات الثبات مناسبة و تفي بأغراض الدراسة، وهو ما يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات و يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى النتائج و الوثوق بها، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ الكلية للاستبيان 0.843، أما بالنسبة للمحور الأول(أثر التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات)، والمتكون من أربعة أجزاء 0.853بالنسبة لمجمل الفقرات التي عددها 37 فقرة. أما المحور الثاني(إن استخدام الشركات للتجارة الالكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلا ومسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية)، والذي يبلغ عدد فقراته 08 كانت قيمة ألفا 0.893. في حين كانت قيمة ألفا بالنسبة للمحور الثالث (قياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية) 0.849.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان

المطلب الأول: المؤشرات الإحصائية الوصفية لإجابات عينة الدراسة.

سنحاول في هذا الجزء من البحث عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للمقاييس وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديمغرافية للعينة، وكذا الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية بالاعتماد على إجابات أفراد العينة، ولذلك قسمنا هذا العنصر إلى محورين كالتالي:

الفرع الأول: التوصيف الديمغرافي لعينة الدراسة:

في هذا الجزء سنحاول عرض خصائص العينة ومميزاتها من خلال بعض المتغيرات وعددها (03) متغيرات، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الملائمة لذلك، وسنقوم بعرضها جميعا في الجدول التالي كمرحلة أولى، ثم سنتناولها بنوع من التفصيل كل متغير على حدا كمرحلة ثانية.

الجدول رقم (3.3): وصف عينة البحث تبعا للعوامل الديمغرافية.

الرقم	المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
1	المهنة	خبير محاسب	48	%17.8
		محافظ حسابات	222	%82.2
		المجموع	270	%100
2	التخصص العلمي	محاسبة	63	%23.3
		مالية	143	%53
		تدقيق	25	%9.3
		تجارة	24	%8.9
		اقتصاد	15	%5.6
		المجموع	270	%100
3	الخبرة المهنية	أقل من 10 سنوات	33	%12.2
		من 10 إلى 20 سنة	64	%23.7
		من 21 إلى 30 سنة	129	%47.8
		أكثر من 30 سنة	44	%16.3
		المجموع	270	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الباحث ركز على أهم المتغيرات التي يرى أنها مؤثرة في كفاءة مراجع الحسابات، والمتمثلة في المهنة(خبير محاسب أو محافظ حسابات)، التخصص العلمي، ثم الخبرة المهنية. وفي ما يلي سيتم تحديد الخصائص الديمغرافية للعينة المختارة، وعرض كل متغير على حدى كما يلي:

أولاً: المهنة

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عينة الدراسة لا تتمتع بالتوازن ، بحيث كانت نسبة محافظي الحسابات في العينة تفوق بكثير نسبة الخبراء المحاسبين وذلك بنسبة 82.2% مقابل17.8%،وهذا راجع ربما إلى التوزيع العشوائي للاستمارات وكذلك أن هذه النسبة تقترب من الحقيقية على المستوى الوطني والتي هي87.89%(محافظي الحسابات) مقابل 12.11% (خبراء محاسبين)،الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-1): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة باستخدام برنامج Excel

ثانياً: التخصص العلمي.

من الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية أفراد العينة من دارسي تخصص المالية، وهذا طبيعي باعتبارهم أصحاب الأولوية في الحصول على الاعتماد لممارسة المهنة حيث بلغت نسبتهم53%، يليهم تخصص المحاسبة بنسبة 23.3 % وهذا للأسباب الموضوعية مثل دارسي المالية، في حين نجد تقارب نسبتي الدارسين للمراجعة و التجارة، في حين يتذيل دارسي تخصص الاقتصاد الترتيب ب 5.6% وذلك لاشتراط الحصول على شهادة في المحاسبة للحصول على الاعتماد كمحافظ حسابات أو محاسب معتمد.

الشكل رقم(3-2): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

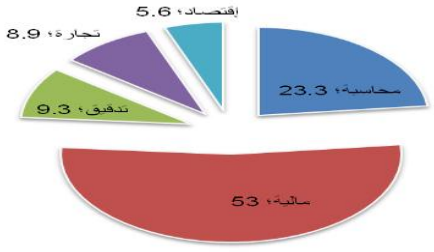

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة باستخدام برنامج Excel

ثالثاً: الخبرة المهنية

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب أفراد العينة لهم من الخبرة الكثير، حيث بلغت نسبة الذين تجاوزوا الواحد والعشرين سنة من الخبرة المهنية 64.1% ، وهذا مؤشر إيجابي لأن الأكثر خبرة مهنية يفترض فيه أن يكون أكثر كفاءة وقدرة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في البيئة المهنية. تم يليهم أصحاب الخبرة المهنية من 10 إلى 20 سنة بنسبة 23.7%،في حين نجد الفئة الأقل خبرة و التي لا تتجاوز العشر سنوات في ممارسة المهنة بنسبة12.2% .

الشكل رقم(3-3): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

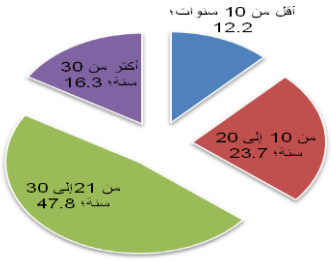

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة باستخدام برنامج Excel

الفرع الثاني: تحليل نتائج إجابات عينة الدراسة.

خصصنا هذا الجزء من الدراسة الميدانية إلى تحليل بقية أجزاء الاستبانة من خلال الأسئلة الواردة فيها، من خلال إجابات أفراد العينة، وذلك عن طريق حساب النسب المئوية للإجابات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات عن المتوسط الحسابي، وتقييم إجابات كل سؤال وكل عنصر وكل جزء، وهذا من أجل وضع تصور كامل وشامل عن إجابات أفراد العينة الإجمالية كخطوة أولى لوضع أساسيات الدراسة الميدانية للوصول في النهاية إلى نتائج شاملة لموضوع الدراسة.

أولاً: تحليل نتائج دراسة واقع الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في الجزائر في ظل التجارة الإلكترونية.

يحتوي هذا الجزء على خمسة أسئلة تتعلق باستفسارات مقدمة لأفراد العينة حول مدى ممارستهم المهنية لمراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، تم عرض النتائج كل سؤال على حدى مع الاستعانة بجداول لتوضيح النسب كما يلي:

1- قيام المراجع في السابق بمراجعة حسابات شركات عاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

من أجل توضيح نسبة الأفراد الذين سبق لهم مراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت نورد الجدول التوضيحي التالي:

الجدول رقم (4.3):يوضح نتائج السؤال المتعلق بقيام المراجع سابقاً بمراجعة حسابات شركات عاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

السؤال	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
هل سبق لك مراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت؟	نعم	00	%00
	لا	270	%100
المجموع		270	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل أفراد العينة لم يسبق لهم القيام بمراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت.

2- قيام المراجع حالياً بمراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت.

من أجل توضيح نسبة الأفراد الذين يمارسون حالياً (السداسي الثاني لسنة 2016) مراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت نورد الجدول التوضيحي التالي:

الجدول رقم (5.3):يوضح نتائج السؤال المتعلق بقيام المراجع حالياً بمراجعة حسابات شركات عاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

السؤال	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
هل تراجع الآن حسابات شركات تنفذ بعض عملياتها عبر الانترنت؟	نعم	00	%00
	لا	270	%100
المجموع		270	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل أفراد العينة لا يمارسون الآن (حين إجراء هذه الدراسة) مراجعة حسابات شركات تنفذ حتى بعض عملياتها عبر الأنترنت.

3- عدد عمليات المراجعة التي قام بها المراجع لشركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت.

من أجل توضيح عدد عمليات المراجعة التي قام بها المراجع لشركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت، هذا السؤال متعلق بالسؤال الأول وبطبيعة الحال يكون العدد صفراً. الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6.3):يوضح نتائج السؤال المتعلق بعدد عمليات المراجعة التي قام بها المستجوب.

السؤال	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
كم عملية مراجعة لشركات تعمل في بيئة التجارة الالكترونية قمت بها حتى الآن؟	نعم	00	%00
	لا	270	%100
المجموع		270	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل أفراد العينة لم يراجعوا أي شركة تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية، و هذه الإجابة مرتبطة بالسؤال الأول حيت تبين أن جميع أفراد العينة لم يسبق لهم مراجعة شركات تنفذ عملياتها عبر الانترنت.

4 – عدد عمليات المراجعة لشركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت قام بها المكتب الذي يعمل فيه المستجوب.

من أجل توضيح عدد عمليات المراجعة التي قام بها مكتب المراجعة الذي يعمل فيه المستجوَب لشركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت، لأن هذا يفيدنا بوجود مكاتب تراجع شركات التجارة الإلكترونية. الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7.3):يوضح نتائج السؤال المتعلق بعدد عمليات المراجعة التي قام بها المكتب الذي يعمل فيه المستجوَب.

السؤال	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
كم عملية مراجعة لشركات تعمل في بيئة التجارة الالكترونية قام بها المكتب الذي تعمل فيه حتى الآن؟	نعم	00	%00
	لا	270	%100
المجموع		270	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل أفراد العينة لم تراجع المكاتب التي يعملون فيها حسابات شركات تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية.

5- قيام المراجع بالتأكيد على الثقة في موقع شركات على شبكة الانترنت

من أجل توضيح مدى قيام المراجع بالتأكيد على الثقة في موقع شركات تمارس عملياتها عبر الأنترنت، الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (8.3):يوضح نتائج السؤال المتعلق بقيام المراجع بالتأكيد على الثقة في موقع شركات على شبكة الانترنت.

السؤال	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
هل سبق لك القيام بالتأكيد على الثقة في موقع شركات معينة على شبكة الانترنت؟	نعم	00	%00
	لا	270	%100
المجموع		270	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل أفراد العينة لم يقوموا بالتأكيد على الثقة في مواقع شركات على شبكة الانترنت.

من خلال النتائج المتحصل عنها و الموضحة في الجداول أعلاه، يتبين أن افراد العينة لم يقوموا سابقا و لا حاليا (أجريت الدراسة خلال النصف الثاني من سنة 2016) بمراجعة حسابات شركات عاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، وكذلك المكاتب التي يعملون فيها لم تقوم بهذه المهمة، مع تأكيدهم على عدم قيامهم بالتأكيد على الثقة في مواقع شركات على الأنترنت.

ثانياً: تأثير التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات

تمت معالجة هذه الفرضية من خلال دراسة تأثير التجارة الإلكترونية على المراحل الأربعة لمراجعة الحسابات كما يلي:

1- فيما يتعلق بتأثير التجارة الالكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي لأعمال المراجعة

يحتوي هذا الجزء على اثنى عشرة (12) سؤالا يتعلق باستفسارات مقدمة لأفراد العينة حول مدى تأثير التجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة، ثم نقوم بتحليل نتائج هذا الجزء بوضع نسبة الإجابات على كل تساؤل والمتوسط

الحسابي والانحراف المعياري للقيم عن المتوسط، ثم التقييم من خلال الوسط الحسابي المرجح، وهذا لكل سؤال ولكل جزء، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(9.3):يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير التجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
01	يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بزيادة حجم وأهمية المعاملات الفورية.	%5.6	%64.8	%29.6	00	00	3.76	0.543	موافق
02	يتميز عمل الشركات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بأن المعاملات أصبحت غير ورقية.	%48.1	%48.9	%3	00	00	4.45	0.555	موافق تماماً
03	يتميز عمل الشركات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بأنها أصبحت قادرة على تقديم خدمات فورية لعملائها.	%48.5	%29.3	%19.6	%2.6	00	4.24	0.855	موافق تماماً
04	يتميز عمل الشركات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بسهولة عرض القوائم المالية بصفة فورية مباشرة.	%25.9	%68.5	%2.6	%3	00	4.17	0.612	موافق
05	يتميز عمل الشركات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بزيادة مشاكل الرقابة الداخلية وأمن وسلامة المعلومات.	%18.9	%74.1	%4.8	00	%2.2	4.07	0.658	موافق
06	يتميز عمل الشركات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بإيجاد بواعث لتطوير أساليب ومداخل وأدوات المراجعة.	00	%46.7	%49.6	00	%3.7	3.39	0.680	محايد
07	يتميز عمل الشركات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية باعتمادها على نظم المحاسبة الفورية	00	%47.4	%49.6	00	%3	3.41	0.650	موافق
08	إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية تحتاج إلى	%48.1	%48.5	%3.3	00	00	4.45	0.561	موافق تماماً

	تأهيل المراجع في مجال تكنولوجيا المعلومات.							
09	إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مداخل جديدة للمراجعة تعتمد على الحاسب.	00	00	%1.5	%49.6	%48.9	1.53	0.529	غير موافق تماماً
10	إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مداخل جديدة للمراجعة تعتمد على الأنترنت.	%5.6	%90.7	00	%3.7	00	3.98	0.452	موافق
11	توفر مراجعين ذوي خبرة مهنية مؤهلة ومدربة في مكتب المراجعة.	%42.6	%29.6	%16.7	%4.1	%7	3.97	1.180	موافق
12	قدرة المراجع على استعمال تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الفورية.	%30	%64.4	%5.6	00	00	4.24	0.545	موافق تماماً
	النتيجة الإجمالية للمحور الأول						**3.80**	**0.3757**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

استهدفت الأسئلة من واحد إلى إثنا عشر استكشاف رأي أفراد العينة بخصوص أثر التجارة الالكترونية على قبول التكليف والتخطيط المبدئي لأعمال المراجعة. من خلال الجدول السابق يمكن الخروج بعديد النتائج والملاحظات، فنجد أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع محاور هذا الجزء من الاستبانة والمتعلق بدراسة أثر التجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة، هو (3.840)، وبانحراف معياري قدره (0.3757)، وبدرجة تقييم إجمالية **موافق** وذلك لوقوعها في منطقة المتوسط المرجح ما بين (3.40) و(4.20). مع ملاحظة اتفاق أفراد العينة على أن أهم الميزات الواجب التركيز عليها من طرف المراجع وأخذها بعين الاعتبار في سياق استكشاف بيئة عمل المراجع تمهيدا لتخطيط أعمال المراجعة وهي:

- زيادة حجم و أهمية المعاملات الفورية.
- ان المعاملات أصبحت غير مستندية.
- سهولة عرض القوائم المالية بصفة فورية مباشرة.
- زيادة مشاكل الرقابة الداخلية و أمن وسلامة المعلومات.

كما يتفق معظم أفراد العينة على حاجة مراجعي الحسابات في الجزائر إلى التأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإن توفر مراجعين ذوي خبرة مؤهلة و مدربة في مكتب المراجعة غير كاف لمراجعة حسابات شركات التجارة الإلكترونية، وبالمقابل فإن قدرة المراجع على استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الفورية مع الخبرة و التدريب في المحاسبة و المراجعة كفيل بقبول التكليف وإتمام عملية المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

2- فيما يتعلق بتأثير التجارة الالكترونية على تخطيط أعمال المراجعة

استهدفت الأسئلة من (13) إلى (20) استكشاف رأي أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة، الجدول الموالي يوضع نتائج إجابات العينة، وكذا المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل سؤال وكذلك لكامل المحور.

الجدول رقم(10.3): يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
13	تقدير مستوى المخاطر الجديدة للمراجعة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية	00	00	%3.3	%77.8	%18.9	4.16	0.446	موافق
14	توجد رقابات داخلية مهمة متعلقة بأمن وسلامة المعلومات وحيازة والحفاظ على البرامج الجاهزة وأدوات تكنولوجيا المعلومات	00	00	%5.2	%52.2	%42.6	4.37	0.582	موافق تماماً
15	مدى أهمية الاعتماد على خبراء تكنولوجيا المعلومات في تقدير خطر الرقابة	00	%20	%46.3	%31.5	%2.2	3.16	0.762	موافق
16	يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة مستوى تقييم أمن المعلومات.	%1.5	%2.2	%45.9	%50.4	00	3.45	0.618	موافق
17	يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة مستوى خطر الرقابة الداخلية.	00	%1.5	%4.1	%66.3	%28.1	4.21	0.582	موافق تماماً
18	يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف (اكتشاف التحريفات).	00	%3.7	%16.7	%49.6	%30	4.06	0.783	موافق
19	إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها سلامة و أمن المعلومات.	00	%3.7	%29.6	%64.4	%2.2	3.65	0.589	موافق
20	إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها توثيق معاملات التجارة الإلكترونية.	00	%20.4	%48.1	%29.3	%2.2	3.13	0.755	محايد
	النتيجة الإجمالية للمحور الثاني						**3.77**	**0.3783**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

استهدفت الأسئلة من (13) إلى (20) استكشاف رأي أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة، حيث يتفق أفراد العينة على ضرورة الأخذ بالاعتبار زيادة مستوى المخاطر الجديدة المرافقة للتجارة الالكترونية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.16)، و زيادة مستوى مخاطر الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي(4.21)، وكذلك الفقرة المتعلقة بوجود رقابات داخلية مهمة متعلقة بأمن وسلامة المعلومات وحيازة و الحفاظ على البرامج الجاهزة و أدوات تكنولوجيا المعلومات كان متوسطها الحسابي (4.37) وهذا يوضح تخوف أفراد العينة من هذا النوع من المراجعة لقلة الخبرة واعتمادهم الكلي على خبراء تكنولوجيا المعلومات في تقدير مخاطر المراجعة.

وعموماً، فنجد أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع محاور هذا الجزء من الاستبانة والمتعلق بدراسة أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال للمراجعة، هو (3.77)، وبانحراف معياري قدره (0.3783)، وبدرجة تقييم إجمالية **موافق** وذلك لوقوعها في منطقة المتوسط المرجح ما بين (3.40) و (4.20).

3- فيما يتعلق بتأثير التجارة الالكترونية على أداء أعمال المراجعة

جاءت الأسئلة من (21) إلى (29) لاكتشاف رأي أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التجارة الالكترونية على أداء وتنفيذ أعمال المراجعة، حيث يتفق أفراد العينة على ضرورة تطوير إجراءات المراجعة، وأن تؤدى إلكترونياً حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.49)، وأن تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، لأن الأدلة الواجب جمعها لإبداء المراجع رأيه الفني المحايد تكون أدلة غير ورقية، مع ضرورة حماية وأمن موقع شركة العميل على الأنترنت بمتوسط حسابي (4.44). ورغم تباين إجابات أفراد العينة حيث تراوحت بين تقييم محايد وموافق تماماً، إلا أن المتوسط الحسابي الإجمالي كان (3.74)والانحراف المعياري (0.2825)، وبتقييم **موافق**.

الجدول رقم(11.3):يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
21	من صور تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات أن تصبح الأدلة الواجب جمعها أدلة غير ورقية في الغالب.	00	00	%3.3	%51.9	%44.8	4.41	0.557	موافق تماماً
22	من صور تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية.	00	00	%2.2	%81.1	%16.7	4.14	0.411	موافق
23	إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على	00	%1.5	%2.2	%47.4	%48.9	4.44	0.617	موافق

	الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها حماية موقع الشركة على الأنترنت.								تماماً
24	إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها إعادة النظر في هندسة المراجعة التقليدية.	%28.5	%37.4	%22.6	%5.2	%6.3	2.23	1.111	غير موافق
25	إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع التركيز على معرفة المزيد عن طبيعة نشاط العميل.	00	%3.3	%74.1	%22.6	00	3.19	0.472	محايد
26	إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع أن يصل إلى فهم دقيق لماهية نظم المعلومات الفورية غير الورقية.	00	%1.9	%25.9	%53.3	%18.9	3.89	0.716	موافق
27	إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع أن يفهم جيداً كيفية تدفق عمليات العميل.	00	00	%79.3	%18.5	%2.2	3.23	0.471	محايد
28	إن الإجراءات الملائمة للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية تساعد المراجع على التحقق من أمن وسلامة التوقيع الإلكتروني.	00	00	%1.9	%55.6	%42.6	4.41	0.529	موافق تماماً
29	إن الإجراءات الملائمة للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب أن تؤدى الاختبارات الأساسية إلكترونياً.	00	00	00	%51.5	%48.5	4.49	0.501	موافق تماماً
النتيجة الإجمالية للمحور الثالث							**3.74**	**0.2825**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

4 – فيما يتعلق بأثر التجارة الالكترونية على المنتج النهائي لعملية المراجعة

جاءت الأسئلة من (30) إلى (37) لاكتشاف رأي أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التجارة الالكترونية على المنتج النهائي لعملية المراجعة. من الجدول التالي نلاحظ بأن غالبية أفراد العينة تتفق على أن المدخل الملائم للمراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية هو مدخل المراجعة المستمرة حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.63)، في حين يؤكد أفراد العينة ان التجارة الالكترونية تؤثر على تقييم محافظ الحسابات لفرض الاستمرارية بمتوسط حسابي (4.44).

الجدول رقم(12.3): يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير التجارة الإلكترونية على المنتج النهائي لأعمال المراجعة

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
30	تحتاج الأدلة الإلكترونية لخبرة خاصة للحكم على مدى كفايتها وملاءمتها.	00	%3.3	%26.3	%48.1	%22.2	3.89	0.781	موافق
31	تؤثر التجارة الإلكترونية على تقييم محافظ الحسابات لفرض الاستمرار	00	%0.4	%3	%48.5	%48.1	4.44	0.574	موافق تماماً
32	المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مدخل المراجعة المستمرة الفورية التي تستهدف تقديم ختم التأكيد على موقع الشركة باستمرار.	00	00	%2.6	%32.2	%65.2	4.63	0.536	موافق تماماً
33	المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مجرد تقييم مستمر لموقع الشركة على الأنترنت، على أن تؤدى المراجعة نهاية السنة المالية.	%55.6	%30	%2.6	%4.4	%7.4	1.78	1.176	غير موافق تماماً
34	المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مدخل المراجعة السنوية.	%37	%44.4	%18.5	00	00	1.81	0.723	غير موافق
35	إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة مستمرة باستخدام البرامج الجاهزة للتحقق من الاستثناءات في المعاملات.	00	%3.7	%29.6	%64.4	%2.2	3.65	0.589	موافق
36	إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة مستمرة تنتج تقريراً وختم عن مدى صحة مزاعم إدارية معينة.	00	%1.1	%2.6	%51.5	%44.8	4.40	0.600	موافق تماماً

37	إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة إلكترونية عبر الأنترنت لنظام معلومات المحاسبة الفوري لدى العميل.	00	%0.7	%17	%68.9	%13.3	3.95	0.576	موافق
النتيجة الإجمالية للمحور الرابع							**3.57**	**0.3452**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه توافق أفراد العينة على التأثير الحتمي للتجارة الالكترونية على المنتج النهائي لأعمال المراجعة، فكان تقييم أغلب الإجابات يتراوح بين الموافق و الموافق تماماً، حيث جاء الوسط الحسابي الإجمالي(3.57)، في حين الانحراف المعياري بلغ (0.3452)، وبتقييم **موافق**.

من خلال المحاور الأربع أعلاه نلاحظ توافق أفراد العينة على الأثر الحتمي للتجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، ويتضح ذلك جلياً من خلال تأثير التجارة الإلكترونية على المراحل الأربعة للمراجعة.

ثالثاً: إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً و مسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية.

الجدول رقم(13.3): يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بأن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً و مسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية.

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
1	جاءت المراجعة المستمرة كنتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، حيث لم تعد المراجعة التقليدية قادرة على تخفيض الخطر الناتج عن تأجيل معالجة المعلومات إلى نهاية الفترة المالية.	00	%5.6	%25.9	%49.6	%18.9	3.88	0.734	موافق
2	جاءت المراجعة المستمرة لتلبية حاجة متخذي القرار لتخفيض خطر المعلومات في بيئة تكنولوجيا المعلومات.	00	%0.7	%27.8	%53	%18.5	3.89	0.695	موافق
3	أدلة الإثبات في المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة.	00	%0.7	00	%64.1	%35.2	4.34	0.519	موافق تماماً
4	تهدف المراجعة المستمرة إلى تقديم تأكيدات عل أساس مستمر فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير	00	%1.9	%3.7	%45.9	%48.5	4.41	0.655	موافق تماماً

	المالية على موقع الشركة.							
5	تتيح المراجعة المستمرة معلومات ملائمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب.	00	%0.4	%3.3	%47.8	%48.5	4.44	0.581	موافق تماماً
6	توفر المراجعة المستمرة معلومات أفضل بوقت أقل لفهم بيئة الرقابة الداخلية لمؤسسة الزبون.	00	%0.7	%3	%64.4	%31.9	4.27	0.551	موافق تماماً
7	تساهم المراجعة المستمرة في توفير المعلومات في الوقت المناسب، وتقليل الوقت بين حصول الأحداث وتقديم خدمة التأكيد.	00	%0.7	%18.9	%48.5	%31.9	4.11	0.725	موافق
8	المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة تنتهي بإبداء رأي فني محايد، مع ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الأنترنت.	00	%0.7	%2.2	%64.1	%33	4.29	0.545	موافق تماماً
النتيجة الإجمالية للمحور							**4.20**	**0.4774**	موافق تماماً

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

جاءت الأسئلة من (01) إلى (08) لاكتشاف رأي أفراد العينة فيما يتعلق بضرورة التزام المراجع بنهج المراجعة المستمرة الالكترونية عند مراجعة الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية وأن يكون مسؤولاً عن الالتزام بهذا النهج .

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح إدراك أفراد العينة لضرورة إتباع نهج المراجعة المستمرة عند مراجعة التجارة الإلكترونية، حيث تراوحت إجاباتهم عند التقييم موافق وموافق تماماً. هذا التوافق يبرز أيضاً من خلال المتوسط الحسابي لهذا المحور(4.20)، وكذا الانحراف المعياري(0.4774)، وما ارتفاع المتوسطات الحسابية للفقرات رقم 3 و4و 5و 6 و 7 لدليل على معرفة دور و ضرورة الالتزام بالمراجعة المستمرة في بيئة التجارة الإلكترونية.

فالفقرة الثالثة (أدلة الإثبات في المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية)، كان متوسطها الحسابي 4.34، في حين نجد المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة (تتيح المراجعة المستمرة معلومات ملائمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب) هو 4.44، وهو ما يحقق إحدى خصائص المعلومة المحاسبية (الوقتية). وكذلك كون المراجعة المستمرة توفر معلومات أفضل وبوقت أقل لفهم بيئة الرقابة الداخلية لمؤسسة العميل، ثم أنها – أي المراجعة المستمرة –تهدف إلى تقديم تأكيدات على أساس مستمر للمعلومات المالية وغير المالية على موقع الشركة على الانترنت، وأنها تنتهي بإبداء رأي فني محايد مع ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الانترنت، جميع هذه الفقرات كانت موضوع توافق لإفراد العينة حيث كانت إجاباتهم عند التقييم موافق تماماً. و هو ما يدل على إن إفراد العينة يدركون أن المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً للمراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

رابعاً: قياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

لمعرفة مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، طرح على أفراد العينة السؤال التالي: "عند قيامكم بمراجعة الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية، ما هو مستوى القدرة والكفاءة التي تتمتعون بها؟" وعند فرز الأجوبة كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(14.3): يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بمستوى القدرة و الكفاءة التي يتمتع بها مراجع الحسابات عند مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

الرقم	الفقرات	مستوى القدرة و الكفاءة						
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	معدومة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
1	المعرفة الملائمة بالأنترنت.	%1.5	%24.1	%36.3	%32.6	%5.6	2.83	0.9074	متوسطة
2	المعرفة ببرامج ونظم التشغيل المحاسبية الإلكترونية	00	%11.9	%4.4	%27	%56.7	1.71	1.004	منعدمة
3	المعرفة لأساليب الاختراق ووسائل ضمان أمن المعلومات	%0.7	%10.4	%3	%73.7	%12.2	2.14	0.785	ضعيفة
4	القدرة على فهم الأخطار الموجودة في ممارسات التجارة الإلكترونية.	00	%11.9	%18.1	%19.3	%50.7	1.91	1.077	ضعيفة
5	القدرة على تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة	00	%4.4	%9.6	%84.4	%1.5	2.17	0.511	ضعيفة
6	القدرة على تحديد الامور التي تحتاج إلى استعمال عمل خبير للحصول على دليل بشأنها.	%2.2	%3.7	%39.6	%48.9	%5.6	2.48	0.755	ضعيفة
7	القدرة على تحديد الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية	00	%5.2	%9.6	%80.4	%4.8	2.15	0.574	ضعيفة
8	القدرة على تقييم سلامة الصفقة الإلكترونية.	00	%6.7	00	%55.6	%37.8	1.76	0.766	منعدمة
9	القدرة على كفاية الإجراءات الرقابية.	%7.4	%2.2	%3.3	%79.3	%7.8	2.22	0.906	ضعيفة
10	استخدام برامج مراجعة إلكترونية جاهزة للحصول على أدلة الإثبات اللازمة لعملية المراجعة.	00	%6.7	%13.7	%35.9	%43.7	1.83	0.903	ضعيفة

11	القـــدرة علـــى تقيـــيم دليـــل المراجعـــة الإلكتروني.	00	%6.7	%15.6	%41.1	%36.7	1.92	0.886	**ضعيفة**
12	القدرة على صياغة النتائج عند مراجعة نشاطات التجارة الإلكترونية.	00	00	%33	%48.9	%18.1	2.15	0.701	**ضعيفة**
النتيجة الإجمالية للمحور							**2.07**	**0.5173**	**ضعيفة**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه يتبن بأن أفراد العينة لا يمتلكون القدرة المناسبة لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية،حيث أن تقييمهم كان في خان الضعيف، أي أن قدرتهم على مراجعة شركات التجارة الإلكترونية ضعيفة أو منعدمة. رغم أن المعرفة بالأنترنت لأفراد العينة كانت متوسطة، المتوسط الحسابي2.83،إلا أن باقي الفقرات كان مستوى أفراد العينة ضعيفاً وعلى سبيل المثال المعرفة ببرامج ونظم التشغيل المحاسبية الإلكترونية كانت منعدمة وبمتوسط حسابي1.71 أما القدرة على تقييم دليل المراجعة الإلكتروني كانت منعدمة كذلك و بمتوسط حسابي1.92، أما بالنسبة لباقي الفقرات فالإجابة توحي صراحة بأن مستوى قدرة المراجع الخارجي في الجزائر ضعيف، ولا يمكنهم مراجعة هذا النوع من التجارة، فالمتوسط الحسابي الإجمالي للمحور كان في حدود2.07، والانحراف المعياري0.5173 وهذا ما يتطابق مع نتائج المقابلة حيث أجمع مجمل الأفراد الذين تقابلنا معهم بأن مستوى قدرة المراجع الخارجي مازالت بعيدة عن الإيفاء بمتطلبات مراجعة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية.

فكما سبق الإشارة في الجانب النظري إلى افتقار المراجعين في تكوينهم النظري إلى تكنولوجيا المعلومات، وعدم حصولهم على دورات في هذا المجال حال دون تمكنهم من القدرة على مراجعة التجارة الإلكترونية وبالكفاءة اللازمة.

المطلب الثاني: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يحتوي هذا العنصر من البحث على اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية والتي نوردها حسب تسلسلها في المقدمة كما يلي:

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H01

والتي مضمونها "يمارس مراجعو الحسابات في الجزائر مهام مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية بصفة عادية". قدمت هذه الفرضية للإجابة عن التساؤل التالي: ما هو واقع الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في الجزائر في ظل التجارة الالكترونية؟

لإثبات صحة هذه الفرضية قام الباحث بتحليل نتائج القسم المتعلق بواقع الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في الجزائر في ظل بيئة التجارة الالكترونية من الاستبيان و التي لخصت في خمسة أسئلة تتعلق باستفسارات مقدمة لأفراد العينة حول مدى ممارستهم المهنية لمراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية. وبعد تفريغ البيانات تحصل الباحث على النتائج التالية:

1. من أجل توضيح نسبة الأفراد الذين سبق لهم مراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت، تم طرح السؤال التالي: هل سبق لك مراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت؟ كانت جميع الإجابات البالغ عددها 270 بأنه لم يسبق لهم مراجعة حسابات شركات تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية. رغم إجابتهم بوجود تجارة إلكترونية في الجزائر. وللإجابة عن الشطر الثاني من السؤال والتي تقول في حالة الإجابة بلا، إلى ماذا ترجعون أسباب ذلك؟ فرغم أن

أغلب الإجابات أقرت بنقص الخبرة في هذا المجال، ولكن السبب الرئيسي يكمن حسبهم في قلة الطلب على هذه الخدمة.

2. من أجل توضيح نسبة الأفراد الذين يمارسون حالياً (السداسي الثاني لسنة 2016) مراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت، بعد تفريغ الأجوبة تبين أن جميع أفراد العينة لا يقومون بمهمة مراجعة حسابات شركات عاملة في بيئة إلكترونية رغم اعترافهم بوجود تجارة إلكترونية في الجزائر ولو جزئية.
3. من أجل توضيح عدد عمليات المراجعة التي قام بها المراجع لشركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت، هذا السؤال متعلق بالسؤال الأول وبطبيعة الحال يكون العدد صفراً.
4. من أجل توضيح عدد عمليات المراجعة التي قام بها مكتب المراجعة الذي يعمل فيه المستجوَب لشركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت، لأن هذا يفيدنا بوجود مكاتب تراجع شركات التجارة الإلكترونية، ولكن الاجابة كانت بلا و بنسبة 100%. أي أن كل أفراد العينة لم تراجع المكاتب التي يعملون فيها حسابات شركات تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية.
5. من أجل توضيح مدى قيام المراجع بالتأكيد على الثقة في موقع شركات تمارس عملياتها عبر الأنترنت، تم طرح السؤال التالي: هل سبق لك القيام بالتأكيد على الثقة في موقع شركات معينة على شبكة الانترنت؟ كانت الإجابة بأنه لا أحد من أفراد العينة قام بهذه المهمة.

مما جاء أعلاه يتبين بأنه لا يمارس مراجعو الحسابات في الجزائر مهام مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، ومرد ذلك عدم وجود طلب على هذه الخدمة، ولم تتقدم شركات عاملة في بيئة التجارة الالكترونية إلى مكاتبهم لطلب مراجعة حساباتها.

وهذا يثبت عدم صحة الفرضية التي مضمونها يمارس مراجعو الحسابات في الجزائر مهام مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية بصفة عادية

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H02

والتي مضمونها هو: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.

قدمت هذه الفرضية للإجابة عن التساؤل التالي: ما هو تأثير التجارة الالكترونية على مراجعة الحسابات؟

وقد تفرعت هذه الفرضية إلى أربع فرضيات فرعية كما يلي:

1- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الالكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي للمراجعة؛
2- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الالكترونية على تخطيط أعمال المراجعة؛
3- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الالكترونية على أداء أعمال المراجعة؛
4- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الالكترونية على المنتج النهائي للمراجعة.

ولغرض اختبار هذه الفرضية وفروعها سيتم استخدام اختبار One-Sample Test لقياس المتوسط الحسابي للإجابات على مدى تأثير التجارة الالكترونية على مراجعة الحسابات، وذلك بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- نقبل الفرضية الصفرية H0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛
- نرفض الفرضية الصفرية H0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05).
- H0 لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة.
- H1 يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة

وفي ما يلي نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية التي سنختبر كل فرضية على حدى كما يلي:

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار One-Sample Test.

الجدول رقم (3–15):نتائج اختبار One-Sample Test أثر التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات

				(Test Value = 0)				
الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
01	أثر التجارة الالكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة	3.8059	0.37570	موافق	166,453	269	0.000	3.806
02	أثر التجارة الالكترونية على تخطيط أعمال المراجعة	3.7745	0.37836	موافق	163.923	269	0.000	3.77454
03	أثر التجارة الالكترونية على أداء أعمال المراجعة	3.7440	0.28254	موافق	217.735	269	0.000	3.74398
04	أثر التجارة الالكترونية على المنتج النهائي للمراجعة	3.5699	0.34529	موافق	169.886	269	0.000	3.56991
أثر التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.		4.04	0.7428	موافق	231.862	269	0.000	3.72357

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج الاستبانة باستخدام برنامج الـ: SPSS

1- بالنسبة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى "يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الالكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة".

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط الفروق لأثر التجارة الالكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة يقدر بـ (3.806)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) مساوية لـ (0.000)، وهي طبعا أقل من القيمة المعنوية 0.05 وبالتالي سيتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية H1 والتي تقر بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة.

2- بالنسبة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد أثر معنوي للتجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة".

- H0 لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة.

- H1 يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة.

بالرجوع إلى قاعدة القرار أعلاه والجدول رقم (03-15) يتبين لنا أن متوسط الفروق لأثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة هو (3.7745)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig)مساوية لـ(0.000)، وبالتالي سيتم رفض الفرضية الصفرية، قبول بالفرضية البديلة، والتي تقر بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية بتخطيط أعمال المراجعة.

3- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالث: "يوجد أثر معنوي للتجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة"

- H0 لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة.

- H1 يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة.

من خلال الجدول رقم (03-15) نتائج اختبارOne-Sample Test يتبين لنا ان متوسط الفروق لأثر النجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة هو (3.7439) وأن القيمة الاحتمالية (Sig) كانت (0.000)، وبالرجوع إلى قاعدة القرار أعلاه، فإنه سيتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة والتي تقر بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة.

4- بالنسبة للفرضية الرابعة "يوجد أثر معنوي للتجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة".

- H0 لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة.

- H1 يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة.

من خلال الجدول رقم (03-15) الذي يوضح نتائج اختبارOne-Sample Testيتبين لنا ان متوسط الفروق لأثر التجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة هو (3.5699)، وان القيمة الاحتمالية (Sig) كانت (0.0000) وبالرجوع إلى قاعدة القرار، فإنه سيتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة والتي تقر بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة.

- بالنسبة للفرضية الرئيسية الثانية والتي مضمونها "يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات"، فمن خلال نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربعة أعلاه تبين جليا بأنه التجارة الالكترونية تؤثر على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبالرجوع إلى نتائج اختبار One-Sample Test من خلال الجدول رقم (15/03) يتضح لنا أن متوسط الفروق لأثر التجارة الالكترونية (Sig) مساوية للصفر، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي سيتم رفض الفرضية الصفرية H0، وقبول الفرضية البديلة H1 والتي تقر بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثةH03

والتي مضمونها " ان استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلا و مسؤولا عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية". قدمت هذه الفرضية للإجابة عن التساؤل التالي: هل لمراجعي الحسابات المعرفة الكافية بالمراجعة المستمرة الإلكترونية ودورها في ملائمة التقارير المنشورة إلكترونياً ؟ ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار One-Sample Test.

- H0 إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية لا يتطلب من المراجع ان يكون مؤهلا ومسؤولا عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية.

- H1 إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع ان يكون مؤهلا ومسؤولا عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية.

ولغرض اختبار هذه الفرضية سيتم استخدام اختبار One-Sample Test لقياس المتوسط الحسابي للإجابات وذلك بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- نقبل الفرضية الصفرية H0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛
- نرفض الفرضية الصفرية H0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05).

الجدول رقم(3-16):نتائج اختبار One-Sample Test

الرقم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	(Test Value = 0) T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
01	ان استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلا و مسؤولا عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية	4.2056	0.47741	موافق تماما	144.749	269	0.000	4.20556

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج الاستبانة باستخدام برنامج الـ: SPSS

إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلا ومسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة، فقد تم إثبات صحتها نظرياً من خلال أنها تهدف إلى إعطاء رأي فني محايد على مدى صحة التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظم معلومات محاسبية فورية، يتم نشرها على موقع الشركة على الأنترنت، وهي تعتبر أحد مظاهر الاستجابة الحتمية لأثر التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.

أما إثبات صحة هذه الفرضية تطبيقياً فذلك من خلال النتيجة الإجمالية الموضحة بالجدول أعلاه، حيث نجد أن متوسط الفروق يقدر ب (4.205)، ونلاحظ كذلك أن القيمة الاحتمالية (sig)كانت مساوية ل(0.000) لهذه الفقرة، وهي أقل من القيمة

المطلوبة (0.05)، وعليه سيتم قبول الفرضية و التي تقر بأن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلا و مسؤولا عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية، ورفض فرضية العدم .

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة H04

والتي مضمونها "يمتلك مراجعو الحسابات في الجزائر مستوى عال من القدرة لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، في ظل مهاراتهم الحالية". قدمت هذه الفرضية للإجابة عن التساؤل التالي: ما مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهاراتهم الحالية؟.

- H0 لا يمتلك مرجعو الحسابات في الجزائر مستوى عال من القدرة لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهارتهم الحالية.

- H1 يمتلك مرجعو الحسابات في الجزائر مستوى عال من القدرة لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهارتهم الحالية.

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار One-Sample Test

الجدول رقم(3-17):نتائج اختبار One-Sample Test

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	(Test Value = 0) T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
01	يمتلك مراجعو الحسابات في الجزائر مستوى عال من القدرة لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، في ظل مهاراتهم الحالية	2.0722	0.51739	ضعيف	65.812	269	0.065	2.07222

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج الاستبانة باستخدام برنامج الـ: SPSS

أما بالنسبة لهذه الفرضية والتي مفادها أن مراجعي الحسابات يمتلكون مستوى عالٍ من القدرة على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية في ظل مهاراتهم الحالية.

ثبت نظرياً و تطبيقياً عدم صحة هذه الفرضية، وذلك لأن مراجعي الحسابات ممارسي المهنة تم تكوينهم ومنحهم الاعتماد قبل صدور القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فالملاحظ على هذه الفئة ومن خلال تتبع مسارهم الدراسي، وشروط حصولهم عن الاعتماد، تكوينهم الجيد في المحاسبة باعتبارهم درسوا جميع أنواع المحاسبة، ثم قاموا بتربص لدى مكتب خبير محاسب أو محافظ حسابات لاكتساب الخبرة المهنية، ولكن فيما يتعلق بمراجعة حسابات الشركات المتعاملة في بيئة التجارة الالكترونية فإننا نلاحظ من خلال تتبع مسارهم الدراسي أنهم لم يدرسوا أي مقياس خاص بتكنولوجيا المعلومات أو المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية ما عدى مقياس الاعلام الآلي، وهذا غير كافٍ لتأهيلهم لمراجعة حسابات شركات التجارة الالكترونية.

ومن خلال نتائج اختبارOne-Sample Testأعلاه يتبين لنا أن متوسط الفروق لهذه العبارة يقدر بـ (2.07222) وبتقييم ضعيف، ونلاحظ كذلك أن القيمة الاحتمالية(sig) تساوي(0.065)وهي أكبر من القيمة المطلوبة (0.05) ونتيجة لذلك سيتم قبول الفرضية الصفرية والتي تقر بأنه لا يمتلك مراجعو الحسابات في الجزائر مستوى عال من القدرة لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، في ظل مهاراتهم الحالية، ورفض فرضية الوجوب التي تقر عكس ذلك.

و هذا ما يتطابق مع نتائج المقابلة حيث أجمع مجمل الأفراد الذين تقابلنا معهم بأن مستوى قدرة المراجع الخارجي مازالت بعيدة عن الإيفاء بمتطلبات مراجعة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية، وأن هناك معوقات كثيرة تحول دون ذلك.

الفرع الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية الخامسةH05

والتي مضمونها أنه "توجد تحديات معرفية و مهنية وتنظيمية تواجه مراجعي الحسابات للعمل في بيئة إلكترونية." حيت قدمت هذه الفرضية للإجابة على التساؤل التالي: ما هي المعوقات التي تقف أمام قدرة مراجعي الحسابات على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية؟

بالنسبة لهذه الفرضية المتمثلة في مواجهة مهنة المراجعة لعوائق تجعلها غير قادرة على محاكاة الانتقال من مراجعة حسابات شركات التجارة التقليدية إلى مراجعة حسابات الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية، ثبت صحة هذه الفرضية نظرياً من خلال دراسة متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية، ومقارنتها بمسار تكوين مراجعي الحسابات الممارسين، وبالنظر للقوانين المنظمة للمهنة المعمول بها في الجزائر تبين أنها غير مواكبة للاستجابة الحتمية للمهنة للتحول من بيئة التجارة المستندية التقليدية إلى التجارة الالكترونية. وهذا ما أتفق عليه جميع الممارسين الذين تمت معهم المقابلة بخصوص رأيهم في المعوقات التي تحول دون قدرة مراجعي الحسابات على مراجعة حسابات شركات التجارة الالكترونية، وكذا الاحتياجات الآنية والمستقبلية لمهنة المراجعة و ممارسيها لرفع كفاءتهم ومستوى قدرتهم على مراجعة حسابات شركات التجارة الالكترونية.

من خلال نتائج المقابلات التي جمعت الباحث مع مجموعة من قدماء الممارسين من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات والذين شغلوا مناصب في الهيئات المنظمة للمهنة، والذين يمتلكون شهادات عليا في المحاسبة والمراجعة، أجمعوا على تدني قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة شركات التجارة الالكترونية، وهذا لعدة عوامل أهمها عدم تكوينهم في تكنولوجيا المعلومات. ومن هذه العوائق زيادة عما ذكر:

- عدم وجود دورات تدريبية أو ورشات عمل متخصصة في مراجعة حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية.
- التأخر في فتح مدارس التكوين التي جاء بها القانون 10-01 المتعلق بتنظيم مهن المحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات والخبير المحاسبي، وعدم صدور برامجها التدريسية.
- التطور التكنولوجي المتسارع و حداثة التجارة الإلكترونية في الجزائر.
- تعقيد عمليات التجارة الالكترونية وغياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية.

خلاصة الفصل:

لدراسة أثر التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات، ومعرفة واقع الممارسة المهنية في الجزائر في ظل التجار الالكترونية، وما هي المعوقات التي تواجه المهنة وسبل تذليلها؟ للإجابة على هذه التساؤلات اعتمد الباحث في هذا الفصل أسلوب الاستبيان والمقابلة، حيث تناول أولا المؤهلات العلمية المطلوبة لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر، وذلك لمعرفة مدى استجابة هذه المؤهلات لمتطلبات المراجعة في بيئة إلكترونية، عمليا أعد الباحث استبيان وزع على عينة من ممارسي مهنة المراجعة في الجزائر، ثم اعتمد الباحث على أسلوب المقابلة التي تمت مع عدد من قدامى ممارسي المهنة وبعض المسؤولين عن تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر. وبعد تحليل المعطيات المتحصل عليها بعد تفريغ نتائج الاستبيان، وتحليل محتوى المقابلات تبين أنه للتجارة الالكترونية أثرا على مراجعة الحسابات، ويتجلى ذلك في جميع مراحل المراجعة من قبول التكليف إلى غاية إعداد التقرير، وأن مهنة المراجعة استجابت لهذا التأثير من خلال استحداث بعض الآليات والمداخل لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية، والتي أهمها المراجعة المستمرة الالكترونية، خدمات التأكيد على الثقة في مواقع الشركات و أنظمتها المحاسبية، ظهور خدمات تصميم نظم المعلومات المحاسبية الفورية ونظم أمن وسلامة المعلومات... وغيرها. كما قام الباحث بدراسة مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على التأقلم مع هذه التأثيرات ومظاهر الاستجابة الحتمية للمهنة في ظل المهارات الحالية التي يمتلكونها. حيث توصلت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات ليست لهم المقدرة الكافية لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية، وأن تكوينهم العلمي غير كافٍ لرفع هذا التحدي، كما تم استعراض مجمل هذه المعوقات واقتراح الحلول المناسبة لها من طرف الباحث بالاعتماد على نتائج المقابلات وما توصل إليه الباحث من الدراسة النظرية للمتطلبات العلمية والعملية للمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية.

الخاتمة

1- الخلاصة:

حاولت هذه الأطروحة التوصل لدراسة تحديات المراجعة الخارجية في الجزائر في ظل التجارة الإلكترونية، بمعنى أن مهنة المحاسبة و المراجعة كما هو معروف تتأثر بالبيئة التي تعمل فيها. وفي ظل انتشار تطبيقات التجارة الإلكترونية تحتم على مهنة المراجعة ضرورة التكيف مع هذه التطورات من خلال تطوير أساليبها و البحث عن الأساليب و الأدوات التي تمكن المراجع من الانتقال من الفحص والتقييم اليدوي إلى عمليات الفحص الإلكتروني المستمرة. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة في جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي.

في الجانب النظري تم عرض و مراجعة الأدبيات النظرية للدراسة من خلال تناول المفاهيم الأساسية للتجارة الإلكترونية، وواقع وآفاق هذه التجارة الإلكترونية في الجزائر، حيث تبين من خلال مؤشر الأنترنت الذي تم اعتماده كمؤشر لقياس التجارة الإلكترونية في الجزائر بأنها بدأت في النمو ولو بوتيرة ضعيفة وهذا طبيعي نظرا للتكلفة وللمخاطر المصاحبة لهذا النوع من التجارة، و كذلك للتأخر في توفير البنية التحتية والقانونية لقيام التجارة الإلكترونية، فالدفع الإلكتروني على سبيل المثال والذي يعتبر من أهم دعائم التجارة الإلكترونية، تم إطلاق هذه الخدمة رسمياً يوم04أكتوبر 2016 وبدأ العمل به في بعض القطاعات سوى خلال سنة 2017. رغم هذه الصعوبات فقد بيّن الباحث من خلال الجانب النظري وجود جهد مبذول لخلق مناخ ملائم لقيام التجارة الإلكترونية، وهذا ما يبرره إنشاء مجموعة من المواقع التي تمارس التجارة الإلكترونية وبإمكانيات معتبرة.

وفي الجانب الثاني من الدراسة النظرية قام الباحث بمراجعة الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر وفي بيئات مختلفة حيث تم استعراضها وفقاً لتسلسلها الزمني التنازلي(من الأقدم إلى الأحدث)، مع ملاحظة حداثة هذه الأبحاث و الدراسات التي غطت القترة 2002 إلى 2016.

تميزت هذه الدراسات بأنها كانت في بيئات مختلفة من حيث تطور التجارة الإلكترونية، وكذلك التشريعات والمرجعيات المختلفة في المحاسبة والمراجعة، واختلاف برامج التكوين وشروط الالتحاق بمهنة مراجعة الحسابات.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة اعتمد فيه الباحث عن الاستبيان والمقابلة، واستعمل مجموعة من الأدوات الإحصائية لإثبات صحة الفرضيات.

2- عرض نتائج الدراسة:

أفرزت المعالجة النظرية والتطبيقية للموضوع مجموعة من النتائج، أهمها ما يلي:

- ✓ وجود تجارة إلكترونية ناشئة في الجزائر تتطلب استعداد مهنة المحاسبة والمراجعة للتكيّف معها.
- ✓ يتفق معظم أفراد العينة مع الممارسين الذين تمت معهم المقابلة أن التجارة الالكترونية سوف تؤثر على بيئة الأعمال وبالتالي على نظم المعلومات المحاسبية، ومن ثم تؤثر بالضرورة على نموذج مراجعة الحسابات.
- ✓ إن أدلة الإثبات في التجارة الإلكترونية أدلة إلكترونية غير ورقية، تحتاج في جمعها إلى تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما يتطلب تدريب و تأهيل المراجعين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ إن المراجعة المستمرة هي أنسب المداخل الملائمة لممارسة المراجعة الخارجية في بيئة التجارة الإلكترونية.

✓ موافقة المراجعين الخارجيين بدرجة كبيرة على الحاجة الملحة للتدريب المستمر و تطوير مهاراتهم الحالية خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليتمكنوا من مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، وإعادة النظر في تدريبهم المهني و شروط الحصول على الاعتماد.

✓ أظهرت النتائج أن مراجعي الحسابات في الجزائر غير مؤهلين لمراجعة حسابات الشركات العاملة في ظل التجارة الالكترونية في ظل مهاراتهم الحالية.

✓ إن انخفاض مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات شركات التجارة الالكترونية مرده:

- غياب التشريعات المنظمة للمهنة في ظل التجارة الإلكترونية.
- قلة الخبرة في مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية.
- غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الالكترونية.
- عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة في مراجعة حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية.
- ضعف تكوين المراجعين في كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.
- انعدام التدريب المستمر للمراجعين خصوصا على مشاكل التجارة الالكترونية في المحاسبة والمراجعة.

3- التوصيات:

يتصف موضوع الدراسة بضرورة الاقتراح والتعديل للجوانب النظرية والتطبيقية إستناداً لأثر التجارة الالكترونية على مراجعة الحسابات وكذا ضرورة مواكبة مراجعي الحسابات و تأهيلهم علمياً وعملياً لرفع مستوى قدرتهم على مراجعة حسابات شركات التجارة الالكترونية.

واستنادا إلى النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها نظرياً و عملياً يمكننا طرح التوصيات التالية:

✓ زيادة اهتمام الجامعات بتدريس تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة و المراجعة، و المساهمة في إنتاج المحاسب العصري وتطوير برامج البحث العلمي و المهني بما يواكب أثر ثورة تكنولوجيا المعلومات.

✓ اهتمام الجامعات بتدريس المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية، مع التركيز على آليات النشر الالكتروني للبيانات والمراجعة المستمرة الالكترونية.

✓ اهتمام مكاتب المراجعة بالتعليم والتدريب المستمر للمراجعين على متطلبات المحاسبة والمراجعة في ظل التجارة الالكترونية

✓ مواكبة التأثيرات الحتمية للتجارة الالكترونية على خدمات مراجعة الحسابات خاصة خدمتي المراجعة والتأكيد المهني في نظم المحاسبة الالكترونية و في المواقع الالكترونية للشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية، وتطوير و إصدار التشريعات المهنية الملائمة.

✓ قيام المصف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإصدار الإرشادات المهنية اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية.

✓ اهتمام الجامعات بتدريس اللغة الانجليزية لطلاب المحاسبة و المراجعة.

- ✓ إعطاء مدارس تكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات أهمية لتدريس تكنولوجيا المعلومات خاصة في المحاسبة والمراجعة.
- ✓ ضرورة ربط بروتوكولات تعاون بين المجلس الوطني للمحاسبة والهيئات المهنية الدولية المتطورة في مجال مراجعة حسابات التجارة الالكترونية مثل معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي (CICA&AICPA).
- ✓ الإسراع في فتح مدارس التكوين التي جاء بها القانون 10-01 المتعلق بتنظيم مهن المحاسب المعتمد و محافظ الحسابات والخبير المحاسب. وتضمين برامجها التدريبية ما يتيح للمتربص دراسة نظم المعلومات المحاسبية الفورية، تطبيقات التجارة الالكترونية، المراجعة المستمرة، تصميم و تحليل نظم المعلومات الآلية، وإعداد التقارير المالية الالكترونية، وغيرها.
- ✓ إلغاء حالة التنافي موضوع المادة 64 من القانون 10-01 للأستاذ الجامعي المتحصل على مؤهلات وشروط ممارسة مهنة المراجعة لأنه يضمن التكوين المستمر والتفوق في الجانب النظري و البيداغوجي وبالتالي ينعكس وجوده على رفع مستوى المهنة.

4- آفاق البحث:

تناولت هذه الأطروحة تحديات مهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر في بيئة التجارة الإلكترونية، حيث تم الاعتماد في ذلك على مدخل التأثير الحتمي للتجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، وكذا دراسة مدى قدرة مراجع الحسابات الممارس للمهنة في مراجعة شركات التجارة الإلكترونية و إبراز أهم المعوقات التي تحول دون ذلك، و كذا المتطلبات الواجب توفرها لإزالة هذه العوائق ورفع مستوى القدرة لدى المراجعين لمراجعة شركات التجارة الإلكترونية، ونظرا لحداثة الموضوع وفي ضوء ما انتهى إليه الباحث من نتائج وما تبين له من مشاكل مهنية مستحدثة نتيجة نمو التجارة الإلكترونية يقترح الباحث جملة من المواضيع صالحة بأن تكون قابلة للدراسة لاحقاً وهي:

- المشاكل الضريبية في ظل التجارة الالكترونية.
- حدود ومتطلبات وفاء مراجع الحسابات بمسؤولياته القانونية و المهنية في ظل التجارة الإلكترونية.
- مدى ملائمة المقررات الدراسية في الجامعات الجزائرية للمتطلبات المحاسبية و المهنية للتجارة الإلكترونية.
- استعمال الخبير و أثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- مراجع اللغة العربية:

أ- الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2003.
2. أحمد حلمي جمعة،المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012.
3. أحمد حلمي جمعة،تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.
4. أحمد محمد نور، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
5. أمين السيد أحمد لطفي، دراسات تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
6. أمين السيد لطفي، دراسات تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية القاهرة، 2009.
7. أيمن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.
8. بختي إبراهيم، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية وفق طريقة الIMRAD،جامعة ورقلة،2015.
9. خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، الأردن، 1980.
10. خيري مصطفى كتانة، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة،ط1، عمان 2009
11. دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، التجارة الإلكترونية،ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
12. سعد غالب ياسمين، بشير عباس العلاق، التجارة الالكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2009.
13. سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013.
14. شحاتة السيد شحاتة، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
15. صديقي مسعود، محمد التهامي طواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2010.
16. عامر إبراهيم قندليجي، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة، ط1، عمان، 2015.
17. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
18. عبد الوهاب نصر علي وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية، الدار الجامعية، 2008.
19. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، المراجعة الالكترونية في أسواق المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2014.
20. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية، دار التعليم العالي، الإسكندرية، 2014.

21.عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.

22.عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاتة، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

23.عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

24.غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان الأردن، 2006.

25.الفيومي محمد، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1993.

26.محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة،ط1، دار الثقافة، عمان، 2010.

27.مصطفى يوسف كافي، التجارة الالكترونية، دار رسلان للطابعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010.

ب- البحوث الجامعية:

28.أحمد عبد الله عمر العمودي، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة- دراسة ميدانية في اليمن- أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2006.

29.جمانة مصطفى البداينة، تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2010.

30.ديالا جهاد الإبراهيم، دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الإلكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013/2012.

31.ريم خالد مطاحن: "مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية"، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

32.زين يونس، "أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف—حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، سنة 2014 .

33.سليمان عبد الرزاق أبو مصطفى، التجارة الالكترونية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

34.ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003.

35.غادة عمر محمد عبد العزيز، إطار مقترح لمراجعة الأداء الإداري للأنشطة التسويقية الإلكترونية من قبل مراجع الحسابات الخارجي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة،غير منشورة،جامعة الأزهر-فرع البنات،كلية التجارة، القاهرة، 2010.

36.مجدي أحمد السيد الجعبري، مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 2012.

37.محمد مولود غزيل، معوقات تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر و سبل معالجتها،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010/2009.

38.منهل مجيد أحمد، إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات – دراسة استطلاعية لبيان آراء عينة مختارة من مراقبي الحسابات في العراق- أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة جامعة سانت كلمنتس العالمية، مكتب الموصل، العراق، 2011.

39.ناصر الشافعي، مدخل المراجعة المباشرة المستمرة وأثره على جودة المراجعة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2008.

40.ندى نوري سنان، أثر إدخال الحاسب على معايير المراجعة مع التطبيق العملي في شركة شال، رسالة ماجستير في المحاسبة، (غير منشورة)،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،1994.

41.هيثم رؤوف أبو رجيع: "واقع التجارة الإلكترونية في الأردن وآلية تدقيقها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين" مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن 2012.

ج- المجلات والدوريات:

42.إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، بعنوان:" تحديات المراجعة تجاه تنمية الصفقات الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً من خلال تأكيدات الثقة في النظم الإلكترونية والثقة في المواقع لجمهور العملاء المتعاملين فيها"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – بني سويف- جامعة القاهرة، العدد الأول مارس 2000.

43.توفيق عبد المحسن الخيال، العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، م23، عدد2، 2009.

44.زياد هاشم السقا، ناظم حسن رشيد، متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة الموصل، المجلد السابع العدد20، الفصل الثالث لسنة 2012.

45.سليمان مصطفى الدلاهمة،"مستوى قدرة المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع الجزء الثاني2011 كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

46.عبد الوهاب نصر علي، دراسة الآثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على نموذج مراجعة الحسابات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد الأربعون، جامعة الإسكندرية، مارس 2003.

47.عصام قريط، "أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة –دراسة تطبيقية على المراجعين السوريين-"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد30 العدد1، 2008 .

48.علي حسين الدوغجي، "دور مراقب الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات المعقدة ومخاطر التدقيق". مقال نشر بمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد14/52/سنة 2008.

49. كريمة الجوهر، صالح العقدة، جمال أبو سردانة:" أثر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي- دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية"، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني،2010.

50. محمد أحمد مصطفى الجبالي، "الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل التغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية"،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2002.

51. محمد فواز العميري، إحسان صالح المعتاز، "أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م21 ع2.

52. ناظم حسن رشيد، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الأنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،جامعة تكريت،كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد8،العدد23، 2011.

53. نعيم دهمش وظاهر شاهر القشي، مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية، مجلة إربد للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة إربد الأهلية،2004.

د- التظاهرات العلمية:

54. إبراهيم طه عبد الوهاب، تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية ، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع(استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة) كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن،15- 16 مارس 2005.

55. ظاهر شاهر يوسف القشي، "مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني – الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال-كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء،15-17 مارس 2011.

56. عمر إقبال المشهداني، إبراهيم جويفل العبادي، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، مداخلة قدمت للملتقي العلمي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانه،26/27أفريل2011.

57. محمد محمود صابر،"تفعيل دور مكاتب المحاسبة والمراجعة نحو تنمية التجارة الإلكترونية وتأكيد الثقة في نظام تبادل البيانات إلكترونياً". ورقة بحثية قدمت لمؤتمر التجارة الإلكترونية الأفاق و التحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2002.

هـ- القرارات والقوانين والمراسيم:

58. تقارير سلطة الضبط للبريد والمواصلات للسنوات 2010، 2011، 2012.

59. تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات لسنة 2014، 2015.

60. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 37 بتاريخ 07 جوان 2007، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 07-162 مؤرخ في 30 ماي2007 .

61.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 48 بتاريخ 06 اوت 2000، المتضمنة القانون رقم 2000-03 المؤرخ في05 اوت 2000.

62.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 60 بتاريخ 2000/10/15.

63.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 63 بتاريخ 2008/08/21.

64.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 64 بتاريخ 2005/06/26.

65.القانون 08/91 المؤرخ في 1991/04/21 يتعلق بمهنة لخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المواد: 19، 20، 22.

66.قانون المحاسبة، مجموعة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بقانون المحاسبة، طبعة خاصة – برتي للنشر- الجزائر، 2011.

67.القرار المؤرخ في 1999/03/24، يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات، وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 32 1999، المادة 03.

68.القرار رقم 23 بتاريخ 28 -02- 2016، الذي يحدد قوائم الممارسين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لسنة 2016.

69.القرار رقم 23 بتاريخ 28 -02- 2016،الذي يحدد قوائم الممارسين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لسنة 2016.

70.اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا،" الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المؤشرات الأساسية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"،2007.

71.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"

72.المادة 08 من القانون رقم2000-03 المؤرخ في05 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

73.المرسوم التنفيذي رقم 11-393، المؤرخ في 2011/11/24، الذي يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 65، 2011.

74.المرسوم التنفيذي رقم 12-288 مؤرخ في 21 جويلية سنة 2012، يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43، سنة 2012.

75.مقرر مؤرخ في 13 ماي 2006، يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 24 مارس 1999 المتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات، وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد41، 2006، المادة 2.

مراجع اللغات الأجنبية:

Les livres

1. Nacer- Eddine Saadi & Ali mazouz, La pratique du commissariat aux comptes en Algérie, tome1, SNC, Alger, 1993.

Les revues

2. Ahmed A.Abu-musa:"Auditing E-Business, New Challenge for External Auditors", Journal of Academy of Business-Cambridge, Mars 2004.
3. Arens et al, Auditing and Assurance services: An integrated approach, 15thEd, New Jersey, Prentice Hall-Business Publishing, 2014.
4. Bansal, S C; Sharma, Lata new challenges of accounting and auditing in e-environment in india contábil universe magazine, regional university of blumenau, brazil vol. 5, no. 1 January-march 2009
5. David Y Chan, and Miklos A Vasarhelyi, Innovation and practice of continuous auditing, International Journal of Accounting information systems vol 12, Issue 2, 2011.
6. Donald Kent& Daniel Acton, Practitioners views on CPA Web Trust, Ohaio CPA Journal, Columbus, Jan-Mars 2001.
7. Ehab Nazmy, Mahd، Ali Al- jabali, The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences ISSN 1450-2275 Issue 30 (2011)
8. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences Issue30(2011)
9. Mohammed Osama Shaat, The Impact of E-Commerce on the External Auditor Work. library. iugaza.edu.ps/thesis/107788.pdf
10. Paul Caster & Dino Verardo, Technology Changes the Form and Competence of Audit Evidence, The CPA Journal, vol77, no1, January 2007.
11. Rezaee , Zabihollah, Rick Elam and Ahmed Shara batoghlie "Continuous Auditing: The Audit of the Future" Managerial Auditing journal, vol16, N° 3, 2001.
12. Rezaee, Z, et al, continuous auditing: Building automated auditing capability, Auditing: A Journal of practice and theory,vol21, N°1, March 2002.
13. The international Auditing Practice Statement (IAPS) 1013- Electronic- Commerce : Effect on the Audit of Financial Statement, March 2002.
14. Guide to Using ISAs in the Audits of small and Medium Sized Entities. third Edition, Volume 1-core concepts, 2011.

Les Documents Electroniques

15. aljazairalyoum.com
16. http://elraaed.com/ara/watan/44059
17. http://iefpedia.com.
18. http://tech.48dz.com
19. http://www.elbilad.net/arbiele/detail%3Fid%3D
20. http://www.elkhabar.com/ar/autres/consomateur/342039.html
21. http://www.elkhabar.com/ar/economie
22. http://www.elkhabar.com/ar/economie/319882.html

23. http://www.eurojournals.com
24. http://www.eurojournals.comأوwww.zuj.edu.jo/wp-content/staff research/.../12 . pdf ISSN1450-2275
25. http://www.researchgate.net/Publication/240303181.
26. library. iugaza.edu.ps/thesis/107788.pdf
27. www.aftel.Fr
28. www.airalgerie.dz
29. www.Algerietelecom.dz.
30. www.annasronline.com
31. www.arpt.dz/ar/arpt/bref /
32. www.arpt.dz/ar/doc/pub/bult/arpt-bulletin-N5-6Art.pdf-1
33. www.dzsoq.dz
34. www.escwa.un.org
35. www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ictd-07-tech1-a-pdf
36. www.ouedkniss.com
37. www.proquest.com.
38. www.startimes.com
39. www.web trust.org/homepage…./item27834.aspx.
40. www.wipo.int.
41. www.wto.org/Fr/e-commerce
42. www.zuj.edu.jo/wp-content/staff-research/.../12.pdf
29 .ifac.org/publications
30 .www.webtrust.org/find-a-seal/item64418.aspx
31. www. cnc.dz

الملاحق

ملحق رقم(01) الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

استبيان موجه إلى ممارسي مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "تحديات المراجعة الخارجية في الجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، وذلك للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. وفي هذا الإطار أعد الباحث قائمة استبيان يهدف من خلالها إلى:

- التعرف على أثار التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.
- التعرف على المراجعة المستمرة الإلكترونية باعتبارها مدخلاً مناسبا للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية ومدى إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لها.
- التعرف على المهارات التي تتطلبها مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.
- التعرف على مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.
- التعرف على واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

ونظرا لما تتمتعون به من دراية وخبرة علمية وعملية في مجال عملكم بالمراجعة الخارجية، فإنكم قادرون وبلا شك على المساهمة في إثراء هذا البحث العلمي من خلال تكرمكم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، وبما يمكن الباحث من الحصول على البيانات الضرورية لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

ويؤكد الباحث لكم بأن جميع المعلومات التي سيحصل عليها ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث: صالح حميداتو **المشرف**: الأستاذ الدكتور مسعود صديقي

القسم الأول:

1- المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (×) أمام الإجابة المناسبة:

1-1- المهنة:

خبير محاسب ( ) محافظ حسابات ( )

1-2- التخصص العلمي

محاسبة ( ) مالية ( ) تدقيق ( ) تجارة ( ) إقتصاد ( )

أخرى ( ) يرجى ذكرها:.....

1-3- الخبرة المهنية في المراجعة:

أقل من 10 سنوات ( ). من 10 إلى 20 سنة ( ).من 21 إلى 30 سنة ( ). أكثر من 30 سنة ( ).

2- واقع الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في الجزائر في ظل التجارة الإلكترونية

2-1هل سبق لك مراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت (تمارس التجارة الإلكترونية)؟نعم ( )لا( ).

في حالة الإجابة ب "لا" فهل ترجعون السبب ل:

- ✓ نقص خبرتكم في هذا المجال ..... ( )
- ✓ قلة الطلب عن هذه الخدمة ..... ( )
- ✓ ارتفاع تكلفة هذه الخدمات ..... ( )
- ✓ عدم وجود تجارة إلكترونية في الجزائر، ولو جزئية ( )
- ✓ أسباب أخرى (لطفاً أذكرها) .....

2-2 هل تراجع الآن حسابات شركات تنفذ بعض عملياتها عبر الأنترنت؟ نعم ( ) لا ( ).

2-3 كم عملية مراجعة لشركات تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية قمت بها حتى الآن؟(....) عملية (لطفاً أذكر العدد).

2-4 كم عملية مراجعة لشركات تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية قام بها المكتب الذي تعمل به حتى الآن؟ (....) عملية (لطفاً أذكر العدد).

2 -5 هل سبق لك القيام بالتأكيد على الثقة في موقع شركات معينة على شبكة الأنترنت(web Trust)؟ نعم ( )لا ( )

القسم الثاني: فقرات الاستبيان

يتكون هذا القسم من الأسئلة التي تعكس قياس فرضيات الدراسة، وتشمل الإجابة على هذه الأسئلة خمس احتمالات وفقا لمقياس ليكارت، يرجى وضع إشارة (×)تحت الدرجة التي تراها مناسبة.

أولاً– مظاهر تأثير التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات.

1. أثر التجارة الإلكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي للمراجعة						
الرقم	**الفقرات**	**غير موافق تماما**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق تماماً**
1	يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بزيادة حجم وأهمية المعاملات الفورية.					
2	يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بأن المعاملات أصبحت غير ورقية.					
3	يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بأنها أصبحت قادرة على تقديم خدمات فورية لعملائها.					
4	يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بسهولة عرض القوائم المالية بصفة فورية مباشرة.					
5	يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بزيادة مشاكل الرقابة الداخلية وأمن وسلامة المعلومات.					
6	يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بإيجاد بواعث لتطوير أساليب ومداخل وأدوات المراجعة.					
7	يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية باعتمادها على نظم المحاسبة الفورية.					
8	إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى تأهيل مراجع الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات.					
9	إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مداخل جديدة للمراجعة تعتمد على الحاسب.					
10	إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مداخل جديدة للمراجعة تعتمد على الأنترنت.					
11	توفر مراجعين ذوي خبرة مهنية مؤهلة ومدربة في مكتب المراجعة					
12	قدرة المراجع على استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الفورية					
الرقم	**الفقرات**	**غير موافق**	**غير**	**محايد**	**موافق**	**موافق**

		تماما	موافق			تماماً
13	تقدير مستوى المخاطر الجديدة للمراجعة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية					
14	توجد رقابات داخلية مهمة متعلقة بأمن وسلامة المعلومات وحيازة والحفاظ على البرامج الجاهزة وأدوات تكنولوجيا المعلومات					
15	مدى أهمية الاعتماد على خبراء تكنولوجيا المعلومات في تقدير خطر الرقابة					
16	يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة مستوى تقييم أمن المعلومات.					
17	يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة مستوى خطر الرقابة الداخلية.					
18	يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف (اكتشاف التحريفات).					
19	إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها سلامة و أمن المعلومات.					
20	إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها توثيق معاملات التجارة الإلكترونية.					
الرقم	**الفقرات**	**غير موافق تماماً**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق تماما**
21	من صور تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات أن تصبح الأدلة الواجب جمعها أدلة غير ورقية في الغالب.					
22	من صور تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية.					
23	إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها حماية موقع الشركة على الأنترنت.					
24	إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها إعادة النظر في هندسة المراجعة التقليدية.					
25	إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع التركيز على معرفة المزيد عن طبيعة نشاط العميل.					
26	إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع أن يصل إلى فهم دقيق لماهية نظم المعلومات الفورية غير الورقية.					
27	إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع أن يفهم جيداً كيفية تدفق عمليات العميل.					

28	إن الإجراءات الملائمة للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية تساعد المراجع على التحقق من أمن وسلامة التوقيع الإلكتروني.					
29	إن الإجراءات الملائمة للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب أن تؤدى الاختبارات الأساسية إلكترونياً.					
الرقم	**الفقرات**	**غير موافق تماماً**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق تماماً**
30	تحتاج الأدلة الإلكترونية لخبرة خاصة للحكم على مدى كفايتها وملاءمتها.					
31	تؤثر التجارة الإلكترونية على تقييم محافظ الحسابات لفرض الاستمرار					
32	المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مدخل المراجعة المستمرة الفورية التي تستهدف تقديم ختم التأكيد على موقع الشركة باستمرار.					
33	المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مجرد تقييم مستمر لموقع الشركة على الأنترنت، على أن تؤدى المراجعة نهاية السنة المالية.					
34	المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مدخل المراجعة السنوية.					
35	إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة مستمرة باستخدام البرامج الجاهزة للتحقق من الاستثناءات في المعاملات.					
36	إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة مستمرة تنتج تقريراً وختم عن مدى صحة مزاعم إدارية معينة.					
37	إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة إلكترونية عبر الأنترنت لنظام معلومات المحاسبة الفوري لدى العميل.					

ثانياً: إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً ومسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية.

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	جاءت المراجعة المستمرة كنتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، حيث لم تعد المراجعة التقليدية قادرة على تخفيض الخطر الناتج عن تأجيل معالجة المعلومات إلى نهاية الفترة المالية.					
2	جاءت المراجعة المستمرة لتلبية حاجة متخذي القرار لتخفيض خطر المعلومات في بيئة تكنولوجيا المعلومات.					
3	أدلة الإثبات في المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة.					
4	تهدف المراجعة المستمرة إلى تقديم تأكيدات عل أساس مستمر فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية على موقع الشركة.					
5	تتيح المراجعة المستمرة معلومات ملائمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب.					
6	توفر المراجعة المستمرة معلومات أفضل بوقت أقل لفهم بيئة الرقابة الداخلية لمؤسسة الزبون.					
7	تساهم المراجعة المستمرة في توفير المعلومات في الوقت المناسب، وتقليل الوقت بين حصول الأحداث وتقديم خدمة التأكيد.					
8	المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة تنتهي بإبداء رأي فني محايد، مع ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الأنترنت.					

ثالثاً: قياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

عند قيامكم بمراجعة الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية، فما هي درجة القدرة والكفاءة التي تتمتعون بها؟

الرقم	الفقرات	درجة القدرة والكفاءة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	معدومة
1	المعرفة الملائمة بالأنترنت.					
2	المعرفة ببرامج ونظم التشغيل المحاسبية الإلكتروني					
3	المعرفة لأساليب الاختراق ووسائل ضمان أمن المعلومات					
4	القدرة على فهم الأخطار الموجودة في ممارسات التجارة الإلكترونية.					
5	القدرة على تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة					
6	القدرة على تحديد الامور التي تحتاج إلى استعمال عمل خبير للحصول على دليل بشأنها.					
7	القدرة على تحديد الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية					
8	القدرة على تقييم سلامة الصفقة الإلكترونية.					
9	القدرة على كفاية الإجراءات الرقابية.					
10	استخدام برامج مراجعة إلكترونية جاهزة للحصول على أدلة الإثبات اللازمة لعملية المراجعة.					
11	القدرة على تقييم دليل المراجعة الإلكتروني.					
12	القدرة على صياغة النتائج عند مراجعة نشاطات التجارة الإلكترونية.					

مصطلحات تعريفية

التجارة الإلكترونية:هي عملية بيع وشراء ونقل وتبادل السلع والخدمات والمعلومات وغيرها من أنواع المعاملات التجارية وإبرام مختلف أنواع الصفقات التجارية والتي تتم إلكترونيا باستخدام الأنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية.

نظم المحاسبة الفورية:هي عبارة على نظم معلومات محاسبية يمكنها إنتاج و عرض معلومات فورية.

المخاطر المتلازمة: هي عبارة عن أخطاء مادية أو أخطاء احتيال في نظام المحاسبة المستخدم في وضع الكشوفات المالية، فنسبتها تتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، فضلا عن طبيعة نظام التشغيل المطبق، فالنظام المباشر الفوري يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداء عملية المراجعة.

مخاطر الرقابة: إن مخاطر الرقابة هي مخاطر احتمالية أن تفشل نشاطات الرقابة الداخلية في منع أو كشف الأخطاء المادية في الكشوفات المالية. وإن المراجع لا يستطيع أن يدير هذه المخاطر ولكنه يستطيع فقط أن يقيم نظام الرقابة الداخلية، ويقيم احتمالية فشله.

مخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر التي ينشأ عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراجع في اكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات، وهي مخاطر ناتجة عن فشل إجراءات المراجعة الخارجية في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها قد دخلت في نظام المحاسبة والتي لم يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية

هندسة المراجعة التقليدية: ويقصد بها إعادة تصميم عملياتها على نحو جذري بهدف إجراء تحسينات على مستويات أدائها.

المراجعة المستمرة الفورية:هي عملية تدقيق إلكترونية شاملة تمكن المراجعين من توفير درجة معينة من التأكيد عن المعلومات المستمرة بالتزامن مع نشر تلك المعلومات أو بعد فترة قصيرة من الإفصاح عنها.

ختم المراجعة المستمرة للتصديق: هو ختم يعبر عن إضفاء الصدق على المعلومات المالية المفصح عنها من طرف الشركة عبر موقعها الإلكتروني، يوضع في حالة عدم وجود تحريفات جوهرية في سجل المعاملات والتقارير المالية للشركة عندها يفوض المراجع وسيط تكنولوجي مستقل بإظهار التصديق على موقع الشركة.

ختم التأكيد على الثقة في موقع الشركة على الأنترنت: يقوم المراجع الخارجي المؤهل عند أداء خدمة إضفاء الثقة في الموقع على الشبكة بتقييم المواقع التجارية التي تمارس من خلالها أنشطة التجارة الإلكترونية بهدف تحديد ما إذا كانت تلك الممارسات وأساليب الرقابة المتبعة تتفق مع مبادئ و معايير الثقة في المواقع الخاصة بالتجارة الإلكترونية، وفي ضوء ذلك تحصل المؤسسة (العميل) على ختم الثقة في الموقع التجاري على الأنترنت.

الملحق رقم (02)المقابلات الشفوية

إسم ولقب المُقابَل	الصفة و المهنة	موضوع المقابلة	تاريخ المقابلة	المدة
د/ حمدي محمد لمين	- رئيس المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) - خبير محاسب	بخصوص حاجة مراجعي الحسابات في الجزائر حاليا ومستقبلا إلى تكوين علمي وعملي مستمر لرفع مستوى الأداء والقدرة على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية. وكذلك أسئلة تتعلق بالعوائق التي تعترضهم في موضوع مراجعة شركات التجارة الإلكترونية، مع اقتراح حلول مناسبة لرفع كفاءة المراجعين عند مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.	2017/01/09	01 ساعة
د/ جوادي توفيق	- أمين عام المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) - محافظ حسابات و محاسب معتمد	نفسه	2017/01/11	01 ساعة
أ/ بن موسى عبد الكريم	- نائب رئيس المصف الجهوي الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) - خبير محاسب	نفسه	2016/12/17	30 دقيقة
أ/ لعجالي عمار	- عضو لجنة الجدول بالمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) - محافظ حسابات و محاسب معتمد	نفسه	2017 /01/06	40 دقيقة

أ/ طرابلسي محمد السعيد	– أمين الخزينة بالمصف الجهوي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) – خبير محاسب	نفسه	2016/12/10	30 دقيقة
أ/ بن داوود عبد الرزاق	– الأمين العام للمصف الجهوي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) – خبير محاسب	نفسه	2016/12/08	30 دقيقة
أ/ غانم جمال	– عضو المصف الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات(حالياً) – محافظ حسابات و محاسب معتمد	نفسه	2016/12/16	40 دقيقة
أ / معلى محمد	– رئيس لجنة التكوين بالمصف الجهوي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) –عضو لجنة التكوين في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) – خبير محاسب	نفسه	2016/12/23	30 دقيقة
أ/ معروف نور الدين	-عضو لجنة الجدول بالمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين(2007-2011) - محافظ حسابات و محاسب معتمد	نفسه		

الملحق رقم (03) أسئلة المقابلات الشفوية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مقابلة مع الأستاذ: .....

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "تحديات المراجعة الخارجية في الجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، وذلك للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير.

ونظرا لما تتمتعون به من دراية وخبرة علمية وعملية في مجال عملكم بالمحاسبة والمراجعة، وفي الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر، فإنكم قادرون وبلا شك على المساهمة في إثراء هذا البحث العلمي من خلال تكرمكم بالإجابة على هذه الأسئلة، وبما يمكن الباحث من الحصول على البيانات الضرورية لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

تاريخ المقابلة:.....

مدة المقابلة:.....

السيرة الذاتية المختصرة للمجيب: (الشهادة العلمية، المهام في المصنف الوطني مع التاريخ والمهنة)

.....

.....

.....

.....

أسئـــلة المـقابـــلة

1– هل تؤثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات؟ **نعم** ( ) **لا** ( ).

2– أي من مراحل المراجعة أكثر تأثرا بالتجارة الإلكترونية؟

– مرحلة قبول التكليف و التخطيط الأولي للمراجعة..( )

– مرحلة التخطيط .....( )

– مرحلة أداء أعمال المراجعة..... ( )

– مرحلة إعداد التقرير وتبليغه..... ( )

3– هل توجد تجارة إلكترونية في الجزائر– ولو جزئية–**نعم** ( ) **لا** ( ).

4– هل بإمكان مراجعي الحسابات في الجزائر مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية في ظل إمكانياتهم الحالية؟ **نعم** ( ) **لا** ( )

5– ماهي الصعوبات التي تواجه مراجعي الحسابات أثناء مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية في ظل تكوينهم الحالي؟

.....

.....

.....

6–هل توافق سيدي على أن مراجعة الحسابات للشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر تحتاج حاليا ومستقبلا إلى:

✓ زيادة اهتمام الجامعات بتدريس تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة ومراجعة الحسابات **أوافق** ( ) **لا أوافق** ( )

✓ اهتمام الجامعات بتدريس المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية **أوافق** ( ) **لا أوافق** ( )

✓ اهتمام مكاتب المراجعة بالتعليم و التدريب المستمر للمراجعين على متطلبات المحاسبة و المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية. **أوافق** ( ) **لا أوافق** ( )

✓ قيام المصف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإصدار الإرشادات المهنية اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية. **أوافق** ( ) **لا أوافق** ( )

✓ اهتمام الجامعات بتدريس اللغة الانجليزية لطلاب المحاسبة و المراجعة. **أوافق** ( ) **لا أوافق** ( )

✓ إعطاء مدارس تكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الأهمية الكبرى لتدريس تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة في المحاسبة والمراجعة. **أوافق** ( ) **لا أوافق** ( )

✓ ضرورة ربط بروتوكولات تعاون بين المجلس الوطني للمحاسبة و الهيئات المهنية الدولية خاصة معهد المحاسبين القانونيين الامريكيAICPA ومعهد المحاسبين القانونيين الكنديCICA، باعتبارهما أصدرا مشروعا مشتركا لمراجعة حسابات شركات التجارة الإلكترونية. **أوافق** ( ) **لا أوافق** ( )

7- هل توافق على أن البنود التالية تشكل عوائق أمام قدرة المراجع الخارجي في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في بيئة التجارة الإلكترونية؟ ثم رتبها حسب درجة الأهمية؟

- ✓ غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية. **أوافق ( ) لا أوافق ( )**
- ✓ تعقيد عمليات التجارة الالكترونية. **أوافق ( ) لا أوافق ( )**
- ✓ قلة الخبرة في مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية. **أوافق ( ) لا أوافق ( )**
- ✓ حداثة التجارة الإلكترونية في الجزائر. **أوافق ( ) لا أوافق ( )**
- ✓ عدم وجود دورات تدريبية أو ورشات عمل متخصصة في مراجعة حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية. **أوافق ( ) لا أوافق ( )**
- ✓ التطور التكنولوجي المتسارع. **أوافق ( ) لا أوافق ( )**
- ✓ التأخر في فتح مدارس التكوين التي جاء بها القانون 10-01 المتعلق بتنظيم مهن المحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات والخبير المحاسبي، وعدم صدور برامجها التدريسية. **أوافق ( ) لا أوافق ( )**

8- في نظركم هل تشكل التجارة الإلكترونية الناشئة في الجزائر سوقا موازيا لا يمكن التحكم فيه على المدى القريب والمتوسط؟ (من حيث المحاسبة و المراجعة و الضريبة)

.....

.....

.....

9- ما هي الحلول التي تقترحونها لرفع مستوى كفاءة مراجعي الحسابات في الجزائر لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية؟

.....

.....

.....

.....

الباحث: صالح حميداتو **المشرف: الأستاذ الدكتور مسعود صديقي**

الملحق (04) قائمة محكمي الاستبيان

الاسم و اللقب	الرتبة	التخصص
ريمي عقبة	استاذ محاضر – ب	إحصاء
سالمي محمد الدينوري	استاذ محاضر – أ	محاسبة
ريمي رياض	استاذ محاضر – أ	إحصاء
دراوسي مسعود	استاذ التعليم العالي	محاسبة

الملحق (05) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان

القسم الأول: –

أولا: المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة

1– المهنة:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	خبير محاسبي	48	17.8	17.8	17.8
	محافظ حسابات	222	82.2	82.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

2 – التخصص العلمي:

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	63	23.3	23.3	23.3
	مالية	143	53.0	53.0	76.3
	تدقيق	25	9.3	9.3	85.6
	تجارة	24	8.9	8.9	94.4
	إقتصاد	15	5.6	5.6	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

3 – الخبرة المهنية في المراجعة:

الخبرة المهنية في المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 10 سنوات	33	12.2	12.2	12.2
	من 10 إلى 20 سنة	64	23.7	23.7	35.9
	من 21إلى 30 سنة	129	47.8	47.8	83.7
	أكثر من 30 سنة	44	16.3	16.3	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

ثانيا: واقع الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في الجزائر في ظل التجارة الإلكترونية

هل سبق لك مراجعة حسابات شركات تنفذ عملياتها عبر الأنترنت (تمارس التجارة الإلكترونية)؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	270	100.0	100.0	100.0

هل تراجع الآن حسابات شركات تنفذ بعض عملياتها عبر الأنترنت؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	270	100.0	100.0	100.0

كم عملية مراجعة لشركات تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية قمت بها حتى الآن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	270	100.0	100.0	100.0

كم عملية مراجعة لشركات تعمل في بيئة التجارة الإلكترونية قام بها المكتب الذي تعمل به حتى الآن؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	270	100.0	100.0	100.0

هل سبق لك القيام بالتأكيد على الثقة في موقع شركات معينة على شبكة الأنترنت (web Trust)؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	270	100.0	100.0	100.0

القسم الثاني: فقرات الاستبيان

أولاً– تأثير التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات.

1.أثر التجارة الإلكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي للمراجعة

يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بزيادة حجم وأهمية المعاملات الفورية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	80	29.6	29.6	29.6
	موافق	175	64.8	64.8	94.4
	موافق تماما	15	5.6	5.6	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بأن المعاملات أصبحت غير ورقية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	8	3.0	3.0	3.0
	موافق	132	48.9	48.9	51.9
	موافق تماما	130	48.1	48.1	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بأنها أصبحت قادرة على تقديم خدمات فورية لعملائها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	7	2.6	2.6	2.6
	محايد	53	19.6	19.6	22.2
	موافق	79	29.3	29.3	51.5
	موافق تماما	131	48.5	48.5	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بسهولة عرض القوائم المالية بصفة فورية مباشرة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	3.0	3.0	3.0
	محايد	7	2.6	2.6	5.6
	موافق	185	68.5	68.5	74.1
	موافق تماما	70	25.9	25.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بزيادة مشاكل الرقابة الداخلية وأمن وسلامة المعلومات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	6	2.2	2.2	2.2
	محايد	13	4.8	4.8	7.0
	موافق	200	74.1	74.1	81.1
	موافق تماما	51	18.9	18.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بإيجاد بواعث لتطوير أساليب ومداخل وأدوات المراجعة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	10	3.7	3.7	3.7
	محايد	134	49.6	49.6	53.3
	موافق	126	46.7	46.7	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية باعتمادها على نظم المحاسبة الفورية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	8	3.0	3.0	3.0
	محايد	134	49.6	49.6	52.6
	موافق	128	47.4	47.4	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى تأهيل مراجع الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	9	3.3	3.3	3.3
موافق	131	48.5	48.5	51.9
موافق تماما	130	48.1	48.1	100.0
Total	270	100.0	100.0	

إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مداخل جديدة للمراجعة تعتمد على الحاسب.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	132	48.9	48.9	48.9
	غير موافق	134	49.6	49.6	98.5
	محايد	4	1.5	1.5	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مداخل جديدة للمراجعة تعتمد على الأنترنت.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	3.7	3.7	3.7
	موافق	245	90.7	90.7	94.4
	موافق تماما	15	5.6	5.6	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

توفر مراجعين ذوي خبرة مهنية مؤهلة ومدربة في مكتب المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	19	7.0	7.0	7.0
	غير موافق	11	4.1	4.1	11.1
	محايد	45	16.7	16.7	27.8
	موافق	80	29.6	29.6	57.4
	موافق تماما	115	42.6	42.6	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

قدرة المراجع على استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الفورية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	15	5.6	5.6	5.6
	موافق	174	64.4	64.4	70.0
	موافق تماما	81	30.0	30.0	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بزيادة حجم وأهمية المعاملات الفورية.	270	3	5	3.76	.543
يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بأن المعاملات أصبحت غير ورقية.	270	3	5	4.45	.555
يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بأنها أصبحت قادرة على تقديم خدمات فورية لعملائها.	270	2	5	4.24	.855
يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بسهولة عرض القوائم المالية بصفة فورية مباشرة.	270	2	5	4.17	.612
يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بزيادة مشاكل الرقابة الداخلية وأمن وسلامة المعلومات.	270	1	5	4.07	.658
يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية بإيجاد بواعث لتطوير أساليب ومداخل وأدوات المراجعة.	270	1	4	3.39	.680
يتميز عمل الشركات في ظل التجارة الإلكترونية باعتمادها على نظم المحاسبة الفورية.	270	1	4	3.41	.650
إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى تأهيل مراجع الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات.	270	3	5	4.45	.561
إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مداخل جديدة للمراجعة تعتمد على الحاسب.	270	1	3	1.53	.529
إن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مداخل جديدة للمراجعة تعتمد على الأنترنت.	270	2	5	3.98	.452
توفر مراجعين ذوي خبرة مهنية مؤهلة ومدربة في مكتب المراجعة	270	1	5	3.97	1.180
قدرة المراجع على استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الفورية	270	3	5	4.24	.545
Valid N (listwise)	270				

2. أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة.

تقدير مستوى المخاطر الجديدة للمراجعة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	9	3.3	3.3	3.3
	موافق	210	77.8	77.8	81.1
	موافق تماما	51	18.9	18.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

توجد رقابات داخلية مهمة متعلقة بأمن وسلامة المعلومات وحيازة والحفاظ على البرامج الجاهزة وأدوات تكنولوجيا المعلومات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	14	5.2	5.2	5.2
	موافق	141	52.2	52.2	57.4
	موافق تماما	115	42.6	42.6	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

مدى أهمية الاعتماد على خبراء تكنولوجيا المعلومات في تقدير خطر الرقابة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	54	20.0	20.0	20.0
	محايد	125	46.3	46.3	66.3
	موافق	85	31.5	31.5	97.8
	موافق تماما	6	2.2	2.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة مستوى تقييم أمن المعلومات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	4	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	6	2.2	2.2	3.7
	محايد	124	45.9	45.9	49.6
	موافق	136	50.4	50.4	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارةالإلكترونية زيادة مستوى خطر الرقابة الداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	1.5	1.5	1.5
	محايد	11	4.1	4.1	5.6
	موافق	179	66.3	66.3	71.9
	موافق تماما	76	28.1	28.1	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف (اكتشاف التحريفات).

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	3.7	3.7	3.7
	محايد	45	16.7	16.7	20.4
	موافق	134	49.6	49.6	70.0
	موافق تماما	81	30.0	30.0	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها سلامة و أمن المعلومات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	3.7	3.7	3.7
	محايد	80	29.6	29.6	33.3
	موافق	174	64.4	64.4	97.8
	موافق تماما	6	2.2	2.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها توثيق معاملات التجارة الإلكترونية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	55	20.4	20.4	20.4
	محايد	130	48.1	48.1	68.5
	موافق	79	29.3	29.3	97.8
	موافق تماما	6	2.2	2.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقدير مستوى المخاطر الجديدة للمراجعة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية	270	3	5	4.16	.446
توجد رقابات داخلية مهمة متعلقة بأمن وسلامة المعلومات وحيازة والحفاظ على البرامج الجاهزة وأدوات تكنولوجيا المعلومات	270	3	5	4.37	.582
مدى أهمية الاعتماد على خبراء تكنولوجيا المعلومات في تقدير خطر الرقابة	270	2	5	3.16	.762
يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة مستوى تقييم أمن المعلومات	270	1	4	3.45	.618
يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة مستوى خطر الرقابة الداخلية	270	2	5	4.21	.582
يترتب على أداء الشركات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف (اكتشاف التحريفات).	270	2	5	4.06	.783
إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها سلامة وأمن المعلومات.	270	2	5	3.65	.589
إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها توثيق معاملات التجارة الإلكترونية.	270	2	5	3.13	.755
Valid N (listwise)	270				

3. أثر التجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة.

من صور تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات أن تصبح الأدلة الواجب جمعها أدلة غير ورقية في الغالب.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	9	3.3	3.3	3.3
	موافق	140	51.9	51.9	55.2
	موافق تماما	121	44.8	44.8	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

من صور تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	6	2.2	2.2	2.2
	موافق	219	81.1	81.1	83.3
	موافق تماما	45	16.7	16.7	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها حماية موقع الشركة على الأنترنت.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	1.5	1.5	1.5
	محايد	6	2.2	2.2	3.7
	موافق	128	47.4	47.4	51.1
	موافق تماما	132	48.9	48.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها إعادة النظر في هندسة المراجعة التقليدية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	77	28.5	28.5	28.5
	غير موافق	101	37.4	37.4	65.9
	محايد	61	22.6	22.6	88.5
	موافق	14	5.2	5.2	93.7
	موافق تماما	17	6.3	6.3	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع التركيز على معرفة المزيد عن طبيعة نشاط العميل.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	3.3	3.3	3.3
	محايد	200	74.1	74.1	77.4
	موافق	61	22.6	22.6	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع أن يصل إلى فهم دقيق لماهية نظم المعلومات الفورية غير الورقية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	1.9	1.9	1.9
	محايد	70	25.9	25.9	27.8
	موافق	144	53.3	53.3	81.1
	موافق تماما	51	18.9	18.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع أن يفهم جيداً كيفية تدفق عمليات العميل.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	214	79.3	79.3	79.3
	موافق	50	18.5	18.5	97.8
	موافق تماما	6	2.2	2.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن الإجراءات الملائمة للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية تساعد المراجع على التحقق من أمن وسلامة التوقيع الإلكتروني.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	5	1.9	1.9	1.9
	موافق	150	55.6	55.6	57.4
	موافق تماما	115	42.6	42.6	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن الإجراءات الملائمة للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب أن تؤدى الإختبارات الأساسية إلكترونياً.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	139	51.5	51.5	51.5
	موافق تماما	131	48.5	48.5	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
من صور تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات أن تصبح الأدلة الواجب جمعها أدلة غير ورقية في الغالب.	270	3	5	4.41	.557
من صور تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية.	270	3	5	4.14	.411
إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها حماية موقع الشركة على الأنترنت.	270	2	5	4.44	.617
إن بيئة التجارة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية في الشركات بحيث يكون من بين أهدافها إعادة النظر في هندسة المراجعة التقليدية.	270	1	5	2.23	1.111
إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع التركيز على معرفة المزيد عن طبيعة نشاط العميل.	270	2	4	3.19	.472
إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع أن يصل إلى فهم دقيق لماهية نظم المعلومات الفورية غير الورقية.	270	2	5	3.89	.716
إن مراجعة حسابات الشركات في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب من المراجع أن يفهم جيداً كيفية تدفق عمليات العميل.	270	3	5	3.23	.471
إن الإجراءات الملائمة للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية تساعد المراجع على التحقق من أمن وسلامة التوقيع الإلكتروني.	270	3	5	4.41	.529
إن الإجراءات الملائمة للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية تتطلب أن تؤدى الاختبارات الأساسية إلكترونياً.	270	4	5	4.49	.501
Valid N (listwise)	270				

4. أثر التجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة

تحتاج الأدلة الإلكترونية لخبرة خاصة للحكم على مدى كفايتها وملاءمتها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	3.3	3.3	3.3
	محايد	71	26.3	26.3	29.6
	موافق	130	48.1	48.1	77.8
	موافق تماما	60	22.2	22.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

تؤثر التجارة الإلكترونية على تقييم محافظ الحسابات لفرض الإستمرار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	.4	.4	.4
	محايد	8	3.0	3.0	3.3
	موافق	131	48.5	48.5	51.9
	موافق تماما	130	48.1	48.1	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مدخل المراجعة المستمرة الفورية التي تستهدف تقديم ختم التأكيد على موقع الشركة باستمرار.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	7	2.6	2.6	2.6
	موافق	87	32.2	32.2	34.8
	موافق تماما	176	65.2	65.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مجرد تقييم مستمر لموقع الشركة على الأنترنت، على أن تؤدى المراجعة نهاية السنة المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	150	55.6	55.6	55.6
	غير موافق	81	30.0	30.0	85.6
	محايد	7	2.6	2.6	88.1
	موافق	12	4.4	4.4	92.6
	موافق تماما	20	7.4	7.4	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مدخل المراجعة السنوية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Culative Percent
Valid	موافق تماما غير	100	37.0	37.0	37.0
	غير موافق	120	44.4	44.4	81.5
	محايد	50	18.5	18.5	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة مستمرة باستخدام البرامج الجاهزة للتحقق من الاستثناءات في المعاملات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	3.7	3.7	3.7
	محايد	80	29.6	29.6	33.3
	موافق	174	64.4	64.4	97.8
	موافق تماما	6	2.2	2.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة مستمرة تنتج تقريراً وختم عن مدى صحة مزاعم إدارية معينة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	1.1	1.1	1.1
	محايد	7	2.6	2.6	3.7
	موافق	139	51.5	51.5	55.2
	موافق تماما	121	44.8	44.8	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة إلكترونية عبر الأنترنت لنظام معلومات المحاسبة الفوري لدى العميل.

		Frequency	**Percent**	**Valid Percent**	**Cumulative Percent**
Valid	غير موافق	2	.7	.7	.7
	محايد	46	17.0	17.0	17.8
	موافق	186	68.9	68.9	86.7
	موافق تماما	36	13.3	13.3	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تحتاج الأدلة الإلكترونية لخبرة خاصة للحكم على مدى كفايتها وملاءمتها.	270	2	5	3.89	.781
تؤثر التجارة الإلكترونية على تقييم محافظ الحسابات لفرض الاستمرار	270	2	5	4.44	.574
المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مدخل المراجعة المستمرة الفورية التي تستهدف تقديم ختم التأكيد على موقع الشركة باستمرار.	270	3	5	4.63	.536
المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مجرد تقييم مستمر لموقع الشركة على الأنترنت، على أن تؤدى المراجعة نهاية السنة المالية.	270	1	5	1.78	1.176
المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية هو مدخل المراجعة السنوية.	270	1	3	1.81	.723
إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة مستمرة باستخدام البرامج الجاهزة للتحقق من الاستثناءات في المعاملات.	270	2	5	3.65	.589
إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة مستمرة تنتج تقريراً وختم عن مدى صحة مزاعم إدارية معينة.	270	2	5	4.40	.600
إن المدخل الملائم للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية يتمثل في أداء مراجعة إلكترونية عبر الأنترنت لنظام معلومات المحاسبة الفوري لدى العميل.	270	2	5	3.95	.576
Valid N (listwise)	270				

ثانياً: إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً و مسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية.

جاءت المراجعة المستمرة كنتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، حيث لم تعد المراجعة التقليدية قادرة على تخفيض الخطر الناتج عن تأجيل معالجة المعلومات إلى نهاية الفترة المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	15	5.6	5.6	5.6
	محايد	70	25.9	25.9	31.5
	موافق	134	49.6	49.6	81.1
	موافق تماما	51	18.9	18.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

جاءت المراجعة المستمرة لتلبية حاجة متخذي القرار لتخفيض خطر المعلومات في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	.7	.7	.7
	محايد	75	27.8	27.8	28.5
	موافق	143	53.0	53.0	81.5
	موافق تماما	50	18.5	18.5	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

أدلة الإثبات في المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	.7	.7	.7
	موافق	173	64.1	64.1	64.8
	موافق تماما	95	35.2	35.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

تهدف المراجعة المستمرة إلى تقديم تأكيدات عل أساس مستمر فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية على موقع الشركة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	1.9	1.9	1.9
	محايد	10	3.7	3.7	5.6
	موافق	124	45.9	45.9	51.5
	موافق تماما	131	48.5	48.5	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

تتيح المراجعة المستمرة معلومات ملائمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	.4	.4	.4
	محايد	9	3.3	3.3	3.7
	موافق	129	47.8	47.8	51.5
	موافق تماما	131	48.5	48.5	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

توفر المراجعة المستمرة معلومات أفضل بوقت أقل لفهم بيئة الرقابة الداخلية لمؤسسة الزبون.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	.7	.7	.7
	محايد	8	3.0	3.0	3.7
	موافق	174	64.4	64.4	68.1
	موافق تماما	86	31.9	31.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

تساهم المراجعة المستمرة في توفير المعلومات في الوقت المناسب، وتقليل الوقت بين حصول الأحداث وتقديم خدمة التأكيد.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	.7	.7	.7
	محايد	51	18.9	18.9	19.6
	موافق	131	48.5	48.5	68.1
	موافق تماما	86	31.9	31.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة تنتهي بإبداء رأي فني محايد، مع ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الأنترنت.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	.7	.7	.7
	محايد	6	2.2	2.2	3.0
	موافق	173	64.1	64.1	67.0
	موافق تماما	89	33.0	33.0	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
جاءت المراجعة المستمرة كنتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، حيث لم تعد المراجعة التقليدية قادرة على تخفيض الخطر الناتج عن تأجيل معالجة المعلومات إلى نهاية الفترة المالية.	270	2	5	3.88	.734
جاءت المراجعة المستمرة لتلبية حاجة متخذي القرار لتخفيض خطر المعلومات في بيئة تكنولوجيا المعلومات.	270	2	5	3.89	.695
أدلة الإثبات في المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة.	270	2	5	4.34	.519
تهدف المراجعة المستمرة إلى تقديم تأكيدات عل أساس مستمر فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية على موقع الشركة.	270	2	5	4.41	.655
تتيح المراجعة المستمرة معلومات ملائمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب.	270	2	5	4.44	.581
توفر المراجعة المستمرة معلومات أفضل بوقت أقل لفهم بيئة الرقابة الداخلية لمؤسسة الزبون.	270	2	5	4.27	.551
تساهم المراجعة المستمرة في توفير المعلومات في الوقت المناسب، وتقليل الوقت بين حصول الأحداث وتقديم خدمة التأكيد.	270	2	5	4.11	.725
المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة تنتهي بإبداء رأي فني محايد، مع ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الأنترنت.	270	2	5	4.29	.545
Valid N (listwise)	270				

ثالثاً: قياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

المعرفة الملائمة بالأنترنت.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	15	5.6	5.6	5.6
	ضعيفة	88	32.6	32.6	38.1
	متوسطة	98	36.3	36.3	74.4
	كبيرة	65	24.1	24.1	98.5
	كبيرة جدا	4	1.5	1.5	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

المعرفة ببرامج ونظم التشغيل المحاسبية الإلكتروني

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	153	56.7	56.7	56.7
	ضعيفة	73	27.0	27.0	83.7
	متوسطة	12	4.4	4.4	88.1
	كبيرة	32	11.9	11.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

المعرفة لأساليب الاختراق ووسائل ضمان أمن المعلومات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	33	12.2	12.2	12.2
	ضعيفة	199	73.7	73.7	85.9
	متوسطة	8	3.0	3.0	88.9
	كبيرة	28	10.4	10.4	99.3
	كبيرة جدا	2	.7	.7	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

القدرة على فهم الأخطار الموجودة في ممارسات التجارة الإلكترونية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	137	50.7	50.7	50.7
	ضعيفة	52	19.3	19.3	70.0
	متوسطة	49	18.1	18.1	88.1
	كبيرة	32	11.9	11.9	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

القدرة على تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	4	1.5	1.5	1.5
	ضعيفة	228	84.4	84.4	85.9
	متوسطة	26	9.6	9.6	95.6
	كبيرة	12	4.4	4.4	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

القدرة على تحديد الامور التي تحتاج إلى استعمال عمل خبير للحصول على دليل بشأنها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	15	5.6	5.6	5.6
	ضعيفة	132	48.9	48.9	54.4
	متوسطة	107	39.6	39.6	94.1
	كبيرة	10	3.7	3.7	97.8
	كبيرة جدا	6	2.2	2.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

القدرة على تحديد الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	13	4.8	4.8	4.8
	ضعيفة	217	80.4	80.4	85.2
	متوسطة	26	9.6	9.6	94.8
	كبيرة	14	5.2	5.2	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

القدرة على تقييم سلامة الصفقة الإلكترونية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	102	37.8	37.8	37.8
	ضعيفة	150	55.6	55.6	93.3
	كبيرة	18	6.7	6.7	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

القدرة على كفاية الإجراءات الرقابية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	21	7.8	7.8	7.8
	ضعيفة	214	79.3	79.3	87.0
	متوسطة	9	3.3	3.3	90.4
	كبيرة	6	2.2	2.2	92.6
	كبيرة جدا	20	7.4	7.4	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

استخدام برامج مراجعة إلكترونية جاهزة للحصول على أدلة الإثبات اللازمة لعملية المراجعة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	118	43.7	43.7	43.7
	ضعيفة	97	35.9	35.9	79.6
	متوسطة	37	13.7	13.7	93.3
	كبيرة	18	6.7	6.7	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

القدرة على تقييم دليل المراجعة الإلكتروني.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	99	36.7	36.7	36.7
	ضعيفة	111	41.1	41.1	77.8
	متوسطة	42	15.6	15.6	93.3
	كبيرة	18	6.7	6.7	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

القدرة على صياغة النتائج عند مراجعة نشاطات التجارة الإلكترونية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	49	18.1	18.1	18.1
	ضعيفة	132	48.9	48.9	67.0
	متوسطة	89	33.0	33.0	100.0
	Total	270	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المعرفة الملائمة بالأنترنت.	270	1.00	5.00	2.8333	.90742
المعرفة ببرامج ونظم التشغيل المحاسبية الإلكتروني	270	1.00	4.00	1.7148	1.00379
المعرفة لأساليب الاختراق ووسائل مان أمن المعلومات	270	1.00	5.00	2.1370	.78539
القدرة على فهم الأخطار الموجودة في ممارسات التجارة الإلكترونية.	270	1.00	4.00	1.9111	1.07673
القدرة على تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة	270	1.00	4.00	2.1704	.51071
القدرة على تحديد الامور التي تحتاج إلى استعمال عمل خبير للحصول على دليل بشأنها.	270	1.00	5.00	2.4815	.75517
القدرة على تحديد الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية	270	1.00	4.00	2.1519	.57447
القدرة على تقييم سلامة الصفقة الإلكترونية.	270	1.00	4.00	1.7556	.76607
القدرة على كفاية الإجراءات الرقابية.	270	1.00	5.00	2.2222	.90572
استخدام برامج مراجعة إلكترونية جاهزة للحصول على أدلة الإثبات اللازمة لعملية المراجعة.	270	1.00	4.00	1.8333	.90332
القدرة على تقييم دليل المراجعة الإلكتروني.	270	1.00	4.00	1.9222	.88643
القدرة على صياغة النتائج عند مراجعة نشاطات التجارة الإلكترونية.	270	1.00	3.00	2.1481	.70070
Valid N (listwise)	270				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
أثر التجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة	270	1.92	4.25	3.8059	.37570
أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة	270	2.50	4.75	3.7745	.37836
أثر التجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة	270	3.00	4.25	3.7440	.28254
أثر التجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة	270	2.25	4.13	3.5699	.34529
إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً و مسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية	270	2.13	4.88	4.2056	.47741
قياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية	270	1.42	3.75	2.0722	.51739
Valid N (listwise)	270				

ملحق رقم (06): معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان

معامل ألفا كرونباخ لأثر التجارة الالكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي للمراجعة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.795	12

معامل ألفا كرونباخ لأثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.723	8

معامل ألفا كرونباخ لأثر التجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.483	9

معامل ألفا كرونباخ لأثر التجارة الالكترونية على المنتج النهائي للمراجعة

Cronbach's Alpha	N of Items
.518	8

معامل ألفا كرونباخ لأثر التجارة الالكترونية على مراجعة الحسابات

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.853	37

معامل ألفا لفرضية إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً و مسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.893	8

معامل ألفا كرونباخ لقياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.849	12

معامل ألفا كرونباخ الاجمالي لأسئلة الاستبيان

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.843	57

ملحق رقم (07) نتائج اختبار One-Sample Test لفرضيات الدراسة

أولاً– مظاهر تأثير التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات.

1- أثر التجارة الإلكترونية على قبول التكليف و التخطيط الأولي للمراجعة

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر التجارة الإلكترونية على قبول التكليف والتخطيط الأولي للمراجعة	166.453	269	.000	3.806	3.76	3.85

2- أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة	163.923	269	.000	3.77454	3.7292	3.8199

3- أثر التجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر التجارة الإلكترونية على أداء أعمال المراجعة	217.735	269	.000	3.74398	3.7101	3.7778

4- أثر التجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة ثانيا: إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر التجارة الإلكترونية على المنتج النهائي للمراجعة	169.886	269	.000	3.56991	3.5285	3.6113

ثانيا: يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً و مسؤولاً عن الإلتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إن استخدام الشركات للتجارة الإلكترونية يتطلب من المراجع أن يكون مؤهلاً و مسؤولاً عن الالتزام بنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية	144.749	269	.000	4.20556	4.1484	4.2628

ثالثاً:قياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قياس مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية	65.812	269	0.065	2.07222	2.0102	2.1342

تم بحمد الله